وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة بعنوان:

العنف في الأحياء السكنية الجديدة - حي عين الجردة أنموذجا -

ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، تخصص: جريمة وانحراف

إعداد:

- نبيل ميتاتيج

اشراف:

أ.د سنوسي حياة

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وعرفان

انطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به، فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه "

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف:" **سنوسي حياة** " والتي أفادتني بنصائحها وكانت عونا لي في إنجاز هذه المذكرة كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة علم الاجتماع.

إلى كل من أرشدوني وساعدوني أطلب من الله ثبات الأجر

إهداء

إلى نبع العطاء بلا حدود، وأغلى ما مَلكتُ في الوجود،

إلى من حملتني وهناً على وهنٍ قرةَ عيني أمي.

إلى أبي الغالي.

إلى أخي وأختي.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

***إهداء**

مقدمة عامة: 1

الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة 5

1. الإشكالية: 5

2. الفرضيات: 6

3. أسباب اختيار الموضوع: 6

4.أهداف الدراسة: 7.....

5. أهمية الدراسة: 7

6. تحديد المفاهيم: 8

7. الدراسات السابقة: 11

❖خلاصة الفصل: 14

الفصل الثاني: العنف 16

❖ تمهيد: 16

1. مفهوم العنف: 17

2. أسباب العنف: 20

3. أنماط العنف: 24

خلاصة الفصل: 28

الفصل الثالث: عصابات الأحياء..... 30

❖ تمهيد: 30

1. مفهوم عصابات الأحياء: 31

2. علاقة الجريمة بالمجال السكني: 33

3. آليات الحد من الجريمة عبر ترقية المجال السكني 35

4. النتائج الاجتماعية للبيئة السكنية غير المناسبة:..... 38

5. مسببات حدوث الجريمة وظهور العصابات في الأحياء السكنية: 40

6. مشكلات الشباب في الحي السكني وتفشي السلوك الإجرامي:..... 44

7. العزلة الاجتماعية 46

8. مشكلة الإدمان لدى الشباب: 47

9. مشكلة أزمة المشاركة والبطالة والإقصاء لدى الشباب: 49

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية **52**

عرض خصائص أفراد العينة.....52

الخاتمة: **96**

قائمة المراجع: **100**

مقدمة عامة

❖ مقدمة عامة:

تعد ظاهرة العنف في الأحياء الجديدة من بين أكبر المشكلات التي تعاني منها بعض الدول وخاصة الدول النامية، هو الأمر الذي يمكن إرجاعه لعدة أسباب ولعل أهمها ظاهرة الهجرة الريفية المفرطة مما نتج عنها انتشار الأحياء الفوضوية والفقيرة، وكغيرها من دول العالم الثالث تعاني الجزائر بدورها من تفشي ظاهرة العنف.

عرفت الجزائر كغيرها من البلدان النامية توسعا عمرانيا سريعا نتيجة تسارع وتيرة النمو الديموغرافي. مما أدى ذلك إلى اتساع حركة البناء والتعمير، فازداد حجم المدن، خاصة الكبرى منها، ذلك لاستيعابها ضغط سكاني كبير نتيجة النزوح الريفي.

ومدينة المدية شهدت تطورا ونموا كبيرا، نتج عنه حدوث تحولات سريعة على جميع المستويات، مصحوبة بالعديد من المشاكل الحضرية الاجتماعية منها والاقتصادية والسكانية والعمرانية. فتوسع المدينة في اتجاهات عديدة كان أساسا لتوفير السكن الذي يعد أزمة، فبالرغم من توفير الأراضي وإنجاز البرامج السكنية المختلفة إلا أن الأزمة قائمة.

فالطلب على السكن وخاصة الاجتماعي منه لا يزال مرتفعا، مما يدل على أن المدينة لا زالت تتوسع، وإن هذا التوسع يتطلب استهلاك مساحات أرضية كبيرة، وإمكانات مالية هائلة، من اجل إنجاز أقطاب حضرية جديدة بهدف إعادة التوازن في توزيع السكان.

حيث صاحب هذا الإنجاز ظواهر مرضية كثيرة أثرت سلبا على المحيط الحضري الجديد و من مجمل هذه الظواهر نخص بالذكر ظاهرة العنف هذه الظاهرة التي تضرب بجذورها إلى أعماق التاريخ حيث تعتبر ظاهرة سوسيولوجية تاريخية نابعة من فكرة الصراع.

حيث تعتبر ظاهرة العنف من أخطر الظواهر التي تطبع العالم اليوم، لهذا فقد شغلت بال الباحثين على مختلف مستوياتهم وتخصصاتهم، فقد قاموا بالعديد من الدراسات بغرض فهمها وفهم مدى أثارها المدمرة للنسيج الاجتماعي التي تنتشر فيه.

إن ظاهرة العنف بأشكاله وأسبابه المختلفة، هي ظاهرة تعيشها المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة.

ومن أهم بروز ظاهرة العنف ولقد تناولت العديد من الدراسات موضوع العنف بصفة عامة إلا أننا في دراستنا هذه حاولنا التطرق إلى شكل آخر لم تتطرق إليه كثيرا الدراسات الأكاديمية وهو العنف حيث ركزنا على ظاهرة العنف في الأحياء السكنية الجديدة، هذه الأخيرة مرت في العقود الماضية وخصوصا السنوات الأخيرة بعملية تدمير أخلاقي شاملة منها الممنهج ومنها ما هو نتاج الرداءة والفساد ولذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو إعطاء هذه المشكلة ما تستحق من عناية، بحيث كان منطلق هذه الدراسة بمقدمة اتبعت بثلاث فصول.

جزء نظري يحتوي على ثلاث فصول + جزء تطبيقي.

الجزء النظري

الفصل الأول (التمهيدي):
الإطار المنهجي للدراسة

الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة

1. الإشكالية:

العنف والجريمة جلبت انتباه الباحثين من خلال الدراسات التي قاموا بإنجازها حول ظروف وأشكال ارتكاب مثل هذه السلوكات، وترجع أسباب ارتكاب العنف والجريمة إلى مجموعة من العوامل كانت كافية لانتشارهما في المجتمع الجزائري بصفة عامة والأحياء الجديدة بصفة خاصة، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات من أن التغير الذي مس النسيج الأسري من خلال تداخل الأدوار بين الزوج والزوجة والأبناء أدى في النهاية إلى خصومات ونزاعات وصلت إلى ممارسة العنف من طرف تجاه طرف آخر حتى تصل إلى جريمة القتل.

هناك من جهة أخرى عمليات الترحيل التي تقوم بها السلطات المحلية والولائية للسكان من الأحياء الهشة والقصديرية والمنازل المكتظة، للقضاء على هذه الأحياء لكنهم وقعوا في مشكل أكثر تعقيدا وهذا راجع إلى عدم مراعاة الأصل الجغرافي في عملية الترحيل، وعدم توفير العدد الكافي من المرافق العمومية الضرورية مع عدم التوزيع العادل لفضاءات اللعب بين السكان جعلها حلبة للعنف وحتى للجريمة وانتشار المخدرات وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، لهذا صارت الظاهرة من بين المواضيع التي شغلت بال المتخصصين في الشأن الأمني، والدارسين للعنف والجريمة والمكلفين بالبناء والتعمير المشرفين على عمليات الترحيل ورجال الأمن بمختلف الهيئات.

حيث إن موضوع العنف في الأحياء السكنية الجديدة يعد جديدا على الساحة العالمية عامة منها والعربية، وان تم تناوله من قبل فإنما من خلال البحث فيه من منظور اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، على عكس دراستنا هذه التي تهدف إلى التطرق إليه بالبحث، لكن من منظور يتموقع بين علم النفس وعلم الاجتماع على اعتباره ظاهرة تنشأ في الوسط الاجتماعي، ويمارس من طرف الأفراد يشكلون جزء من ذلك المجتمع وهذا من خلال الكشف عن التصورات

الاجتماعية لدى الأفراد المقيمين بالأحياء الجديدة حول ظاهرة العنف، وذلك من خلال محاولة فهم التبعية التي تدرك بها هذه الفئة من المجتمع لهذه الظاهرة ووصف محتوى التفكير الاجتماعي حولها، والتي بالرغم من انتشار وسائل الإعلام الحديثة وتعرضها باستمرار لهذه الظاهرة فإن التصورات لا يمكن أن تكون محايدة ولا يمكن أن تعود فقط للمعلومات العلمية، ولكن تعود أيضا إلى الهوية الثقافية والاجتماعية والدينية بالجزائر مع محاولة الفهم كيف يفسر الأفراد المقيمين بالأحياء الجديدة ظاهرة العنف بسبب

تصوراتهم الاجتماعية، فمن هنا نبرز إشكالية بحثنا والتي تتمحور حول التساؤل التالي:

ما هي أسباب وعوامل ممارسة العنف في الأحياء السكنية؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية:

- هل لتدني الأوضاع الاقتصادية والبطالة علاقة لممارسة العنف في الأحياء السكنية الجديدة؟
- هل عدم تكيف الأبناء النازحين إلى الأحياء السكنية الجديدة علاقة لممارسة العنف فيها؟

2. الفرضيات:

- يؤدي تدني الأوضاع الاقتصادية والبطالة لممارسة العنف في الأحياء السكنية الجديدة.
- يؤدي عدم تكيف الأبناء النازحين إلى الأحياء السكنية الجديدة لممارستهم العنف في هذه الأحياء الجديدة.

3. أسباب اختيار الموضوع:

ترجع دوافع اختيار موضوع العنف في الأحياء السكنية الجديدة إلى مجموعة من النقاط نلخصها في ما يلي:

- شيوع ظاهرة العنف في المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة وفي المجتمع الجزائري بصفة خاصة والتي مست جميع الطبقات المكونة للمجتمع.
- المعرفة الحقيقية للعوامل المؤدية للعنف وأنواعه وأسبابه، لأنّ الدراسة الفعالة للموضوع والتحليل الحسن لمشكلة العنف تمكننا من الوصول إلى نتائج تتماشى مع أهداف الدراسة.
- لفت الانتباه لضرورة الاهتمام بهذه الظاهرة السلبية وتوضيح مدى خطورتها داخل الأحياء الجديدة.
- الإحساس بالنتائج الوخيمة التي قد تفرزها الظاهرة – العنف – في هذا الوسط الحضري –الأحياء الجديدة – والتي قد تتعدى انعكاساتها السلبية على الوطن الأم.

4. أهداف الدراسة:

- محاولة وصف وتفسير أنماط العنف المتفشية في الأحياء الجديدة.
- التعرف والكشف عن أسباب ودوافع العنف.
- التعرف على طبيعة سلوك العنف لدى الأفراد بأبعاده المختلفة وكذلك التّعرف على الدوافع النفسية والاجتماعية الّتي تكمن وراءه.
- كما نهدف إلى التعرف عن العوامل والانعكاسات السلبية الناجمة عن ظاهرة العنف واستخلاص النتائج التي تسمح لنا بفهم الميكانيزمات التي تتحكم في العنف وبالتالي تقديم بعض الاقتراحات والحلول.

5. أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذين تطرقوا إلى الأحياء السكنية الجديدة وكذلك في أهمية الفئة المستهدفة المقيمة في الأحياء الشعبية التي تمثل معظمها فئة الشباب يمثلون مستقبل المجتمع.
- تستمد هذه الدراسة أهميتها بالنظر إلى الموقع الجوهري الذي تحتل التصورات الاجتماعية ضمن البحوث النفسية والاجتماعية، لطالما كانت جل المواضيع يتم دراستها عن طريق الاتجاهات والآراء في محتواها نفسية أو تربوية أما موضوع التصورات الاجتماعية فهو الأوسع والأشمل للإلمام بمعظم البحوث لاسيما في علم النفس الاجتماعي وإن كانت حسب رأينا هو الأنسب في دراسة موضوعنا وهذا بصدد معرفة جملة التصورات المتبادل أو المضاربة حوله.
- كما ترجع أهمية الموضوع تصورات الأحياء السكنية الجديدة كموضوع للدراسة إلى غياب عدد كافي من الدراسات في هذا المجال.
- محاولة معرفة التصورات التي توجد لدى أفراد الأحياء الجديدة عن ظاهرة العنف.
- ضرورة مد المجتمع بالمعلومات التي من شأنها أن تضع سياسية سليمة للحد من هذه الظاهرة وكذلك تصحيح التصورات الخاطئة حوله.

6. تحديد المفاهيم:

أ. العنف:

يعرف قاموس العلوم الإنسانية العنف بـ "فعل خشن" فظ يهدف إلى الضغط وإرغام الآخرين.[1]

[1] GRESLE (F), PANOFF (M.), PERRIN(M.) et TRIPIER (P.), Dictionnaire des science humaine sociologie psyckologie- sociale anthropologie ;coll,Franand Nathan,Paris 1990,P.7.

ودائما حسب نفس المرجع فإنّ مفهوم العنف يستعمل في 03 حالات هي حسب:

- ❖ بوزفيتش"Pausewitz" : الحرب هو فعل من الأفعال التي تهدف إلى إجبار الخصم على الامتثال لإرادتنا.
- ❖ ماكس فيبر"Maxweber" : الدولة هي المؤسسة التي تسيطر وتحتكر العنف الشرعي.
- ❖ اليوم نتكلم عن العنف ضد الحياة الشخصية للأفراد أو العنف داخل الأسرة وبين الغرباء، كما يعرف العنف على أنه الإيذاء باليد أو اللسان بالفعل أو بالكلمة وهو التصادم مع الآخرين.[1]

نستنتج من هذه التعريفات أن للعنف العديد من الأشكال و الصور فهو ليس مجرد التعدي الجسدي على الآخرين بل أنه يمكن أن يكون على شكل تعدي شفوي أو حركي.

بالإضافة إلى هذا التعريف "العنف هو تطاول على حرية الآخرين"، وهذا التعريف هو الأكثر تدقيقا حيث أنه لم يركز فقط على الجانب الأخلاقي إنما تعدى ذلك وتطرق إلى قضية الحرية والتطرق لهذه الأخيرة يعني حرية المعتقد، العيش، التعبير، الوجود... إلخ.[2]

- **التعريف الإجرائي:**

العنف هو استخدام القوة المادية والتهديد المعنوي، وذلك قصد الضغط وإلحاق الأذى بالآخرين.

ب. الجريمة:

توجد العديد من التعاريف حول الجريمة والسلوك الإجرامي لهذا نذكر بعضها يرى "سيول" "بيرت Ceral Burt " أن الظواهر الإجرامية ما هي في آخر الأمر إلا انطلاق للدوافع الغريزية لا يعوقه عائق، وكما يرى من الممكن النظر إلى أنواع الانحرافات المختلفة كالسرقة الاعتداء

[1] .خليل (أج.إ) المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع دار الحداثة ،بيروت، 1984 ،ص .138.
[2] تأليف فريق من الاختصاصيين، ترجمة الأب إلياس الزحلاوي، المجتمع العنف، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، دمشق، 1985، ص154.

والاغتصاب، على أنها تغيرات لغرائز معينة[1]، كما أشار له الأمريكي جيروم هول" (Jerome Hall) " أنه ضرر محظور بمقتضى سياق القانون الجنائي سند إلى رجل عادي بالغ، ارتكبه عن إرادة وقصد، يجب أن ينال عنه عقابا معينا في القانون.[2]

- **مفهوم السلوك الإجرامي:**

يعرفه اصطلاحا "سيول" بيرت Ceril Burt بأنه سلوك مكتسب ومتعلم، لكنه سلوك خاطئ وغير مقبول، وهو محصلة تفاعل بعض العوامل النظرية والبيئية كظروف الأسرة والرفقة والحي[3]، كما يشير السلوك الإجرامي على أنه ذلك السلوك الموجه بطريقة مقصودة أو غير مقصودة فردية أو منظمة نحو رفض المعايير الاجتماعية السائدة ونحو إيذاء الآخرين وهو سلوك تتحكم فيه ظروف اجتماعية معينة.[4]

ت. الأحياء الجديدة:

- **تعريف الحي:**

يعرف الحي من وجهة نظر سوسيولوجية بأنّه مجموعة من الأماكن السكنية التي يمنحه سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة، ويؤثر بعضهم على بعض وهو المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى المجتمع الذي يعيشون فيه[5]. ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن الحي وحدة سكنية يتميز سكانها بخصائص اجتماعية معينة، ونقصد به وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي معين حيث يشغل مساحة من الأرض تقع من ضمن حدود المدينة، بمعنى أخر هو ذلك النمط التنظيمي الذي يعيش فيه الإنسان، وبهذا يمثل المجال بين السكن الجغرافي والاجتماعي، وكل حي يتخصص بوظائف معينة كالوظائف الإدارية والتجارية أو السكنية[6]، كما يقترن مفهوم الحي بمفهوم أخر المنطقة التي تدلى بمفهوم

[1] -نقلا عن عبد الخالق السيد رمضان ، جمال الدين.الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية . المكتب الجامعي الحديث، إلاسكندرية: د ت، ص 81.

[2] حسن ، اسماعيل عبيد. سوسيولوجيا الجريمة .بيروت : شركة ميدلان املحدودة ، 1993، ،ص97.

[3] نقلا عن محمد عاطف غيث .قاموس علم الاجتماع .إلاسكندرية ، د ت، ص81.

[4] نبيل، السمالوطي .دراسات في علم الاجتماع .بيروت :دارالجيلاوي ،1997، ص ص432-433

[5] -السيد حنفي ، عوض.سكان المدينة بين الزمان والمكان .إلاسكندرية : الكتب العلمي،1997 ،ص 195.

[6] -جميلة، العلوي."واقع ألأحياء المتخلفة لمجتمع سطيف". رسالة ماجستير، فسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، 2007 ،ص09

أكتر توضيح حيث أن مفهومها يشمل المكان الاجتماعي المحدود، كما يشمل المكان الذي له حدود جغرافية معينة.[1]

- **مفهوم الأحياء الجديدة:**

هو العمران الذي يخضع لخطة موضوعية يقوم على تنفيذها جهاز حكومي يتولى الإشراف على توجهيه وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق العامة، ويخضع سكان المدينة لهذه الخطة ويلتزمون بها منعا لفوضى البناء وعشوائية النمو.

7. الدراسات السابقة:

1. **الجريمة وثقافة الانحراف في الوسط الحضري "عبد العالي الصغيري"**، دراسة ميدانية ببرج مولاي عمر بمدينة مكناس.

تهدف الدراسة إلى محاولة إدراك ظواهر الوعي الثقافي وعلاقتها بالجريمة والانحراف في البيئة الحضرية عن طريق الطالب عبدالعالي الصغيري في عام 2013.

تم إجراء الدراسة على عينة من سكان برج موالي عمر في مدينة مكناس، وتم تسليط الضوء على مشكلة ترابط الثقافات الحضرية مع ظاهرتي الجريمة والانحراف. كما تم استكشاف سبل إدارة العوامل الثقافية للحد من السلوكيات الغير مقبولة والمتمردة على القواعد والمعايير الاجتماعية.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن الوضعية الثقافية داخل المجال المدروس ترتبط بعوامل أخرى مثل الفقر والبطالة والتمييش، إلخ. يعتبر الفقر والحرمان مصدر العمل والمسؤول عن الانحراف، وهذا يؤدي بدوره إلى نشوب صراع حول السيطرة على المجال الذي غالبًا ما يكون للأقوياء، ويجد هذا تشريعًا في الوعي الثقافي للمجتمعات المحلية.

[1] نفس المرجع، ص9.

هذه الثقافة تنتقل نفسيًا وجينيًا، وتتوارثها الأجيال المتعاقبة في الحي، وهذا يتجلّى من خلال ملاحظات الباحثين وشهاداتهم.

تأخذ هذه الدراسة أهمية كبيرة في فهم بعض الجوانب التي تؤدي إلى الانحراف في الوسط الحضري، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المادية وتكوّن عصابات الأحياء. يمكن أن تكون هذه الخصائص موروثة من جيل إلى جيل، وقد ساعدتنا هذه المعرفة في توسيع نطاق الدراسة الأولية لتحليل تكوّن عصابات الأحياء.

2. تحليل ظاهرة عصابات الشوارع في إقليم كيبك "ماري إيف ديون"

هدفت الدراسة إلى استكشاف ظاهرة عصابات الأحياء في شوارع مدينة كيبيك. تركز المشكلة البحثية على مدى وجود عصابات الشوارع في هذه المدينة، وتشكك الباحث في وجود اتفاق في الآراء حول وجودها. تم تبني منهج وصفي تحليلي، وتم جمع البيانات من عينة مؤلفة من 12 مشاركًا. تم إجراء 13 مقابلة، لكن تم رفض إحدى المقابلات لأنها لم تكن مسجلة وبالتالي لا يمكن معالجتها.

تم تقسيم العينة إلى مجموعتين: الشباب الذين لديهم تجربة في عصابات الأحياء (5أشخاص) وأصحاب الخبرة الرئيسية (7 أشخاص). تم تقسيم المجموعة الأخيرة إلى مجموعتين فرعيتين: أربعة ضباط شرطة وثلاثة عمال شوارع.

شهدت مدينة كيبيك تطورًا في ظاهرة العصابات خلال العشر سنوات الماضية.

هناك تباين في الآراء بشأن وجود عصابات شوارع حقيقية في إقليم مدينة كيبيك. تدعي الشرطة وجود عصابات ناشئة وموجودة وقادرة على التسبب في المشكلات. ومع ذلك، يخالف عمال الشوارع هذه الرواية، حيث يقولون إنه لا توجد عصابات شوارع في كيبيك.

تساهم هذه الدراسة في توضيح التضارب الموجود في وجود العصابات في الأحياء، وهذا ما دفعنا للتحقق من وجود هذه العصابات وممارستها في منطقة الدراسة. تم التحقق أيضًا من وعي سكان الحي بوجود أعضاء تابعين للعصابات أو مقيمين فقط، وهذا ساعدنا في الحصول على عينة ممثلة لمجتمع البحث وزيادة مصداقية الدراسة عند التعميم.

❖ **خلاصة الفصل:**

تمّ في هذا الفصل إبراز الإطار المنهجي العام الّذي سنلتزم به في البحث حيث حاولنا من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة عامة حول العنف في الأحياء السكنية الجديدة ومحاولة الالتزام، وتوضيح الجوانب الضرورة المُراد دراستها انطلاقا من الإشكالية وصياغة التساؤلات والمفاهيم وصولا لعرض أهم الدراسات السابقة.

الفصل الثاني:
العنف

الفصل الثاني: العنف

❖ تمهيد:

تُعدّ ظاهرة العنف إحدى الظواهر الخطيرة الّتي مسّت العالم وتنامت فيه، لذا قام العديد من الدارسين بالبحث في هذا الموضوع ودراسته كلّ حسب تخصّصه، وذلك بتحديد مفهوم له ومقاربته مع ما يوازيه، والوقوف على أسبابه وعوامله بالإضافة إلى ذكر أنماطه وأشكاله.

1. مفهوم العنف:

- **لغة:**

وردت لفظة "العنف" في العديد من المعاجم القديمة والحديثة، فقد عرفها (ابن منظور) بقوله: «أن العُنْف : الخُرْقُ بالأمر وقلّة الرّفق به ، وهو ضِدُّ الرفق [...] وهو عنيف إذا لم يكُن رفيقاً في أمره واغتنف الأمر: أخذهُ بِعُنفٍ. وفي الحديث : إن الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف».[1] فمن الواضح أن (ابن منظور) جعل العنف مرادفا للخرق وعرّفه بضده، فهو ضد الرفق، وزيادة في الإيضاح ربطه بجانب ديني وربطه بالطاعات، وحسن الثواب من ورائه.

كما جاء تعريفها في معجم مقاييس اللغة ": «عنف: العين والنون والفاء، أصل صحيح يدل على خلاف الرّفق ، قال الخليل: العُنف ضد الرفق، تقول عَنُفَ يَعْنف عُنْفًا فهو عنيف، إذا لم يرفق في أمره، واعْتَنفْتُه أنا ويقول : اعتنفت الشيء إذا كرهته ووجدت له عُنْفا عليك ومشقةً. ومن الباب: التعنيف وهو التشديد في اللوم».[2] إن الدلالة الغالبة على مفهوم العنف لدى كل من (ابن منظور) و ابن) (فارس) تتفق في الإتيان باللفظة المضادة "الرفق" ولا يزيد هذا الأخير إلا في التشديد واللوم.

- **اصطلاحا:**

إن المعنى الاصطلاحي للعنف لا يتجاوز المعنى اللغوي تقريبا إلا بما يستفيضه من دلالات مغايرة.

[1] -ابن منظور: لسان العرب، مج4 ،مادة (ع.ن. ف)، دار المعارف، القاهرة_ مصر، د. ط، د. ت، ص 31 -32.
[2] ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج4 ،دار الفكر، د. ط، د. ت ص 158.

فالعنف سلوك إنساني يكمن داخل كل إنسان بنسب تختلف من فرد لآخر، وقد ينتقل هذا السلوك بين الأفراد من خلال الجينات الوراثية التي ترجع إلى(قابيل) صاحب العنف الدموي الأول، أو التأثير والتأثر على اختلاف المستويات البيئية التي يعيش فيها الفرد.[1]

وعليه فإن العنف قديم قدم البشرية، متواجد داخل كل إنسان لكن درجته وحدته تختلف من شخص لآخر حسب مختلف عناصر التأثير والبيئة التي يعيش فيها الفرد، التي قد تجعله إنسانا مائلا للعنف، أو قد تصقل أفعاله فتجعله مائلا للرفق.

من الباحثين الغربيين الذين وقفوا عند مصطلح "العنف" كارل ماركس Marx، فقد وجد أن العنف ليس حالة طبيعية، وهو سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الاستئثار بوسائل الإنتاج. لذلك فإن الصراع ليس بين الجميع كما ذهب هوبز، وإنما هو صراع بين الطبقات.[2]

ربط (ماركس) العنف بالواقع الاجتماعي الذي يعيشه الإنسان المعاصر، وذلك من خلال تفشي الرأسمالية في المجتمع التي كانت سببا في صراع الطبقات. وقد عبّر أندري لالاند André Lalande عن العنف من خلال مجموعة نقاط التي تكمن في:

- كل ما يفرض على الكائن بحيث يكون مناقض مع طبيعته.
- كل ما يمارس بقوة حادة ضد ما يشكل عائقا بالنسبة إليه، فنقول ريح عنيفة، صدمة عنيفة، انفجار عنيف.
- نستعمل كلمة عنيف عندما نتحدث عن الأحاسيس أو الأفعال التي تلتقي في فكرة واحدة تكون في اندفاعات تنفلت من قبضة الإرادة.[3] أي أن العنف عبارة عن قوة حادة وعنيفة مادية أو معنوية بطريقة اندفاعية لا إرادية يتبناها الشخص العنيف ضد كل ما يقاومه بشكل يناقض طبيعته وتصرفاته.

---

[1] ينظر: حسين عبد الجليل عايس: تمثلات العنف في رواية "كوثاريا" المنتهكة وإنتاج الحقيقة أ.د ضياء غني العبودي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، ع 23، مركز جيل البحث العلمي، أكتوبر 2016، ص95.

[2] ينظر: ر.بورون وف. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الاجتماعية، الجزائر، ط1، 1986، ص 395.

[3] ينظر، أندري لالاند: العنف، دفاتر فلسفية نصوص مختارة، تر: عزيز لزرق ومحمد الهالي، دار توبقال، الدار البيضاء_المغرب، ط1، 2009، ص 09.

ورد في تقرير لمنظمة الصحة العالمية (2002): «العنف أصبح جزء من معاناة الإنسان ويمكن مشاهدة آثاره بأشكال مختلفة في شتى أنحاء العالم، إذ يفقد أكثر من مليون شخص حياتهم في كل عام، كما يعاني أكثر من ذلك بكثير من إصابات غير مميتة».[1]

فحسب الإحصائيات السنوية للمنظمة، أصبح العنف الخطر الملازم للفرد والمهدد لحياته وصحته.

ومن الباحثين العرب الذين درسوا العنف نجد (خليل أحمد خليل) الذي عرفه على أنه سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخر كقيمة أو إخراجه ونفيه عن الساحة، أو تصفيته معنويا أو جسديا.[2] وعليه فإن العنف هو رفض لكل القوانين السارية، باستخدام القوة استخداما مبالغا فيه، ضد العديد من الفئات الاجتماعية المنتشرة في الأوساط المختلفة.

ويمكن تعريفه أيضا على أنه من المصطلحات الأكثر تداولا في الأوساط والجماعات، فهو إنكار للقواعد الاجتماعية المهيمنة من خلال الممارسة المفرطة للقوة، بشكل يفوق ما هو معتاد ومقبول اجتماعيا، متخذا أشكالا مختلفة من التعبير بالكلام والأفعال، متجسدة في صور متعدّدة في الأسرة، الشارع، العمل، النساء، المعوقين، المهاجرين، الأقليات والمهشمين.[3] فالعنف إذن رفض لكل القوانين السارية، باستخدام القوة استخداما مبالغا فيه ضد العديد من الفئات الاجتماعية المنتشرة في الأوساط المختلفة.

وإن العنف في ظاهره «سلوك فعلي أو قولي يستخدم القوة، أو يعمد باستخدامها لإلحاق الضرر والأذى بالذات أو بالأشخاص الآخرين، وتخريب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف».[4]

[1] منظمة الصحة العالمية، التقرير حول العنف والصحة، القاهرة_مصر، 2002، ص 03.
[2] ينظر: خليل أحمد خليل: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، بيروت_لبنان، طل، 1983، ص 138.
[3] ينظر: منى يوسف بحري ونازك عبد الحليم قطيشات: العنف الأسري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 2011، 1، ص37.
[4] الشريف حبيلة: الرواية والعنف، دراسة سوسيونصية في الرواية الجزائرية المعاصرة، عالم الكتب الحديث، اريد-الأردن، د ط، 2010، ص 11.

فيرتبط العنف بالقوة باعتبارها أساس كل ما ينتج عنه من مخلفات سلبية، والمستهدفة لكل شرائح المجتمع المتمثلة في كل ما هو مؤذ سواءً من الناحية المادية أو الجسدية أو غيرها، والملاحظ أن العنف غير مقتصر على الآخر فقط فقد يكون ضد الذات.

وفي ضوء ما تقدم نجد أن مصطلح العنف يكتسي نفس الإيحاءات والدلالات، لكن باستخدام ألفاظ ومفردات تختلف من تعريف لآخر ، وبهذا أصبح أكثر وضوحا وأكثر تحديدا للمعنى، ومع هذا لم نقف على تعريف جامع مانع يضبط المصطلح، ذلك لأن كل باحث ركّز على جانب معين وموضوع محدد، يخدم وجهة نظره في التعبير عن ما هو سائد.

2. أسباب العنف:

ارتبط العنف بفشل منظومة القيم (الاجتماعية، الأخلاقية والدينية) وانعدام الحرية، الاضطهاد السياسي، الكبت الجنسي واستعمال المخدرات، كلها أدت إلى عدم تحقيق التوازن الاجتماعي، وكثرة الانحرافات الخلقية، والاعتداءات الجنسية.[1] فالعنف نتج لتدهور أوضاع المجتمع في مختلف المجالات والمؤسسات مخلفا بذلك العديد من الآفات.

وحسب (أدونيس): «هنالك أسباب تُنتج العنف. والأهواء السياسية، وشهوات التسلط والمصالح الاقتصادية، في طليعة تلك الأسباب».[2] هذا النوع من العنف يكون بين الشعوب والحضارات المختلفة وتسببه الأطماع المادية، السياسية وحب السيطرة.

إن الأسباب الاجتماعية السياسية، الثقافية الدينية، ووسائل الإعلام هي ماساهمت في انتشار العنف لذا توجب ذكرها بشكل مفصل.

[1] ينظر: إبراهيم الحيدري: سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت – لبنان، ط1، 2015، ص: 24 _ 25.

[2] أدونيس: موسيقى الحوت الأزرق (الهوية، الكتابة، العنف)، دار الآداب، بيروت لبنان، ط1، 2002، ص: 154.

أ. **الأسباب الاجتماعية:**

هنالك أسباب اجتماعية عديدة تؤدي للعنف في المجتمع.

فتفشي البطالة، الفقر، الجهل، التفرقة العنصرية، الطبقية، وقلة المساكن الاجتماعية المحلية في أي دولة اعتبرت مصادر كافية واتخذت مظاهر إيجابية اندلع منها العنف.[1]

فهذه المشاكل الاجتماعية التي لا يكاد يخلو منها مجتمع هي التي أظهرت العنف وساعدته على الانتشار.

الإحساس بالظلم والاضطهاد وشعور الإنسان باستلاب إنسانيته ودونيته وحرمانه من التمتع بحقوقه، جعلت الفرد والجماعة يُقدمون على العنف بقناعة تامة باعتباره السبيل الذي سوف يغير تلك الأوضاع.[2] فالعنف هنا ظهر كردة فعل على كل ما يُوجهه المجتمع من ضغوطات نفسية واجتماعية ضد الفرد والجماعة، وكل هذه الأسباب لا يمكن استيعابها إلا إذا ربطناها بالأسرة التي هي أساس المجتمع والمؤثر فيه.

فقد أصبحت الأسرة المعاصرة أكبر مؤسسة لإنتاج العنف والعدوان في المجتمع، وكذلك المدرسة أهملت قيم الرحمة والتسامح والغفران بل وأصبحت ترسخ قيم المنافسة والتضاد والتناحر.[3] وبدل اتهام الأسرة والمدرسة بتفعيل ظاهرة العنف، وجب التنديد بدورهما في القضاء على الظاهرة من خلال تدريب النفس على الهدوء وترك العنف.

---

[1] ينظر: خليل سالم أحمد أبو سليم العنف الاجتماعي والحماية القانونية للأيدي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2012، ص 17.

[2] ينظر : فؤاد علي العاجز : العوامل المؤدية إلى تفشي العنف لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس محافظات غزة مجلة الجامعة الإسلامية <، ع 2 ، كلية التربية الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2002، ص 17.

[3] ينظر : سعيد الخولي: العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة_ مصر، د.ط، 2008، ص10.

ب. **الأسباب السياسية:**

لعبت السياسة دورا كبيرا في تفجير العنف في الأوطان من خلال:

إقرار النظام السياسي تقسيما طبقيا أو عرقيا، يتم التمييز فيه بين أبناء المجتمع، من خلال إعطاء امتيازات لفئة وحرمان أخرى، كل هذا يؤدي إلى تفاوت طبقي، ويجعل المحرومين يتوجهون للعنف، للحصول على بعض ما يعتقدون أنه من حقوقهم.[1]

سياسة التحيز وظهور الطبقية وعدم التكافؤ في توزيع الامتيازات، كلها عوامل أدّت إلى تمرد أبناء المجتمع، وتوجههم للعنف.

وعدم مصداقية الحكومات والنظم السياسية الحاكمة في ما تدعيه، وإغلاقها منافذ التعبير ومبالغتها في السجن والتعذيب في بعض المجتمعات.[2]

فكانت هذه الأساليب السياسية التي طبقتها السلطة وركائزها ضد الشعب، مسببة في ظاهرة العنف في شخص الفرد والجماعة.

ويظهر العنف كذلك عند الإيمان الكامل بعدم إمكانية التغيير السلمي [...] وبأن الحلول السلمية أو التغييرات ذات الطابع السلمي غير العنيف مستحيلة، يتمخض عنها إخضاع الآخر لمطالبها».[3] فعندما تفقد الشعوب الأمل ويصيبها اليأس، ولا تجد آذانا صاغية فتضطر للعنف لأنه هو الحل الممكن.

ت. **الأسباب الثقافية والدينية:**

لعب عاملي الثقافة والدين دورا كبيرا في ظهور العنف فالثقافة تنشئ وحدة مشتركة بين مرتكزات الأخلاق والمعرفة والعمل ... الخ، وإن رفض الانتماء إلى جماعة ما والتكلم بلغتها وقبول المعايير والمعارف المشتركة يعني رفض ثقافة هذه الجماعة، وإن هذا الرفض هو

[1] ينظر: عبد الله عبد الغني غانم: جرائم العنف وسبل المواجهة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض - المملكة العربية السعودية -، ط1، 2015، ص56.

[2] ينظر: سلمان العودة، أسئلة العنف، جسور للترجمة والنشر، بيروت لبنان، ط2، 2015، ص56.

[3] سمير الكرخي: العنف المفاهيم... المصطلحات... الدوافع والأسباب، مجلة النبأ ، العددان 67 68 آب 2002، الموقع الإلكتروني annabaa.org : تاريخ الاطلاع: 15/02/2020.

التعبير عن أعظم مظاهر العنف.[1] فيتولد العنف هنا، من خلال التعامل السلبي مع الغير، ورفض لغته وعاداته وتقاليده، ورفض الانتماء له دون سبب.

في الوطن الإسلامي نجد السبب الديني والثقافي من أبرز مسببات العنف، وذلك بتفاعل التعصب الديني مع الجمود الثقافي والجفاف الفكري، وتوظيف النصوص الدينية لنوازع سياسية وسلطوية عنيفة.[2] فالجهل وتدني مستوى الثقافة للإنسان العربي جعله متطرفا، موظفا النصوص الدينية في خدمة مصالحه فقط.

وكان عامل الاختلاف في الأديان والعقائد من أهم مسببات العنف التي أسفرت عن محاولة التعدي على الأقليات الدينية أو التنافس وبين الجماعات المنتمية لهذه المذاهب المختلفة لإقرار وجهة نظرها.[3] فقد كان من أهم العوامل المسببة للعنف صراع الأديان، ذلك من خلال الهيمنة على الأقليات الدينية والتعصب وفرض وجهات نظرهم.

ث.وسائل الإعلام:

إن الرسائل التي تحملها وسائل الإعلام لا تقل أهمية عن الأسباب الاجتماعية، السياسية، الثقافية والدينية في تنامي ظاهرة العنف والسلوك العدواني.

إن التعرض الكثير لمشاهدة العنف يجعل الأفراد يتعلمون العنف، لكنهم في أغلب الأحيان لا يعمدون إلى محاكاته وتقليده إلا في حالات الإحباط النفسي، ويصل التأثير حتى للأطفال، لأنهم يتعلمونه من خلال ملاحظة أشخاص يقومون به في وسائل الإعلام.[4]

فوسائل الإعلام تعرض العنف في مختلف البرامج المخصصة للكبار والصغار، فهي بذلك قربته للفرد وعرفته على مختلف أساليبه التي يطبقها عند الحاجة إليها.

---

[1] عبد الله عبد الغني غانم: جرائم العنف وسبل المواجهة، مرجع سابق، ص 100

[2] ينظر: مدحت مطر: تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها، مرجع سابق، ص 37.

[3] ينظر: خليل سالم أبو سليم: العنف الاجتماعي والحماية القانونية للأيدي، مرجع سابق، ص18.

[4] ينظر: محمد بن عبد الرحمان الحضيف: كيف تؤثر وسائل الإعلام؟ دراسة في النظريات والأسباب، مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية -، ط2، 1998، ص72-73.

فمختلف هذه الأسباب التي أوجدتها العديد من المؤسسات، حرّضت على نشر العنف في المجتمع، وتفشيه في مختلف الأماكن ، وكذلك الدور السلبي الذي لعبه كل من (البيت، المدرسة وسائل الإعلام)، فأضحى الإنسان يتعلم العنف بدل التسامح ويرى فيه الحل الأول لمشاكله.

3. أنماط العنف:

مع التطور الذي عرفته المجتمعات، أخذت ظاهرة العنف الميدان الأوسع، ومورست بالعديد من الأساليب أبرزها:

أ. العنف الجسدي:

ويقصد به «السلوك الجسدي المؤذي الموجه نحو الذات والآخرين، ويستعمل فيه الضرب، الدفع، شد الشعر والعض».[1] فيظهر من خلال اسمه أنه استعمال لقوة الجسد بواسطة العديد من الأساليب ويستهدف الذات والآخرين.

وينتج عنه في الغالب أضرار مادية مباشرة للأعضاء، تتفاوت بين الوخز، الخربشة، الكدمة والجروح السطحية وصولا إلى توقف الحياة في عضو ما أو البدن كله.[2]وآثاره تكون الغالب واضحة وظاهرة تتفاوت حدة ألمها بين الموجعة والقاتلة.

ب.العنف اللفظي:

هذا النوع من العنف يقف عند حدود الكلام، ويتمثل في الشتم، السخرية والتهديد، وهذا الكلام يرافقه عادة مظاهر غضب وتهديد، وهو من أكثر الأنواع انتشارا في المجتمعات.[3]

وهذا النوع لا يخلو منه مجتمع، لأن العديد من الناس لا يعتبرونه عنفا، لأنه لا يتجاوز حدود الكلام، لكن آثاره عميقة خاصة إذا ما صاحبته الانفعالات المختلفة.

---

[1] خوله أحمد يحي: الاضطرابات السلوكية والانفعالية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط 1 ، 2000، ص 186.

[2] ينظر: علي عبد العزيز النفيلي: الإنسان بين العنف والتسامح، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ط1، 2013، ص 15.

[3] ينظر: عبدي سمرة: العنف المدرسي وعلاقته بسلوكيات العنف والتحصيل الدراسي لدى المراهق المتمدرس (15-17) سنة، دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ السنة الأولى ثانوي بولاية بجاية أنموذجا مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، إشراف الدكتورة أغلال فاطمة الزهراء جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 87.

ويظهر نتيجة للتقصير والعجز عن التواصل بطريقة أفضل، وغياب عنصر الحوار، لتحل محله قذائف كلامية عن أساليب التعامل السوي مع الآخرين،[1] فأحيانا يحس الإنسان أنه لم يستطع إظهار رأيه بالأسلوب الحسن، فيستعمل الألفاظ الخشنة والبذيئة، التي تفسد أحيانا علاقته مع الآخرين.

ت. **العنف المعنوي:**

هو «استعمال شتى أنواع الضغوط النفسية على الإنسان، للسيطرة على أفكاره وتصرفاته الاجتماعية ومبادئه الإنسانية، والحد من حرية تفكيره».[2] وتكون الضغوطات النفسية عبارة عن إكراهات اجتماعية، وفرض السيطرة على الفرد بجعله تابعا لكل ما يقال. ويكون مباشر أو غير مباشر، تؤذى به مشاعر الأقرباء والرفقاء وغيرهم، وينتج عنه اضطراب نفسي في صورة خوف أو غضب أو كراهية، ومختلف هذه التمزقات النفسية، ينتج عنه هياج وسلوك غير سليم.[3] فالعنف المعنوي لا نرى آثاره مثل العنف الجسدي، أو نسمع كلماته مثل العنف اللفظي، فهو عنف خفي يؤثر في نفسية المعنف، ويخل بحالته النفسية ويصيبه حتى بالأمراض النفسية.

ث. **العنف الاجتماعي:**

يُعتبر العنف الاجتماعي من أكثر الظواهر تعقيدًا، ذلك لاشتماله على جميع سلوكيات العنف التي تقع في المجتمع.

فقد عرفه (لالاند) على أنه العنف الذي قد يمارس داخل المجتمع، يتعلق الأمر بإكراهات اجتماعية، حيث يمارس الرأي العام ضغطا على الفرد في حالة ما إذا لم يمثل للقيم الثقافية التي تؤطر الجماعة».[4] فالتسلط وفرض الهيمنة وممارسة كل الضغوطات لكل من يشذ عن الرأي العام.

---

[1] نظر: عبد العزيز النفيلي: الإنسان بين العنف والتسامح، مرجع سابق، ص 15.

[2] حيدر الجراح: العنف المعنوي تدمير لأسس الحياة ، مجلة النبأ ، ع4 ، آب 2000 ، الموقع الإلكتروني: annabaa.org، تاريخ الاطلاع: 18/2/2020.

[3] ينظر: المرجع السابق، ص 15.

[4] أندري لالاند العنف دفاتر فلسفية نصوص مختارة، مرجع سابق، ص 6.

وعُرف أيضا ب «العنف الذي يرتكب لدفع مخطط اجتماعي معين قدما مثل الجرائم التي ترتكبها جماعات منظمة بدافع الكراهية والحقد والأعمال الإرهابية».[1] بمعنى المقاومة عن طريق العنف للحد من أشكال العنف.

وقد يمس هذا النوع من العنف أشكالاً وأيضا مشاكل لا تحصى ولا تعد، حيث العنف الأسري، العنف ضد الأطفال، العنف ضد المرأة العنف أثناء المشاجرات، العنف الذي يقع خلال الجرائم كالقتل، الاغتصاب، الإيذاء ، الاعتداء، الخطف والذم.[2]

فالعنف الاجتماعي أحاط بمجموعة من المشاكل الاجتماعية كالإساءة، الإيذاء، الاعتداء، الإكراه والتسلط. وأخص بذلك العنف الموجه نحو الأسرة، باعتبارها أساس المجتمع؛ وذلك بتعنيف الأطفال، المرأة والمسنين.

ج. **العنف الأسري:**

لقد انتشر العنف داخل الأسرة فانعكس سلبًا على المحيط الاجتماعي والأفراد الفاعلين فيه، فقد عُرف على أنه:

سلوك موجود في كل المجتمعات عبر مختلف الأزمنة، يتعرض له الضعفاء في الأسرة فجزء كبير من هذه الأفعال لا يُتحدث عنها، لأنها تعتبر من أسرار الأسرة، فهي أحيانا لا تعتبر غريبة ولا مستهجنة في بعض المجتمعات أوفي بعض الأزمنة.[3]

فالعنف الأسري لا يُستثنى منه أي مجتمع وهو من القضايا المتداولة التي – أحيانا– قد يعتاد عليها الفرد، وذلك حسب محيطه.

[1] سهيل مقدم من أجل استراتيجيه فعاله في مواجهة العنف الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع جامعة وهران (الجزائر)، جوان 2012 ، ص.377.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 377.

[3] ينظر : مصطفى عمر التير : العنف العائلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1997، ص 5

وعُرف أيضا على أنه فعل عدواني، يقوم به أحد أفراد العائلة، من أجل التسبب في الأذى والسيطرة ، وذلك باستعمال العديد من الوسائل المادية كانت أو المعنوية.[1] فالعنف يكون بين أفراد العائلة فيسلط أحدهم عنفه لغرض معين وباستعمال طريقة معينة.

ويشير إلى موضوعات مختلفة تكون على شكل سلوكيات عنيفة تستند إلى استخدام القوة التي تسبب الضرر والإيذاء، إساءة الزوجين أحدهما لأخر، إساءة معامله الوالدين.[2]

فالأسرة عادةً متكونة من الأب الأم الأولاد الجدّان... فيتشكل العنف ويظهر بالإساءة لأحدهم.

[1] .. ينظر: نرمين حسين السطالي سيكولوجية العنف وأثره على التنشئة الاجتماعية للأبناء السعية للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2018، ص 18.

[2] ينظر : صفوان مبيضين : العنف المجتمعي الأسباب... الحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط1، 2013، ص 85..

❖ خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بإبراز دور العنف داخل الأحياء السكنية الجديدة من خلال التطور التاريخي للاهتمام بقضايا الإجرام وإظهار الملامح العامة لضحايا العنف من خلال إبراز الصفات الخاصة التي تميزهم عن غيرهم.

الفصل الثالث:
عصابات الأحياء

الفصل الثالث: عصابات الأحياء

❖ تمهيد:

يشير مصطلح عصابات الأحياء إلى تجمعات غير رسمية للأفراد داخل مناطق سكنية محددة، تتميز بتبني أعراف وقواعد خاصة بها. تتكون هذه العصابات عادةً من شباب يشاركون في أنشطة غير قانونية أو غير مقبولة اجتماعيًا، مثل العنف، والتجارة غير المشروعة للمخدرات، والسرقة، والابتزاز.

وفي العادة، تتشكل عصابات الأحياء في مناطق حضرية معينة التي تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية. يجد الأفراد الشباب في هذه المجموعات ملجأ لهم ومجتمعًا يقدم لهم الدعم والانتماء. قد ينظرون إلى العصابة كأسرة بديلة أو وسيلة للحماية من الخطر أو وسيلة لتحقيق السلطة والسيطرة.

1. مفهوم عصابات الأحياء:

عصابات الأحياء هي مجموعات أو تجمعات من الأفراد الذين يتشاركون في نشاط إجرامي في إحدى الأحياء أو المناطق الحضرية. تتكون هذه العصابات عادةً من مجموعة من الأشخاص الشباب، وقد يكون لديهم روابط قوية وعلاقات اجتماعية داخل العصابة.

تتنوع أنشطة العصابات في الأحياء وتشمل عادةً الأنشطة الإجرامية مثل السرقة، والتجارة غير المشروعة للمخدرات، والضرب والاعتداء الجسدي، والابتزاز، والسلب، وغيرها من الأنشطة الغير قانونية. تعد العصابات في الأحياء بيئة للجريمة وتؤثر على الأمان والاستقرار في المجتمعات المحلية.

غالبًا ما تنشأ عصابات الأحياء في المجتمعات التي تعاني من الفقر والبطالة والعنف ونقص الفرص. يلتحق الأفراد بالعصابات غالبًا للحصول على الدعم والانتماء الاجتماعي والمال، وفي بعض الأحيان يتم استغلالهم أو تجنيدهم من قبل قادة العصابات الأكبر لتنفيذ الأعمال الإجرامية.[1]

تواجه السلطات والمجتمعات تحديًا كبيرًا في التعامل مع عصابات الأحياء، حيث تتطلب جهودًا مشتركة للحد من نشاطها ومكافحة الجريمة المنظمة. تشمل الجهود المبذولة إجراءات قانونية مشددة، وتوفير فرص التعليم والتوظيف، وتعزيز الحوار الاجتماعي، وتعزيز الوعي والتثقيف حول الآثار السلبية للجريمة.

وعلى هذا الأساس فإن عصابات الأحياء إجرائيا تشير إلى الهياكل التنظيمية والأنظمة التي تتبعها هذه العصابات في تنفيذ أنشطتها الإجرامية. تتميز عصابات الأحياء بتنظيم هرمي يشمل قادة وأعضاء ومساعدين، وتوجد توزيعات واضحة للسلطة والمسؤوليات.

[1] فرماس آمال, بواري نعيمة. "مفهوم عصابات الأحياء بين الاختلاف والتطابق مع مدلول جمعية الاشرار في ظل الامر 03/20 المتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها."، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021/2020، ص 9-10.

عادة ما يتم تعيين زعيم العصابة أو عدد قليل من القادة المؤثرين لتحديد الأهداف وتوجيه الأعضاء في العصابة. يتم توزيع المهام والأدوار بين الأعضاء، وتشمل ذلك القيام بأعمال الاستطلاع وجمع المعلومات، وتوزيع وتجارة المخدرات، وتنفيذ العمليات الإجرامية مثل السرقة أو الابتزاز.

قد تستخدم عصابات الأحياء رموز ورموز تعرفيه للتعبير عن هويتها والتمييز بين أعضائها والمنافسين. قد يتم تحديد حدود جغرافية لسيطرة العصابة على مناطق معينة في الحي، ويتم فرض قواعد وقوانين داخلية للحفاظ على التفاعل والسيطرة.[1]

تتميز عصابات الأحياء بتكوين شبكات معقدة تشمل التواصل والتعاون مع عصابات أخرى، سواء داخل نفس الحي أو في مناطق أخرى. يتم تبادل المعلومات والموارد والمساعدة المتبادلة بين العصابات لتعزيز نفوذها وتعزيز نشاطها الإجرامي.

من الجوانب الأخرى، تستخدم عصابات الأحياء الترهيب والعنف كوسيلة للسيطرة وإظهار القوة والتأثير في المنطقة، وذلك من خلال تهديد الأفراد الآخرين والاعتداء الجسدي عليهم. تتعاون ال عادة، تتعاون عصابات الأحياء في القيام بأعمال إجرامية أكبر وأكثر تنظيمًا، مثل تهريب المخدرات عبر الحدود، أو الاحتيال المالي، أو القرصنة الإلكترونية. تستخدم العصابات أيضًا أساليب التخويف والابتزاز لاستغلال الأفراد والمؤسسات في المنطقة.

يعتمد تعامل السلطات مع عصابات الأحياء على تنفيذ إجراءات قانونية صارمة، مثل مراقبة ومراقبة العصابات، واعتقال أفرادها المشتبه بهم، ومصادرة الممتلكات غير المشروعة. يعمل القانون المشدد على تقليل نشاط العصابات وتقييد قدرتها على القيام بأعمال إجرامية.

[1] فرماس آمال, بواري نعيمة، مرجع سابق، ص 11-13.

بالإضافة إلى الاستجابة الأمنية، تعمل السلطات على مكافحة عصابات الأحياء من خلال تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه المناطق. يتضمن ذلك توفير فرص التعليم والتدريب والتوظيف، وتعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية، وتعزيز الحوار والتعاون المجتمعي.[1]

يهدف التعامل مع عصابات الأحياء إلى الحد من الجريمة وتحسين الأمن والاستقرار في المجتمعات المحلية، وتوفير بيئة أكثر أمانًا ومستدامة لجميع السكان.

2. علاقة الجريمة بالمجال السكني:

تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الجريمة والمجال السكني. يمكن أن تؤثر ظروف السكن وعوامل البيئة في زيادة أو تقليل مستوى الجريمة في منطقة معينة. إليك بعض العوامل المهمة في هذه العلاقة:[2]

1. الفقر وعدم المساواة الاجتماعية: تظهر الدراسات أن الأحياء ذات الدخل المنخفض ومستويات عالية من الفقر تكون عرضة لمعدلات أعلى من الجريمة. قد يؤدي ارتفاع معدلات البطالة وقلة الفرص الاقتصادية إلى زيادة التوتر والجريمة في المناطق السكنية.

2. نوعية الإسكان: تظهر الدراسات أن وجود إسكان سيء الجودة وعدم الاستقرار السكني، مثل السكن في مناطق العشوائيات أو الإسكان العام أو الإسكان ذي الصلة الضعيفة، قد يزيد من احتمالات حدوث الجريمة. قد يؤدي عدم وجود وسائل أمان ملائمة ونقص التحكم في الدخول والخروج إلى زيادة خطر الجريمة.

3. الإضاءة والتصميم العمراني: تشير الدراسات إلى أن الإضاءة الجيدة وتصميم الأحياء بشكل جيد يمكن أن يقلل من فرص وقوع الجريمة. الشوارع المظلمة والمناطق الخالية من

[1] زهية بنا ناصر، جريمة تكوين جمعيات الأشرار ومساعدة المجرمين عليها المادة 176 ق ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص 11-12.

[2] محمد ارقزي نسيب، المافيا أداء للجريمة المنظمة، مجلة كلية أصول الدين، الرساط، السنة الثانية، العدد سبتمبر 2000، ص 231.

الرقابة توفر بيئة ملائمة للجريمة. لذا، يمكن أن يسهم تحسين التصميم العمراني وتوفير إضاءة جيدة في تقليل معدلات الجريمة.

4. التجمعات السكنية: تظهر بعض الأبحاث أن الأحياء التي يتميز فيها التجمع الكبير لعدد كبير من السكان، مثل المجمعات السكنية الكبيرة أ تعتبر التجمعات السكنية الكبيرة والمجمعات السكنية المكتظة بالسكان بيئة ملائمة للجريمة. يمكن أن يرتبط زيادة الكثافة السكانية بزيادة فرص الاشتباك والتعارك والسرقة والجرائم العنفية. كما أن التجمعات السكنية الكبيرة يمكن أن توفر سترًا وحماية للمجرمين وتجعل من الصعب رصدهم أو القبض عليهم.[1]

5. العزلة وضعف الروابط المجتمعية: تشير بعض الأبحاث إلى أن ضعف الروابط المجتمعية في المناطق السكنية يمكن أن يزيد من مستويات الجريمة. عندما يكون هناك قلة في التواصل والتعاون بين الجيران وانعدام الشعور بالانتماء إلى المجتمع المحلي، قد ينخفض مستوى الرقابة الاجتماعية وزيادة فرص الجريمة.

6. الأحياء العنيفة والعصابات: تشهد بعض المناطق السكنية تواجدًا مرتفعًا للعصابات والأنشطة العنيفة. تعتبر هذه الأحياء غالبًا بيئة خطرة ويكون فيها مستوى الجريمة مرتفعًا بسبب المعارك المتكررة بين العصابات والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها.

يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه العوامل ليست قواعد صارمة وقد تختلف تأثيراتها من منطقة إلى أخرى. يمكن أن يكون لها تأثير متبادل أيضًا، حيث يمكن أن تزيد الجريمة من ضعف البيئة السكنية وفشل الأنظمة الأمنية، وبالمقابل، يمكن أن تؤثر الجريمة في جودة الحياة ويؤدي إلى تدهور البيئة السكنية.

7. توافر الخدمات العامة: قد يؤثر نقص الخدمات العامة في المجال السكني على مستوى الجريمة. على سبيل المثال، في المناطق التي تعاني من نقص في التعليم، والرعاية الصحية،

[1] نفسه، ص 233-236

والنقل العام، قد يكون هناك زيادة في مستوى الجريمة. إذا كان السكان يعانون من صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية، فقد يزيد ذلك من الإحباط والتوتر ويؤدي إلى زيادة فرص الجريمة.

8. الاستخدامات الأرضية والتصميم الحضري: تشير الدراسات إلى أن التخطيط الحضري والاستخدامات الأرضية يمكن أن يؤثران في مستوى الجريمة. تصميم المنازل والشوارع والأحياء بطرق تعزز التفاعل الاجتماعي والمراقبة الطبيعية قد يقلل من الجريمة. على سبيل المثال، وجود مناطق خضراء وحدائق عامة ومسارات للمشي يمكن أن يخلق بيئة ملائمة للتفاعل الاجتماعي وتقليل الجريمة.

9. الشرطة والأمان: يعد وجود تواجد أمني قوي وفعال من قبل الشرطة ونظم الأمان المجتمعي أحد العوامل المهمة للحد من الجريمة في المجال السكني. عندما يكون هناك تواجد شرطة قوي ورصد واستجابة سريعة للجرائم، يمكن أن يشعر السكان بالأمان ويتردد المجرمون في ارتكاب الجرائم.[1]

3. آليات الحد من الجريمة عبر ترقية المجال السكني

هذه بعض العوامل الرئيسية التي ترتبط بالجريمة في المجال السكني. يجب أن نلاحظ أن هناك عوامل أخرى متعددة تؤثر في الجريمة، وعلاقتها بالمجال السكني قد تكون معقدة ومتداخلة.[2]

1. الأداء العقلي والإبداع: يمكن أن يؤثر المسكن على الأداء العقلي والإبداع للأفراد. يمكن أن يؤثر التصميم الداخلي والتنظيم الملائم للمساحات في تحفيز الإبداع وتعزيز التفكير

[1] نفسه، ص 239-242.
[2] سجيد لزرق، التنشئة الاجتماعية الوالدية وجنوح الاحداث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتاعية، قسم علم النفس، 2012-2013، ص 23-25.

الإيجابي. على سبيل المثال، يمكن أن تكون الأماكن المخصصة للعمل أو الإبداع مثل الحجرات أو الأستوديوهات في المنزل محفزة للتركيز والإبداع.

2. القيم والممارسات الثقافية: يعكس المسكن القيم والممارسات الثقافية للأفراد والأسرة. يمكن أن يكون المنزل مكانًا للممارسات الثقافية التقليدية مثل الاحتفالات والطقوس العائلية، ويمكن أن يحتضن تعبيرات الثقافة والفن والدين والتراث. يمكن أن يؤدي الاحتفاظ بالتقاليد والقيم الثقافية في المسكن إلى تعزيز الانتماء والهوية الثقافية للأفراد.

3. الراحة الجسدية: يؤثر المسكن على الراحة الجسدية والصحة العامة للأفراد. يمكن أن يتضمن المسكن عوامل مثل التهوية الجيدة والإضاءة الطبيعية والمناخ المناسب، وهذا قد يسهم في صحة الأفراد وراحتهم الجسدية.

4. السلامة والأمان: يوفر المسكن الشعور بالسلامة والأمان للأفراد. يمكن أن يتضمن ذلك وجود إجراءات أمنية مثل أنظمة الحماية والتحكم في الدخول والتصميم العمراني الذي يحد من فرص الاعتداءات والاختراقات. إذا كان الفرد يشعر بالأمان في مسكنه، فقد يؤدي ذلك إلى تحسين جودة حياته ورفاهيته.

5. التأثير الاجتماعي والاقتصادي: يمكن أن يؤثر المسكن على وضع اجتماعي واقتصادي للأفراد. يمكن أن يؤثر نوع المسكن وموقعه على فرص العمل والتعليم والوصول إلى الخدمات الأساسية. على سبيل المثال، قد يكون من الصعب على الأفراد العيش في مناطق سكنية فقيرة أو مناطق تعاني من البطالة، مما يؤثر على فرصهم الاقتصادية والاجتماعية.

6. الثقافة والتفاعل الاجتماعي: يمكن أن يؤثر المسكن على التفاعل الاجتماعي والتبادل الثقافي بين الأفراد. عندما يكون هناك تنوع ثقافي في المجتمع السكني وفرص للتفاعل والتعلم المتبادل بين الجيران، يمكن أن يسهم ذلك في زيادة التفهم والاحترام المتبادل للثقافات المختلفة.

11. الاستدامة البيئية: يمكن أن يؤثر المسكن على الاستدامة البيئية والوعي البيئي للأفراد. يشمل ذلك استخدام مواد بناء مستدامة وتصميم المنازل بطرق توفر الطاقة والمياه، وإدارة النفايات بشكل صحيح. يعكس المسكن المستدام التزام الأفراد بحماية البيئة وتقليل تأثيراتهم البيئية السلبية.

12. النمط الحياتي: يؤثر المسكن على نمط الحياة والروتين اليومي للأفراد. يمكن أن يؤثر المنزل على العادات الصحية والنوم والتغذية والترفيه والتفاعل الاجتماعي. إذا كان المسكن يوفر مساحات لممارسة النشاط البدني والاسترخاء والترفيه، فقد يسهم ذلك في تحسين جودة الحياة وصحة الأفراد.

13. الربط بالمجتمع: يمكن أن يؤثر المسكن على الربط والاندماج الاجتماعي للأفراد في المجتمع. يوفر المسكن الذي يقع في مجتمع مترابط ويتميز بالروابط الاجتماعية القوية فرصًا للمشاركة في الأنشطة المجتمعية والتواصل مع الجيران والمشاركة في الحياة المجتمعية.

14. التطور الشخصي: يمكن أن يؤثر المسكن على التطور الشخصي للأفراد. يوفر المسكن الملائم البيئة المناسبة للتعلم والنمو الشخصي، حيث يمكن للأفراد أن يمارسوا هواياتهم واهتماماتهم، ويتطوروا على المستوى الشخصي والمهني.

15. العلاقات العائلية: يعتبر المسكن بيئة لتكوين وتعزيز العلاقات العائلية. يمكن أن يؤثر المسكن على جودة العلاقات العائلية والتفاعلات اليومية بين أفراد الأسرة. توفر المساحات المشتركة والمرافق المناسبة داخل المسكن فرصًا للتواصل والتفاعل العائلي الإيجابي.

بشكل عام، يمكن أن يؤثر المسكن على الجوانب النفسية والثقافية للأفراد من خلال تأثيره على الراحة النفسية، والهوية والانتماء، والتفاعل الاجتماعي، والقيم والممارسات الثقافية، والراحة الجسدية، والسلامة والأمان. كما يمكن أن يؤثر على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية،

والتفاعل الاجتماعي، والاستدامة البيئية، ونمط الحياة، والربط بالمجتمع، والتطور الشخصي، والعلاقات العائلية.

4. النتائج الاجتماعية للبيئة السكنية غير المناسبة:

إن البيئة السكنية غير المناسبة تؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي، حيث يعاني الأفراد ذوو الدخل المنخفض والفئات الاجتماعية المهمشة من صعوبة الوصول إلى سكن جيد وملائم. قد يعيشون في مناطق مكتظة بالسكان وغير صحية، مع وجود نقص في المرافق الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي، وضعف في الخدمات العامة والبنية التحتية.[1]

ونتيجة لذلك، تزداد الفجوة بين الأفراد الأكثر ثراءً والفقراء، حيث يتمتع الأثرياء بسكن ملائم وجيد الجودة في مناطق آمنة ومتاحة للخدمات، بينما يجد الفقراء صعوبة في العثور على سكن مناسب يلبي احتياجاتهم الأساسية.

تؤدي هذه الظروف غير المناسبة إلى تعزيز دوامة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، حيث يعاني الأفراد من قلة الفرص الاقتصادية والتعليمية، وتتراكم التحديات والمشكلات الاجتماعية في تلك المناطق.

وبما أن السكن يعتبر حقاً أساسياً للإنسان، فإن عدم توفر بيئة سكنية مناسبة يؤثر على جودة الحياة ورفاهية الأفراد، ويعزز الانقسامات الاجتماعية وعدم المساواة. لذا، يجب العمل على توفير سكن مناسب وملائم لجميع شرائح المجتمع، بغية تحقيق التكافؤ الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.[2]

فضلا عن ذلك فإن ضعف الصحة والرفاهية إذ يمكن أن يؤثر السكن غير الملائم على صحة ورفاهية السكان. المناطق السكنية ذات الظروف السيئة قد تكون عرضة للتلوث البيئي

[1] شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، ط1، دار النهضة، القاهرة، دون سنة نشر، ص 65.
[2] نفسه، ص 68.

والحشرات الضارة ونقص التهوية، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الأمراض والأمراض المعدية ومشاكل التنفس والصحة العقلية، بالإضافة إلى قلة الفرص الثقافية والترفيهية حيث يؤثر السكن غير المناسب أيضًا على الفرص الثقافية والترفيهية للسكان. إذا لم تتوفر في المنطقة المرافق الثقافية والترفيهية مثل المكتبات والمتاحف والمسارح والحدائق، فقد يكون من الصعب على السكان الاستمتاع بالأنشطة الثقافية والترفيهية التي تعزز جودة حياتهم وتطويرهم الشخصي، وكذلك انعدام الوصول إلى الخدمات الأساسية حيث يمكن أن يؤدي سكن غير مناسب إلى انعدام الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات والمحلات التجارية. قد يجد السكان صعوبة في الوصول إلى هذه الخدمات بسبب المسافات البعيدة أو نقص وسائل النقل العام، مما يؤثر سلبًا على حياتهم اليومية ويعزز عدم المساواة.

بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك تأثيرات على التعليم حيث يؤثر السكن غير المناسب أيضًا على فرص التعليم للأفراد و إذا كانت المناطق السكنية تعاني من ضعف البنية التحتية التعليمية أو نقص المدارس ذات الجودة، فقد يكون من الصعب على الأطفال والشباب الحصول على تع لتعليم جيد وفرص تطويرهم الأكاديمي. قد يتعرضون للتهميش التعليمي ويواجهون صعوبات في تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

أما بخصوص تأثيرات على الروابط الاجتماعية فقد قد يؤدي السكن غير المناسب إلى ضعف الروابط الاجتماعية بين السكان. إذا كانت المنازل متراكمة ومزدحمة أو إذا كان هناك نقص في المساحات العامة والمرافق الاجتماعية، فقد يصعب على السكان التواصل والتفاعل مع جيرانهم وبناء علاقات قوية داخل المجتمع، وكذلك نلاحظ زيادة التوترات العرقية والثقافية حيث يمكن أن ينعكس السكن غير المناسب في زيادة التوترات العرقية والثقافية في المجتمع. عندما يعيش الأفراد من خلفيات ثقافية وعرقية مختلفة في بيئة سكنية غير متساوية أو تواجه التمييز والتهميش، قد يتسبب ذلك في تصاعد التوترات والصراعات بين المجموعات، مع انعدام الثقة والشعور بالانتماء إذ يمكن أن يؤثر السكن غير المناسب على مستوى الثقة والشعور بالانتماء

للأفراد. عندما يعيش الأفراد في بيئة سكنية مهمشة أو تتعرض للإهمال، قد يشعرون بالعزلة والاستبعاد ويفتقرون إلى الشعور بالانتماء إلى المجتمع المحيط بهم.

بشكل عام، يُظهر السكن غير المناسب تأثيرات اجتماعية سلبية تشمل ضعف الصحة والرفاهية، وقلة الفرص الثقافية والترفيهية، وانعدام الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتأثيرات على التعليم، وتراجع الروابط الاجتماعية، وزيادة التوترات.

البيئة السكنية غير المناسبة تترتب عليها نتائج اجتماعية سلبية متعددة. فعندما يعيش الأفراد في بيئة سكنية غير ملائمة، ينعكس ذلك على حياتهم اليومية ويؤثر على جودة حياتهم ورفاهيتهم.[1]

5. مسببات حدوث الجريمة وظهور العصابات في الأحياء السكنية:

ظهور الجريمة والعصابات في الأحياء السكنية يعزى إلى عدة مسببات. أحد هذه المسببات هو الفقر والبطالة، حيث يتسبب عدم توفر فرص العمل ونقص الدخل في دفع بعض الأفراد إلى ارتكاب أعمال جريمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. كما يسهم ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية في تشكيل بيئة غير آمنة، حيث تكون الشوارع المظلمة والمتهالكة وعدم وجود إنارة عامة مناسبة عوامل تشجع على حدوث الجريمة وتسهل نشاط العصابات.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب التربية والتعليم دورًا هامًا في منع ظهور الجريمة والعصابات. ضعف نظام التعليم وانعدام الفرص التعليمية في الأحياء السكنية يؤثران سلبًا على تطور الشباب وتوجيه سلوكهم. قد يجد الشباب في هذه الأحياء صعوبة في الوصول إلى التعليم الجيد والفرص التعليمية، مما يعزز فرص انجذابهم للانخراط في الجريمة والعصابات.[2]

[1] نسرن عبد الحميد، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 82-85.
[2] كمال الدين عمراني، الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب (دراسة مقارنة)، مجلة القانون والعلوم السياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد صالح، العدد الثاني، جوان 2015، ص 193-195.

علاوة على ذلك، يلعب الإدمان وتعاطي المخدرات دورًا كبيرًا في زيادة حدوث الجريمة وتشكيل العصابات. قد يكون الأفراد المدمنون في حاجة ماسة للمال لتلبية احتياجاتهم المتزايدة للمخدرات، مما يدفعهم إلى ارتكاب جرائم مثل السرقة والاتجار بالمخدرات لتمويل إدمانهم. تعمل العصابات كمنصة لتجارة وتوزيع المخدرات وتنظيم أعمال الجريمة، وتلجأ إلى الأحياء السكنية لتنفيذ أنشطتها.

وكذلك نجد أن ضعف البنية التحتية والخدمات: تدهور البنية التحتية في الأحياء السكنية يخلق بيئة غير آمنة ويسهم في زيادة فرص حدوث الجريمة. انعدام الإنارة العامة وعدم وجود خدمات أساسية مثل النقل العام والرعاية الصحية يزيد من ضعف الأحياء وتعرضها للجريمة والعصابات، بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن ضعف التربية والتعليم يؤثر على سلوك الأفراد حيث أن تأثير التعليم والتربية الضعيفة يظهر في زيادة انخراط الشباب في الجريمة والعصابات. نقص الفرص التعليمية وعدم توفر التعليم الجيد يجعل الشباب عرضة للتلاعب والانجذاب لأنشطة غير قانونية.[1]

كما أن الإدمان والمخدرات يؤثر أيضا حيث أن تعاطي المخدرات والإدمان يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالجريمة وظهور العصابات. الأفراد الذين يعانون من إدمان المخدرات قد يرتكبون جرائم لتمويل إدمانهم أو لتلبية احتياجاتهم المرتبطة بالمخدرات. العصابات تستغل هذا الوضع وتنظم تجارة وتوزيع المخدرات في الأحياء السكنية، وإننا نجد كذلك ضعف الرقابة والأمن حيث أن انعدام الرقابة الفعالة والتأمين الكافي في الأحياء السكنية يتيح فرصًا لتنظيم العصابات وارتكاب الجرائم دون مواجهة العقاب، كذا العوامل الاجتماعية والثقافية التي تزيد احتمالية حدوث الجريمة وظهور العصابات. انعدام الانتماء الاجتماعي والاندماج الاجتماعي، والتمييز والعنف العائلي، وانعدام القيم الأخلاقية والتربية السليمة قد يؤدي إلى تفشي الجريمة في الأحياء السكنية، وكذا توفر الأسلحة إذ أن توفرها بشكل سهل وغير قانوني يسهم في زيادة نسبة

[1] مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي والإرهاب، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 148.

الجريمة وتفشي العصابات في الأحياء السكنية. استخدام الأسلحة في ارتكاب الجرائم يزيد من خطورتها وتهديد أمن الأحياء.[1]

فضلا عن ذلك فإننا نجد أيضا العوامل الديمغرافية مثل التجمع السكاني الكثيف، وانعدام التنوع الاجتماعي والاقتصادي، وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الأحياء السكنية يمكن أن تزيد من احتمالية حدوث الجريمة وظهور العصابات. عندما يكون هناك تجمع كبير للسكان في مناطق ضيقة ومحدودة الموارد، فإنه يمكن أن يزيد من التوترات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يزيد من نسبة الجريمة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تسهم العوامل الثقافية في تعزيز ظهور الجريمة والعصابات في الأحياء السكنية. فقد تكون بعض الثقافات تشجع على العنف وتقبل السلوكيات الجرمية، مما يعزز انتشار الجريمة في تلك الأحياء.

علاوة على ذلك، قد تؤثر العوامل السياسية والاجتماعية في حدوث الجريمة وظهور العصابات في الأحياء السكنية. على سبيل المثال، عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات العرقية أو القومية، وتفاقم التمييز والعدم المساواة الاجتماعية يمكن أن تزيد من الاحتمالية التي يلجأ فيها الأفراد إلى الجريمة والانضمام إلى العصابات كوسيلة للتعبير عن غضبهم أو الحصول على القوة والحماية.[2]

إن فهم هذه المسببات المختلفة يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات شاملة للحد من الجريمة والعصابات في الأحياء السكنية، بما في ذلك توفير فرص اقتصادية مستدامة، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة، وتعزيز التعليم والتربية، وتعزيز الأمان والمراقبة، وعدم الثقة في النظام القضائي تتسبب أيضا في انتشار الجريمة وعدم إيمان الأفراد بالعدالة قد يجعلهم يلجؤون إلى حلول ذاتية مثل الانتقام والانضمام للعصابات للحصول على الحماية والعدالة التي يرونها

[1] كربوش رمضان، العنف في المجتمع الجزائري: أرقام ومعطيات، الأسباب الثقافية والاجتماعية، ولاية عنابة أنموذجا، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في لاعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، سبتمبر 2016، ص 107-111.
[2] نفسه، ص 113.

غائبة، بالإضافة إلى تأثير وسائل الإعلام إذ أن تأثير وسائل الإعلام المتسلطة على الجرائم والعصابات قد يؤدي إلى ترويجها وتشجيع الأفراد على اتباع أنماط سلوك إجرامي. بعض البرامج التلفزيونية والأفلام التي تصوّر الجريمة والعصابات بشكل رومانسي أو بطريقة مثيرة للإعجاب قد تؤثر على نمط التفكير والسلوك لدى الأفراد.[1]

تعتبر العوامل الديمغرافية مثل التجمع السكاني الكثيف، وانعدام التنوع ال العوامل الديمغرافية مثل التجمع السكاني الكثيف، وانعدام التنوع الاجتماعي والاقتصادي، وعدم التوازن الاجتماعي والاقتصادي في الأحياء السكنية يمكن أن تزيد من احتمالية حدوث الجريمة وظهور العصابات. عندما يكون هناك تجمع كبير للسكان في مناطق ضيقة ومحدودة الموارد، فإنه يمكن أن يزيد من التوترات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يزيد من نسبة الجريمة.

بالإضافة إلى ذلك، قد تسهم العوامل الثقافية في تعزيز ظهور الجريمة والعصابات في الأحياء السكنية. فقد تكون بعض الثقافات تشجع على العنف وتقبل السلوكيات الجرمية، مما يعزز انتشار الجريمة في تلك الأحياء.

علاوة على ذلك، قد تؤثر العوامل السياسية والاجتماعية في حدوث الجريمة وظهور العصابات في الأحياء السكنية. على سبيل المثال، عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات العرقية أو القومية، وتفاقم التمييز والعدم المساواة الاجتماعية يمكن أن تزيد من الاحتمالية التي يلجأ فيها الأفراد إلى الجريمة والانضمام إلى العصابات كوسيلة للتعبير عن غضبهم أو الحصول على القوة والحماية.

[1] يحيى محمد مرسي النمر، المشاكل التي تواجه اعداد اصدار وتنفيذ القوانين الإصلاحية ، دراسة مقارنة، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون... أداة الإصلاح والتطوير) ، العدد 2، الجزء الأول، ماي 2017، ص 452-458.

إن فهم هذه المسببات المختلفة يمكن أن يساعد في تطوير استراتيجيات شاملة للحد من الجريمة والعصابات في الأحياء السكنية، بما في ذلك توفير فرص اقتصادية مستدامة، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة، وتعزيز التعليم والتربية، وتعزيز الأمان والمراقبة.[1]

6. مشكلات الشباب في الحي السكني وتفشي السلوك الإجرامي:

إن مشكلات الشباب في الحي السكني وتفشي السلوك الإجرامي مترابطة وتشكل تحديات كبيرة. إحدى هذه المشكلات هي الفقر والبطالة، حيث يعاني الشباب في الأحياء السكنية من قلة الفرص الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، مما يدفع بعضهم إلى الانجراف نحو السلوك الإجرامي لتأمين احتياجاتهم الأساسية.[2]

بالإضافة إلى ذلك، نقص التعليم والفرص التعليمية يؤثر على مستقبل الشباب في الحي السكني، حيث يمكن أن يواجهوا صعوبات في الحصول على تعليم جيد وتطوير مهاراتهم الأكاديمية والمهنية، مما يعزز احتمالية انخراطهم في السلوك الإجرامي.

نقص الانتماء الاجتماعي والعائلي يعد أيضًا عاملاً مؤثرًا، حيث قد يشعر الشباب في الأحياء السكنية بالعزلة وانعدام الدعم الاجتماعي والعائلي. قد يجدون في العصابات والأنشطة الإجرامية بديلاً للانتماء والاستقرار الذي يفتقرون إليه، مما يزيد من انتشار السلوك الإجرامي في تلك المجتمعات.[3]

تأثر الشباب بالمخدرات والإدمان يعد أيضًا من المشكلات الشائعة، حيث يكون تعاطي المخدرات سببًا للانخراط في السلوك الإجرامي والبحث عن سبل لتمويل إدمانهم. وبسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، يمكن أن يكون الانجذاب للمخدرات أكثر قوة للشباب في الأحياء السكنية.

---

[1] نفسه، ص 460.
[2] عبد الحليم بن بادة، احمد البرج، سياسة إعادة الادماج الاجتماعي للمسبوقين قضائيا وفق الأنظمة والتدابير المستحدثة، دراسة مقارنة.
[3] كركوري مباركة، حنان، "آليات مكافحة جرائم العصابات في المجتمع الجزائري (قراءة في أحكام الشريعة الإسلامية والأمر رقم 03/20)." (2020).

تلك المشكلات تعزز التوتر الاجتماعي والعنف في الأحياء السكنية، وقد يكون العنف والتوتر الاجتماعي أحد العوامل المؤثرة في تفشي السلوك الإجرامي في الأحياء السكنية. قد يكون هناك صراعات وتوترات اجتماعية مستمرة بين الشباب، وهذا يمكن أن يؤدي إلى استخدام العنف كوسيلة لحل النزاعات وتحقيق السيطرة والاحتكار. تكون العصابات والتجمعات الإجرامية واحدة من الطرق التي يستخدمها الشباب للحماية والانتماء، مما يزيد من حدوث الجرائم والتصرفات العدوانية.[1]

علاوة على ذلك، قد تؤثر العوامل البيئية وسوء البنية التحتية في تفشي السلوك الإجرامي في الأحياء السكنية. وجود بنية تحتية ضعيفة ونقص الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والترفيه، يمكن أن يؤدي إلى إحساس الشباب بالإهمال والإقصاء، مما يعزز احتمالية اللجوء إلى السلوك الإجرامي كسبيل للتعبير عن غضبهم واحتياجاتهم.

أيضًا، تأثير وسائل الإعلام وثقافة العنف في المجتمع يمكن أن يلعب دورًا في زيادة حدوث الجريمة وتفشي السلوك الإجرامي في الأحياء السكنية. عندما يتعرض الشباب المتواجد في تلك المجتمعات لتصورات وتحريض على العنف من خلال الأفلام والموسيقى ووسائل التواصل الاجتماعي، فإنهم قد يتأثرون سلبًا ويقللون من قيمة السلم والتعايش السلمي.

لحل تلك المشكلات، يجب تبني نهج شامل يركز على توفير فرص اقتصادية مستدامة للشباب، تحسين البنية التحتية والخدمات و دمج الشباب في أنشطة اجتماعية وتعليمية بناءة، تقديم الدعم العائلي والاجتماعي لهم، تعزيز الوعي بأضرار المخدرات وتوفير برامج الوقاية والعلاج، تحسين الأمان وتعزيز التواصل المجتمعي، وتشجيع التعاون بين الجهات المعنية كالمدارس، السلطات المحلية والمنظمات الشبابية والمجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز قيم العدالة

[1] تويجري، أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن. *الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للعائدات للجريمة*. Vol. 502. Naif Arab University (NAUSS), 2011.، ص 198.

والمساواة وتحفيز الشباب على تنمية مهاراتهم القيادية والتعاونية، مما يساهم في بناء مجتمع أكثر أمانًا وسلامًا.

بالنهاية، يتطلب حل مشكلات الشباب في الأحياء السكنية وتفشي السلوك الإجرامي تكامل الجهود والتعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي والأسر والشباب أنفسهم. من خلال توفير الفرص العادلة والدعم الشامل، يمكننا تقليل حدوث الجريمة وتعزيز الرفاهية والأمان في الأحياء السكنية.[1]

7. العزلة الاجتماعية

العزلة الاجتماعية هي حالة يشعر فيها الفرد بالانفصال والانعزال عن العلاقات الاجتماعية المعتادة والمشاركة في الحياة الاجتماعية. يمكن أن تنشأ العزلة الاجتماعية من عدة عوامل، بما في ذلك عدم الثقة في الآخرين، الشعور بالعجز عن التواصل والتفاعل الاجتماعي، والتجربة السلبية للعلاقات الاجتماعية السابقة.

تؤثر العزلة الاجتماعية على الفرد بطرق مختلفة. يمكن أن تسبب الشعور بالوحدة والعزلة العاطفية، وتؤدي إلى زيادة مستويات القلق والاكتئاب. قد تؤثر أيضًا على الصحة العامة والعافية النفسية للفرد، وتقلل من جودة الحياة.

من الأمور المهمة للتغلب على العزلة الاجتماعية هو السعي لبناء وتعزيز العلاقات الاجتماعية الصحية. يمكن للأفراد السعي للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، والانخراط في المجتمع، والاستفادة من الدعم الاجتماعي. قد تكون الاستشارة النفسية أو العلاج النفسي مفيدة أيضًا للأشخاص الذين يعانون من العزلة الاجتماعية.

بشكل عام، يعتبر التواصل الفعال والصحي مع الآخرين وبناء علاقات قوية ومتواصلة أمرًا هامًا للتغلب على العزلة الاجتماعية. قد يكون من المفيد التحاور مع الأشخاص القريبين منك،

[1] مجموعة مؤلفين. *المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2020.، ص 52.

مثل الأصدقاء وأفراد العائلة، ومشاركة مصالحك وأفكارك معهم. كما يمكنك الانضمام إلى مجموعات أو أنشطة اجتماعية مشتركة التي تهتم بها، مثل النوادي الرياضية أو الهوايات أو المجتمعات الدينية.

كما يمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تلعب دورًا مهمًا في التواصل الاجتماعي، حيث يمكنك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة للتفاعل مع الآخرين عبر الإنترنت وبناء صداقات جديدة. ومع ذلك، يجب أن تكون حذرًا في استخدام التكنولوجيا وعدم الاعتماد عليها بشكل كامل، بل يجب أن تسعى أيضًا للتواصل الواقعي والشخصي مع الأشخاص حولك.

8. مشكلة الإدمان لدى الشباب:

إدمان المخدرات هو مشكلة خطيرة تواجه العديد من الشباب في مختلف أنحاء العالم. يعتبر الإدمان على المخدرات حالة مرضية تؤثر على الصحة الجسدية والنفسية والاجتماعية للفرد، ويتطلب علاجًا ودعمًا متعددين التخصصات.[1]

تتنوع المخدرات التي يمكن أن يدمن عليها الشباب، بما في ذلك المخدرات المنشطة مثل الكوكايين والأمفيتامينات، والمخدرات المهدئة مثل الهيروين والأفيونات، والمخدرات العقلية مثل القنب والليسيرجيك أسيد دايثيلاميد (LSD)، بالإضافة إلى العديد من العقاقير المسكنة والمهدئة المتاحة بوصفة طبية.

تعد أسباب الإدمان على المخدرات متعددة ومعقدة. قد تتضمن عوامل مثل الضغوط النفسية والاجتماعية، التعرض للمخدرات في محيط الأقران، الفضول، البحث عن تجربة جديدة،

[1] د. بلغيلفي, أ. مهنة, نصيرة. "إدمان الشباب على المخدرات في الوسط الحضري دراسة ميدانية بمدينة شلغوم العيد نموذجا." (2018)، ص 25.

الهروب من المشاكل الشخصية أو الصعوبات الحياتية، والتأثر بالأسرة أو البيئة المحيطة التي تتعاطى المخدرات.

للتغلب على مشكلة إدمان المخدرات، ينبغي على الشباب البحث عن المساعدة المتاحة. يمكن للمشفى النفسي أو العيادات الخاصة بالإدمان أن تقدم الدعم اللازم، بما في ذلك العلاج السلوكي المعرفي، العلاج الدوائي، والدعم النفسي والاجتماعي. قد يكون الانخراط في برامج إعادة التأهيل والدعم المجتمعي، بما في ذلك الدعم من الأسرة والأصدقاء، أيضًا ضروريًا.

وفي النهاية، التوعية المبكرة التوعية المبكرة والتثقيف بشأن المخاطر المرتبطة بتعاطي المخدرات للشباب هي أمر مهم للغاية. يجب أن يتم توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول تأثيرات المخدرات على الصحة الجسدية والعقلية، والمشاكل الاجتماعية والقانونية المرتبطة بها.[1]

علاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك جهود مستمرة لتعزيز الأنشطة والبرامج البديلة التي تساعد الشباب على توجيه اهتماماتهم وطاقاتهم نحو أنشطة إيجابية، مثل الرياضة والفنون والتعليم والمشاركة المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب الأسرة والمدارس والمجتمعات القوامية دورًا حاسمًا في تعزيز القيم الصحية وتقديم بيئة داعمة للشباب لمنع انخراطهم في سلوكيات المخدرات.

علاوة على ذلك، يجب على الحكومات والمؤسسات الصحية تعزيز التشريعات والسياسات الرامية إلى الحد من توافر المخدرات وتقديم العلاج والدعم المناسب للأفراد المتأثرين بإدمان المخدرات. يجب أيضًا زيادة الجهود لمكافحة عمليات تهريب وتجارة المخدرات وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

[1] م. طالب عبد الرضا كيطان. "تعاطي المخدرات والمسكراتوعلاقتهما ببعض المتغيرات الفردية والاجتماعيةدراسة ميدانية لبعض مظاهر الإدمان في مدينة الديوانية." *for humanities sciences al qadisiya* 13.1 (2010)، ص 32-39.

في النهاية، تعتبر مشكلة إدمان المخدرات قضية معقدة وتحتاج إلى جهود متكاملة من جميع الأطراف المعنية – الفرد، الأسرة، المجتمع، والحكومة – للتصدي لها بفاعلية وتوفير الدعم اللازم للشباب المتأثرين وتوجيههم نحو طريق الشفاء والاندماج الاجتماعي.[1]

9. مشكلة أزمة المشاركة والبطالة والإقصاء لدى الشباب:

مشكلة أزمة المشاركة والبطالة والإقصاء لدى الشباب تشير إلى تحديات كبيرة يواجهها الشباب في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. يتعرض العديد من الشباب لصعوبات في الحصول على فرص عمل مناسبة ومستدامة، وفي الوقت نفسه يشعرون بالاقصاء والتهميش في المجتمع.

تعود أسباب أزمة المشاركة والبطالة والإقصاء لدى الشباب إلى عوامل متعددة. من بين هذه العوامل، نجد التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي تؤدي إلى تغيرات في سوق العمل وتقلص الوظائف المتاحة. كما تؤثر العوامل الاجتماعية مثل التمييز والتفرقة وقلة الفرص على فرص الشباب في المشاركة الكاملة والمساهمة في المجتمع.

تأثير أزمة المشاركة والبطالة والإقصاء على الشباب يكون شاملاً حيث قد يعاني الشباب من عدم الاستقرار الاقتصادي والضغوط المالية والعواقب النفسية والاجتماعية المترتبة على البطالة وعدم المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية. يمكن أن تزيد هذه المشكلات من مستويات الاكتئاب والقلق والعزلة الاجتماعية لدى الشباب.[2]

للتغلب على أزمة المشاركة والبطالة والإقصاء لدى الشباب، يجب أن تتضمن الحلول تدابير متعددة المجالات. ينبغي توفير فرص عمل مناسبة ومستدامة للشباب، وذلك من خلال تعزيز سياسات التشغيل وتنمية المهارات وتعزيز ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار. يجب أيضًا تعزيز

[1] نفسه، ص 42.

[2] سايل, حدة وحيدة. *بحث فعالية التدريب على حل المشكلة و على الإسترخاء في علاج المدمنين على المخدرات*.. جامعة الجزائر2. كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية, 2009، ص 36-38

المشاركة السياسية والاجتماعية للشباب من خلال توفير منصات مشاركة فعالة في صنع القرار والمشاركة السياسية والاجتماعية، وتعزيز دور الشباب في صياغة السياسات والبرامج التي تهمهم. يجب أيضًا تعزيز التعليم والتدريب المهني للشباب، وتوفير فرص التعليم العالي والتدريب التقني، بحيث يكون للشباب القدرة على تطوير المهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل وتحقيق تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الدعم الاجتماعي للشباب، من خلال إنشاء برامج ومشاريع تهدف إلى تعزيز الشبكات الاجتماعية والتواصل الاجتماعي والتعاون بين الشباب. يجب أيضًا توفير خدمات الرعاية الصحية النفسية والاجتماعية التي تدعم صحة الشباب العقلية والعاطفية.

لتحقيق ذلك، يتطلب العمل على مستوى الحكومة والمجتمع بأكمله التفكير بشكل شامل واعتماد استراتيجيات شاملة لدمج الشباب وتمكينهم. يجب أن تعمل الحكومات على تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتوفير فرص التوظيف والتدريب والدعم للشباب. يجب أن يتعاون الجميع لإنشاء بيئة تشجع الشباب على المشاركة الفعالة والتنمية الشخصية والاقتصادية. بالتالي، من خلال توفير فرص العمل، وتعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية، وتقديم الدعم الاجتماعي والصحي، يمكن تحقيق تغيير إيجابي في واقع الشباب والتغلب على أزمة المشاركة والبطالة والإقصاء. [1]

[1] صيدم، محمد رشيد, *فاعلية برنامج إرشادي نفسي لتنمية الصلابة النفسية لدى مدمني المخدرات*.2012، ص 66-69.

الفصل الرابع:
الدراسة الميدانية

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

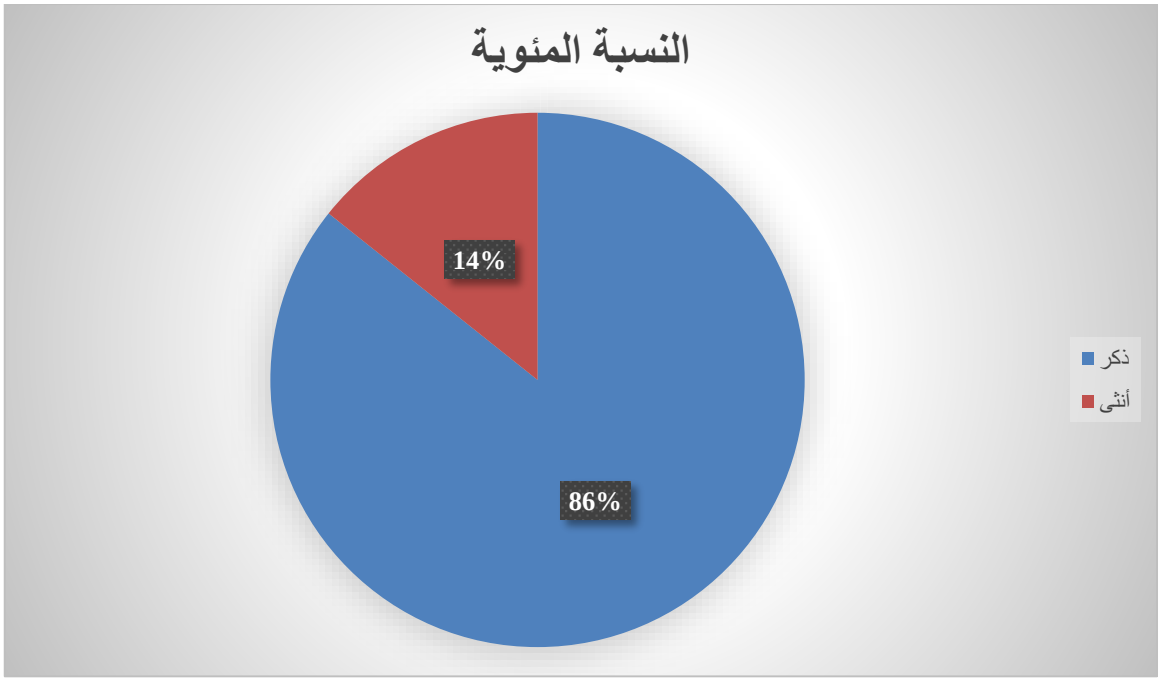
عرض خصائص أفراد العينة

البيانات الشخصية:

جدول رقم (01) يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس:

الجنس	التكرار	%
ذكر	36	85,71
أنثى	6	14,29
المجموع	42	100

شكل رقم (01) يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس:



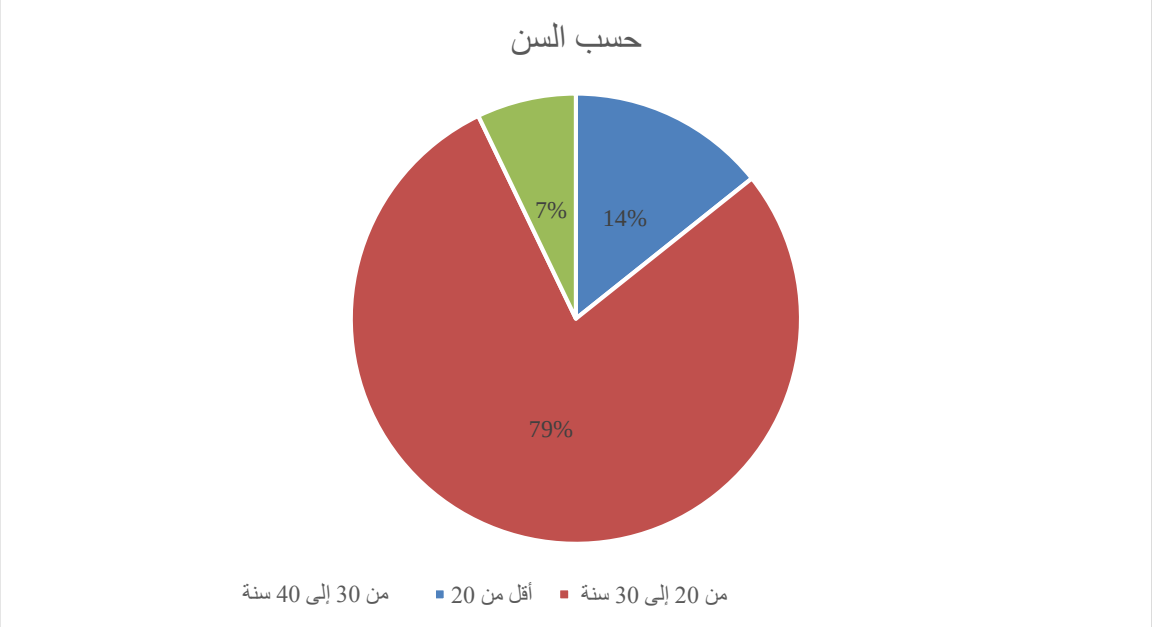
يتبين لنا من خلال الجدول رقم (01) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب الجنس أن غالبية المبحوثين هم من جنس الذكور إذ أن نسبة 85.71 كانت من الذكور في حين أن نسبة 14.29 كانت من الإناث.

نستنتج أن الذكور هم الأكثر عرضة للبقاء في الحي لساعات طويلة، خاصة بسبب ذهنية الجزائريين ومجتمعهم الذكوري الذي لا يسمح للمرأة بالبقاء خارجا إلا لأسباب واضحة كقضاء الحاجيات أو العمل.

جدول رقم (02) يوضح توزيع المبحوثين حسب السن:

السن	التكرار	%
أقل من 20	6	14,29
من 20 إلى 30 سنة	33	78,57
من 30 إلى 40 سنة	3	7,14
المجموع	42	100

شكل رقم 02: يوضح توزيع المبحوثين حسب السن:

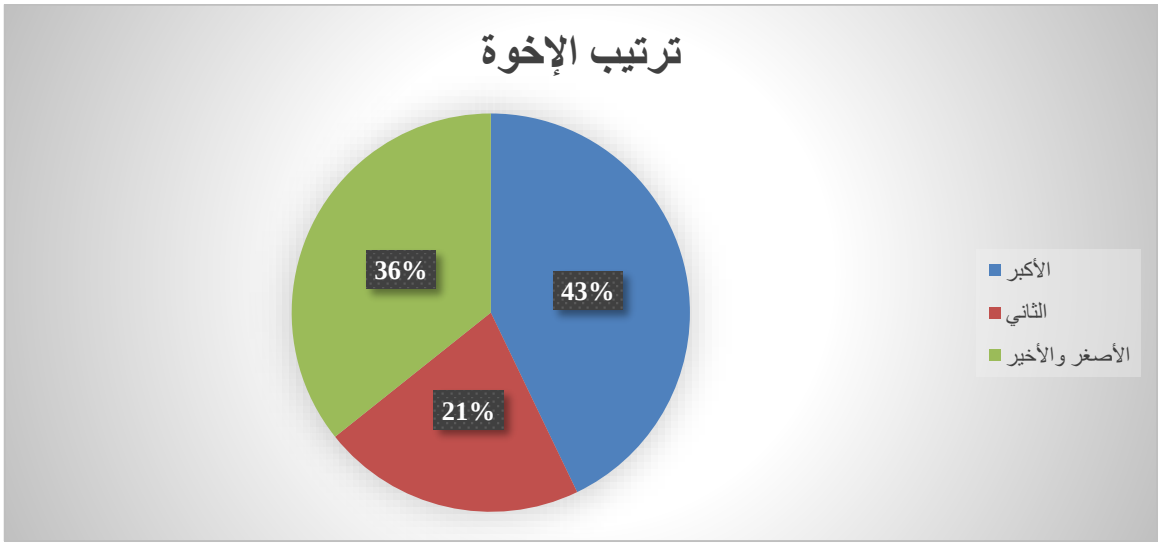


يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (02) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب السن أن غالبية المبحوثين هم من الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة وذلك بنسبة بلغت 78.57، وتليها فئة أقل من 20 سنة بنسبة 14.29، ثم تتبعها الفئة من 30 إلى 40 سنة بنسبة 7.14. ونستنتج أن الفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة يكثر فيها احتمال البطالة والتسكع خارجا، خاصة بعد الطرد من المدارس، وهذه هي أكثر فترة خطورة حيث أن الرغبات الملحة للشاب تكون كثيرة ويحاول بذلك إشباعها بطرق غير مشروعة مما يتسبب له في الرغبة بالقيام بسلوكيات منحرفة.

جدول رقم (03) يوضح توزيع المبحوثين حسب ترتيب الإخوة:

ترتيب سن الأخوة	التكرار	%
الأكبر	18	42,86
الثاني	9	21,43
الأصغر والأخير	15	35,71
المجموع	42	100

شكل رقم (03) يوضح توزيع المبحوثين حسب ترتيب الإخوة



يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (03) يوضح توزيع المبحوثين حسب ترتيب الإخوة أن نسبة أن يكون المبحوث أكبر الإخوة تبلغ 42.86، تليها نسبة أن يكون الأصغر والأخير والتي تقدر بـ 35.71 ثم تليها نسبة أن يكون الأخ الثاني بنسبة 21.43% .

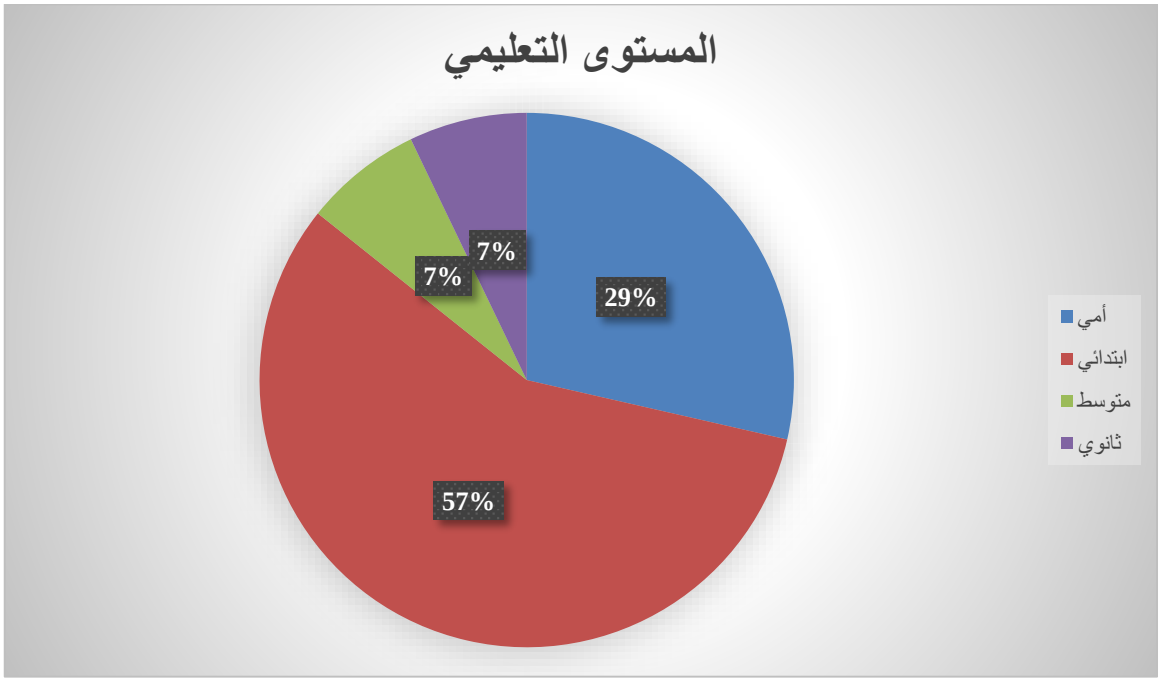
نستنتج أنه في كل عائلة يكون الأخ الأكبر والأخ الأصغر والأخير هم أكثر المبحوثين وذلك نظرا لرغبة الأخ الكبير أو الأصغر في اختبار المسؤولية التي حملها إياه المجتمع وكذلك العائلة، بالإضافة إلى الحب والحنان بفعل مرتبتهم الأولى والأخيرة خاصة من قبل الوالدين، وهذا الإهمال الذي دافعه الحب والحنان يتسبب في إهمال من طرف الوالدين وينتج عنه حرية مزيفة للأخ الأكبر أو الأصغر.

الفرضية الأولى: يفسر الأفراد المقيمين في الأحياء الجديدة ظاهرة العنف بالعوامل المتعلقة بالبطالة حسب تصوراتهم الاجتماعية.

جدول رقم (04) يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	%
أمي	12	28,57
ابتدائي	824	57,14
متوسط	3	7.14
ثانوي	3	7.14
المجموع	42	100

شكل رقم (04) يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي



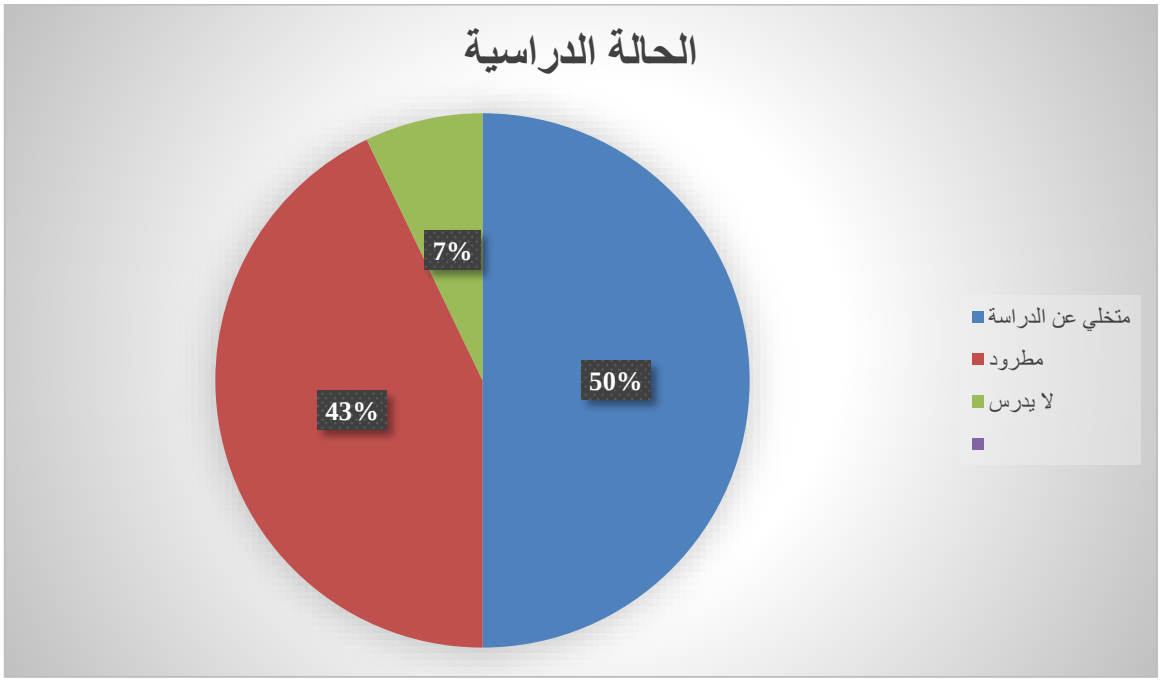
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (04) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي أن نسبة المبحوثين الأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون تقدر بلغ نسبة 57.14 ، تليها نسبة المبحوثين الذين طردوا من الطور الابتدائي والذي بلغ نسبة 28.57 %، ثم نجد نسبة المبحوثين الذين وصلوا إلى الطور الثانوي والتي تقدر ب 7.14 وكذلك نسبة المبحوثين الذين وصلوا إلى الطور المتوسط والتي تقدر ب 7.14 .

نستنتج أن نسبة المبحوثين الذين طردوا من الابتدائي هي أكبر نسبة ثم تليها نسبة الأميين ثم نجد المبحوثين الذين وصلوا في مستواهم التعليمي للطور المتوسط أو الثانوي وهذا دليل على أن المستوى التعليمي يعد ضابطا لسلوك الفرد ويدعم بميكانيزمات كثيرة، فالبرامج التعليمية التي يتلقاها الفرد سرعان ما تندثر بعد خروج الفرد إلى المجتمع والحي الذي يقطن فيه خاصة في الأحياء التي يكثر فيها الإجرام.

جدول رقم (05) يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة الدراسية

الحالة الدراسية	التكرار	%
متخلي عن الدراسة	21	50,00
مطرود	18	42,86
لا يدرس	3	7,14
المجموع	24	100

شكل رقم (05) يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة الدراسية



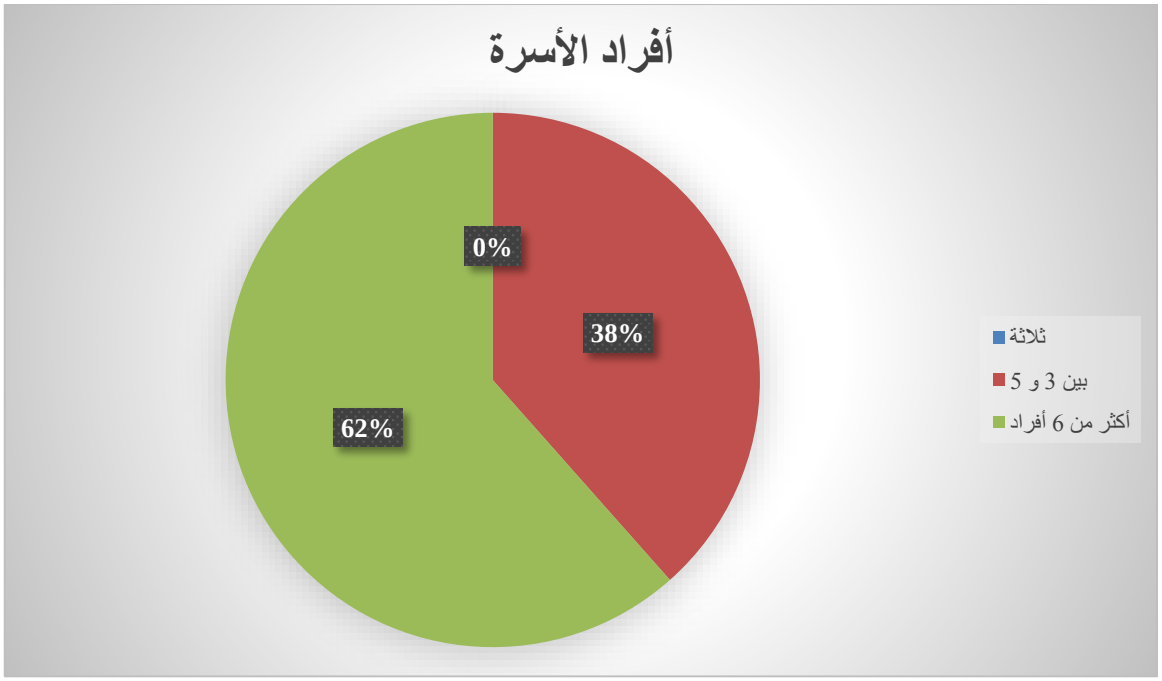
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (05) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة الدراسية أن نسبة 50 % من المبحوثين قد تخلو عن الدراسة، كما أن نسبة 42.86 يعدون من المطرودين، في حين تقدر نسبة 7.14 من المبحوثين من الذين لا يدرسون.

نستنتج أن التخلي عن الدراسة يعد سببا رئيسيا للقبوع في الحي وانتشار البطالة، فالإخفاق في الامتحانات لمرات عديدة يدفع الشاب للذهاب والبحث عن عمل خاصة بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها، كما أن الطرد من الدراسة يتسبب في أثر نفسي كبير للشاب ويؤثر على تحصيله التربوي وتنشئته الأسرية السليمة، فيقومون بالتسكع في الشوارع دون رقابة الوالدين فيختلطون بالجماعات المنحرفة.

جدول رقم (06) يوضح توزيع المبحوثين حسب أفراد الأسرة

أفراد الأسرة	التكرار	%
ثلاثة	/	/
بين 3 و 5	15	35,71
أكثر من 6 أفراد	24	57,14
المجموع	42	100

شكل رقم (06) يوضح توزيع المبحوثين حسب أفراد الأسرة



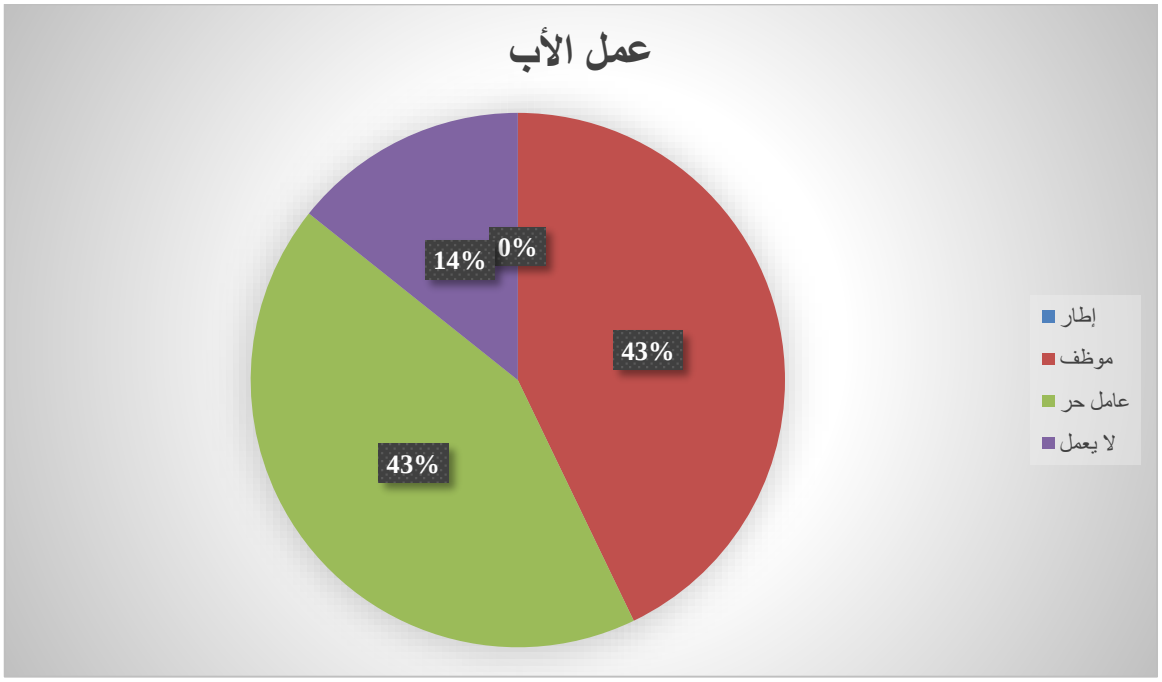
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (06) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب أفراد الأسرة أن نسبة عدد أفراد أسرة المبحوثين الذين يبلغ عددهم أكثر من 6 أفراد تبلغ 57.14% تليها نسبة عدد أفراد عدد الأسرة ما بين 3 و 5 بنسبة 35.71%، في حين أن المبحوثين الذين يقدر عدد أفراد أسرتهم بثلاثة أشخاص منعدم.

نستنتج أنه كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما زادت المصاريف وزادت معها حالة الفقر التي تعيشها الأسر، فلا يمكن تلبية حاجيات كل فرد خاصة إذا فاق عدد أفراد الأسرة 5 أشخاص وكان الدخل الفردي غير كافٍ، كما أن المتسكعين في الأحيان الذين يقدر عدد أفراد أسرتهم بـ3 أشخاص منعدم، وذلك دليل على أنه كلما كثر عدد أفراد الأسرة كلما زاد إهمال الأفراد فيها.

جدول رقم (07) يوضح توزيع المبحوثين حسب عمل الأب

عمل المبحوثين	التكرار	%
إطار	/	0
موظف	18	42,86
عامل حر	18	42,86
لا يعمل	6	14,29
المجموع	42	100

شكل رقم (07) يوضح توزيع المبحوثين حسب عمل الأب

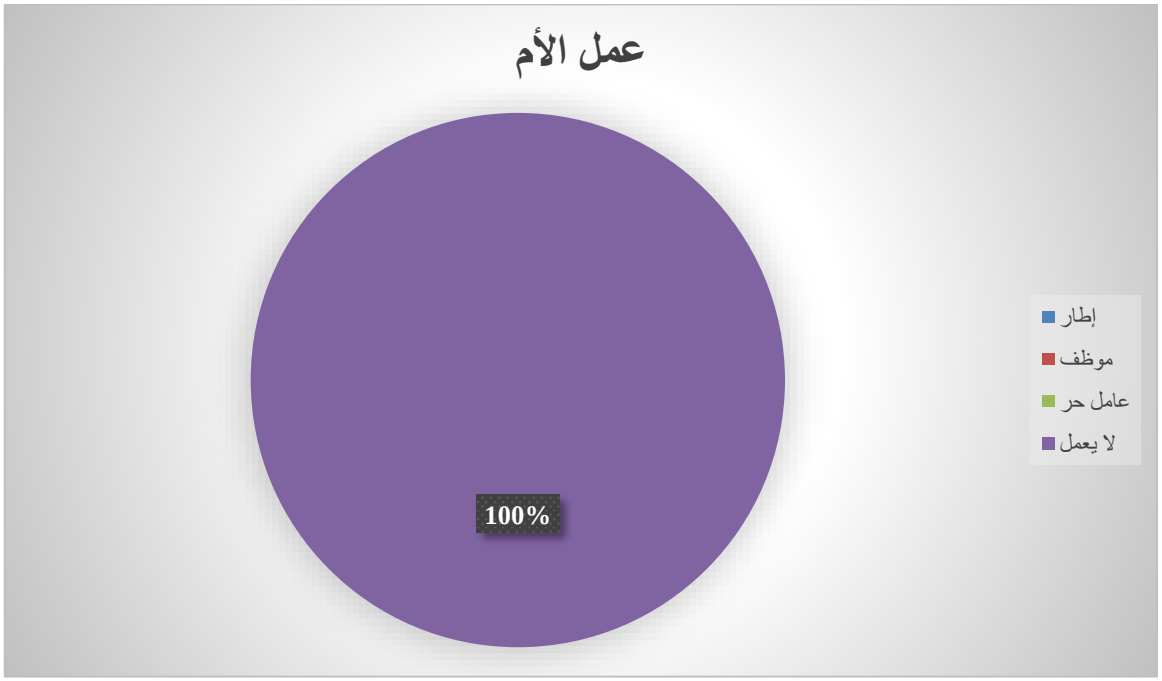


يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (07) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب عمل الأب أن نسبة عمل آباء المبحوثين كموظف بلغت 42.86%، في حين كانت نسبة العمال الأحرار متساوية مع نسبة الموظفين، أما بخصوص الآباء الذين لا يعملون فقدرت النسبة بـ: 14.29%.

نستنتج أن نسبة معظم آباء المبحوثين هم من الموظفين و العمال الأحرار مما يدل على أن الآباء يحاولون جاهدين توفير حاجيات أبنائهم على الرغم من الدخل المتدني، وهذا دليل على أن ساكني الحي هم من الموظفين و العمال الأحرار وأن نسبة الذين لا يعملون هي نسبة قليلة.

جدول رقم (08) يوضح توزيع المبحوثين حسب عمل الأم

عمل المبحوثين	التكرار	%
إطار	/	0
موظف	/	0
عامل حر	/	0
لا يعمل	42	100
المجموع	42	100

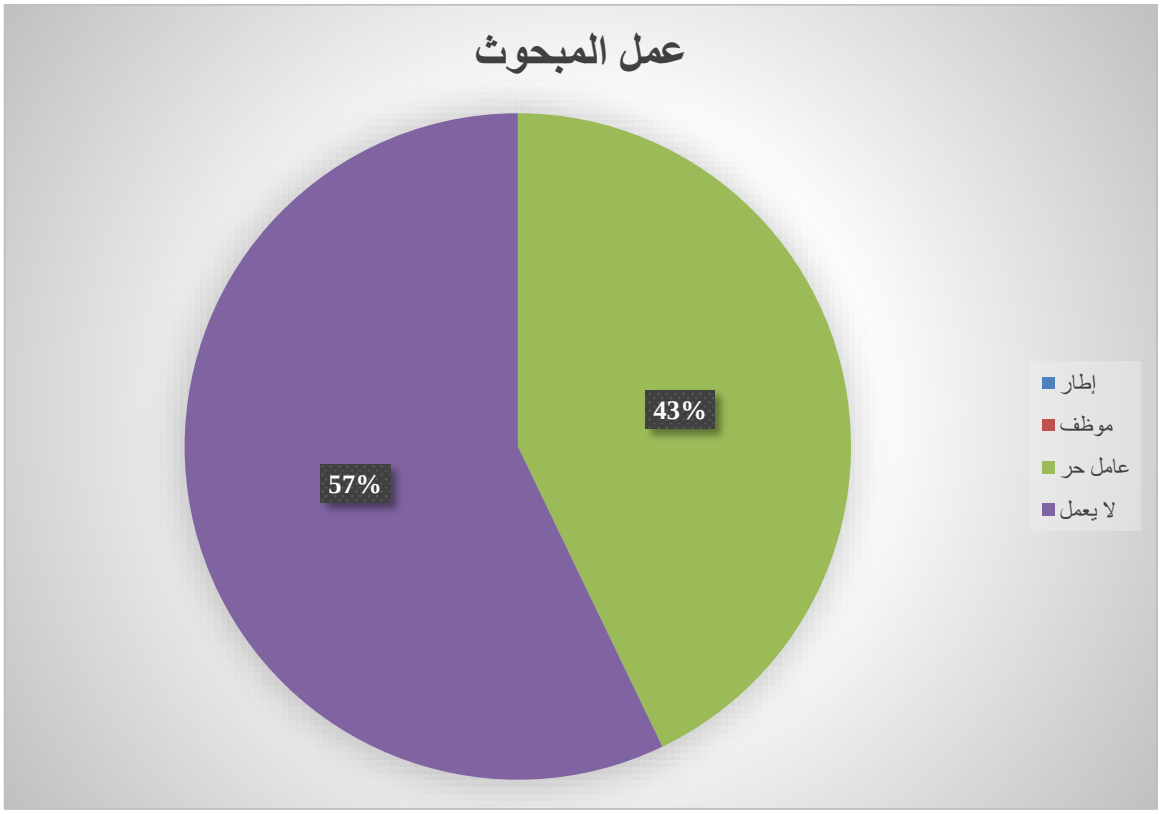


يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (08) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب عمل الأم أن عمل المرأة في الحي منعدم كليا، إذ أن أمهات المبحوثين لا تعملن إطلاقا، وقد يكون هذا مؤشرا أن عمل المرأة يساهم في زيادة الدخل الأسري وينقص بذلك من الآفات الاجتماعية، في حين أن قبوع الأم في المنزل يساهم في بروز السلوكات الإجرامية لابنها.

جدول رقم (09) يوضح توزيع المبحوثين حسب عملهم ونوعهم

عمل المبحوثين	التكرار	%
إطار	/	0
موظف	/	0
عامل حر	18	42,86
لا يعمل	24	57,14
المجموع	42	100

شكل رقم (09) يوضح توزيع المبحوثين حسب عملهم ونوعهم



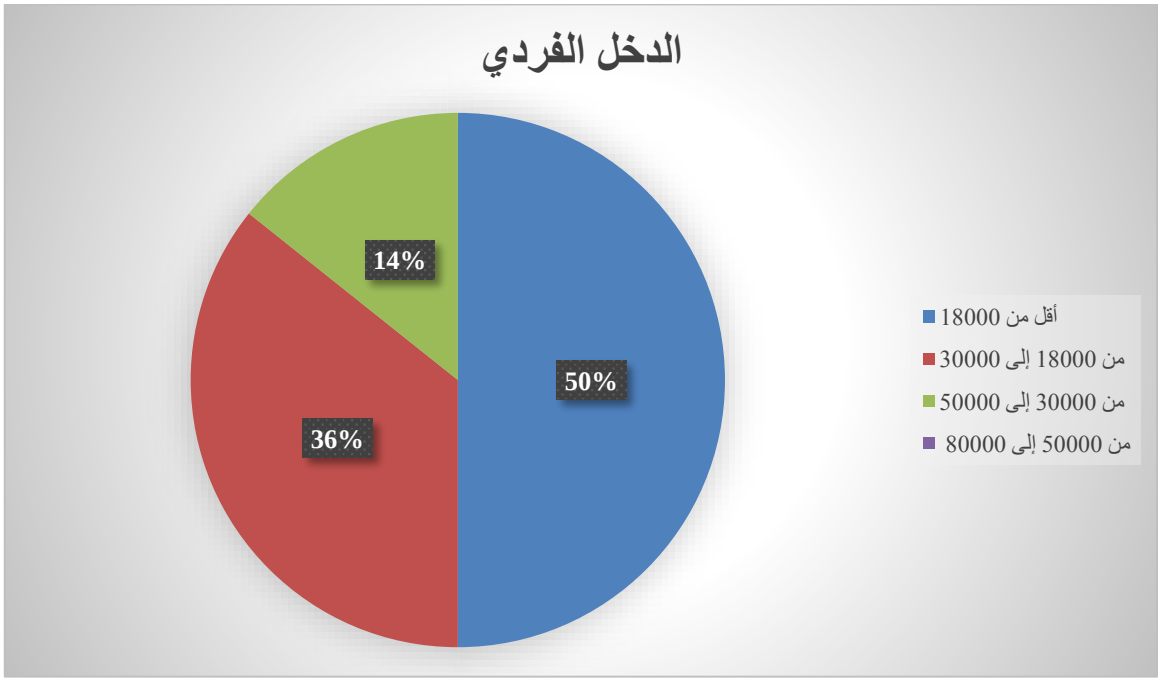
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (09) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب عمل المبحوثين ونوعهم أن نسبة الإطارات والموظفين منعدمة بشكل تام، في حين أن نسبة بطالتهم قدرت بـ 57.14%، أما بالنسبة للعمال الأحرار فقد قدرت بنسبة 42.86%.

نستنتج أن البقاء في الحي لفترات طويلة يسبب البطالة ويتسبب أيضا في بروز الآفات الاجتماعية، فضلا على أن بعضهم يعمل كعامل حر، وهذا يعود لأن الأنشطة الحضرية تتطلب مستوى أكاديمي مرتفع في حين أن أكثر المبحوثين قد توقفوا عن الدراسة في سن مبكر مما صعب من مهمة اندماجهم في الحياة الحضرية، فلا نجدهم يعملون كإطارات أو موظفين في الإدارات.

جدول رقم (10) يوضح توزيع المبحوثين حسب الدخل الفردي

الدخل الفردي للأسرة	التكرار	%
أقل من 18000 دج	21	50.00
من 18000 إلى 30000 دج	15	35,71
من 30000 إلى 50000 دج	6	14,29
من 50000 إلى 80000	0	0
المجموع	42	100

شكل رقم (10) يوضح توزيع المبحوثين حسب الدخل الفردي



يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (10) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب الدخل الفردي أن ما نسبته 50% من المبحوثين هم من ذوي الدخل الفردي أقل من 18000 دج تليهم نسبة 35.71 % فيما يخص المبحوثين الذين يبلغ دخلهم الفردي من 18000 دج إلى 30000 دج، ثم تليهم نسبة 14.29 بالنسبة للذين يقدر دخلهم من 30000 إلى 50000 دج، أما بالنسبة للذين يقدر دخلهم ما بين 50000 دج إلى 80000 دج فهو منعدم تماما.

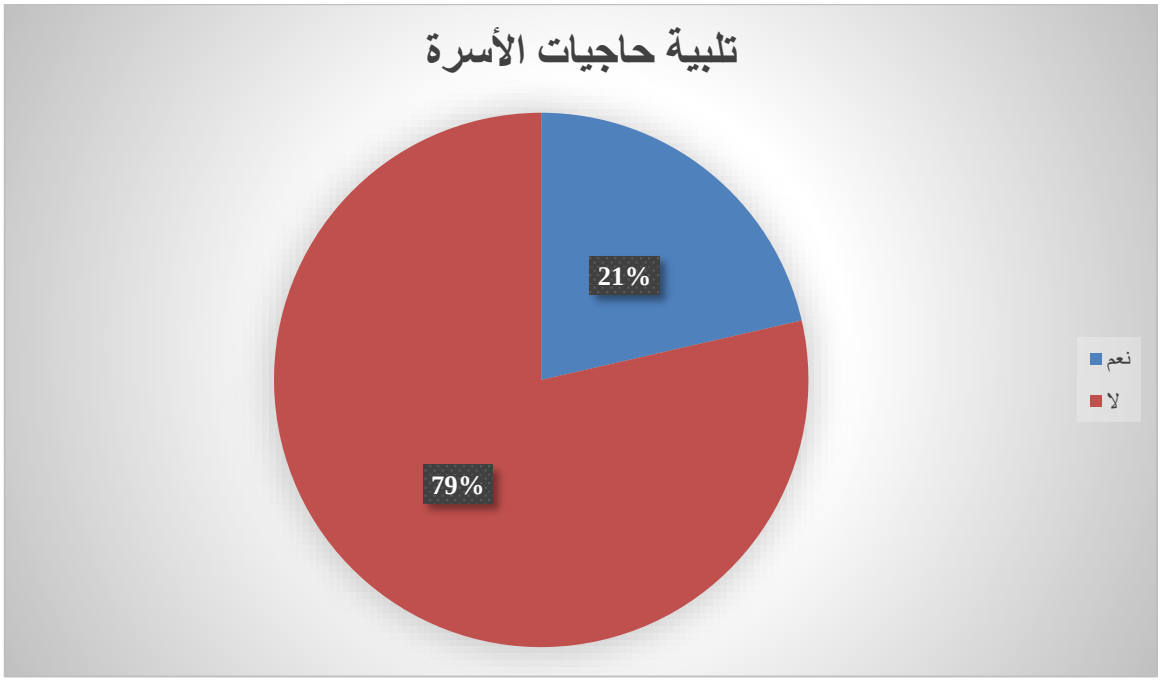
نستنتج أن معظم ساكنة الحي يعانون نقصا فادحا في الدخل الفردي فمعظمهم يبلغ دخلهم الفردي أقل من 18000 دج أو من 18000 دج إلى 30000 دج، وعلى هذا الأساس فإن تدني الدخل الفردي يهدد استقرار الأسر ويجعل من استمرار العلاقات الزوجية أمرا مستحيلا، ويدفع إلى التفكك الأسري وزيادة الخلافات الزوجية والمشكلات الاجتماعية تؤدي إلى تفشي ظاهرة الانحراف لدى الأطفال، كما أن الدخل الفردي المرتفع يعد من العوامل

المساعدة على إنقاذ الأبناء من الانحراف، لأن عدم تلبية حاجاتهم يؤدي بهم إلى السرقة و آفات أخرى.

جدول رقم (11) يوضح توزيع المبحوثين حسب تلبية الحاجيات الضرورية للأسرة

حاجيات الأسرة	التكرار	%
نعم	18	21,43
لا	33	78,57
المجموع	42	100

شكل رقم (11) يوضح توزيع المبحوثين حسب تلبية الحاجيات الضرورية للأسرة



يتبين لنا من خلال الجدول رقم (11) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب تلبية الحاجيات الضرورية للأسرة أن ما نسبته 78.57 % من المبحوثين يؤكدون أنه لا يتم تلبية حاجيات

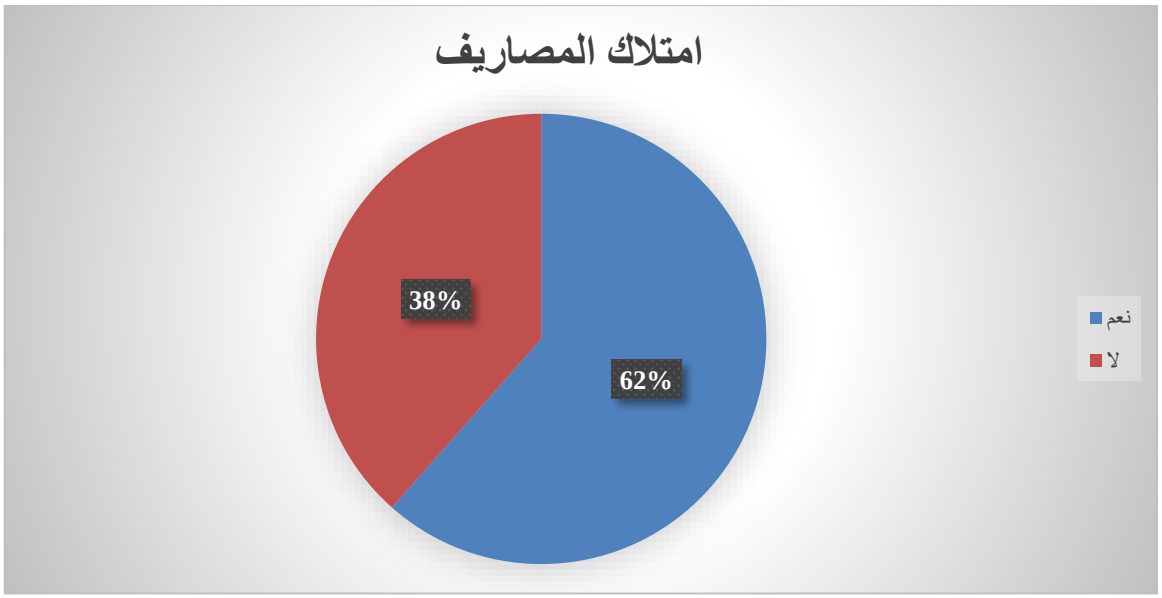
الأسرة في المنزل بناء على الدخل الفردي، في حين أكد ما نسبته 21.43 من المبحوثين أن حاجيات الأسرة تلبى بشكل أو بآخر.

نستنتج أن عدم تلبية حاجيات الأسرة كبير في الحي وهو يؤدي إلى تفشي ظاهرة السرقة والاتجار بالمخدرات وغيرها من الآفات الاجتماعية، كما يؤدي بالمبحوثين لسلوكات عدوانية وانحرافات جمة.

جدول رقم (12) يوضح توزيع المبحوثين حسب امتلاك المصاريف

امتلاك المصاريف	التكرار	%
نعم	24	57,14
لا	15	35,71
المجموع	42	100

شكل رقم (12) يوضح توزيع المبحوثين حسب امتلاك المصاريف



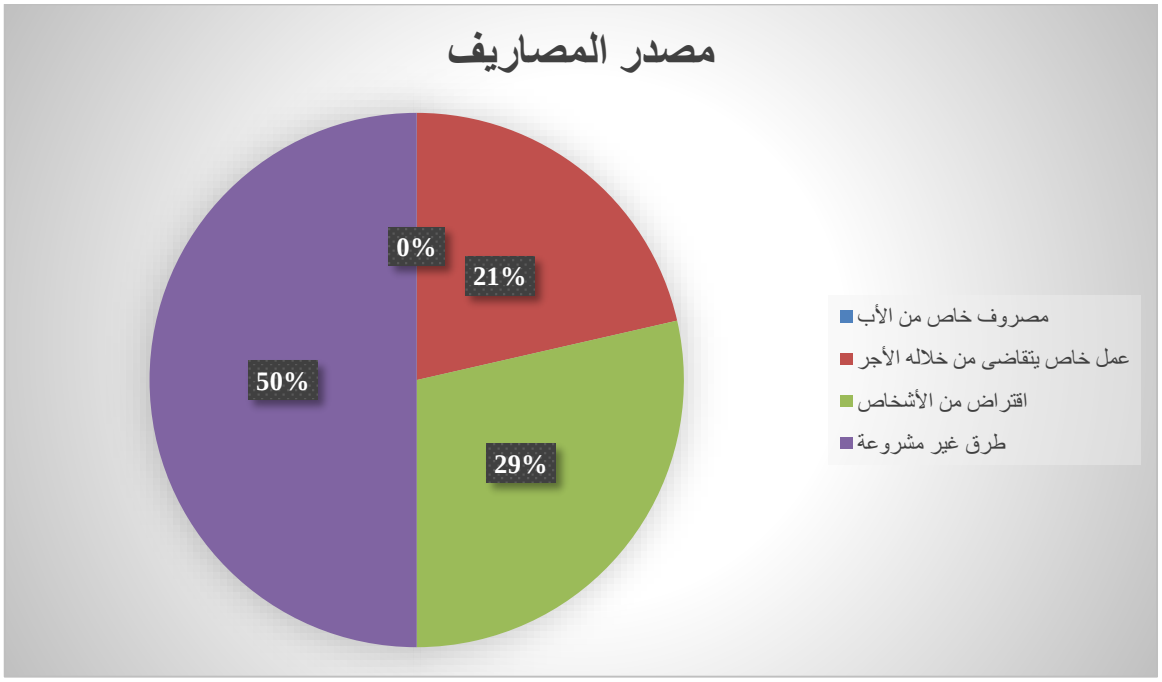
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (12) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب امتلاك المصاريف أن ما نسبته 57.14 % من المبحوثين يؤكدون على امتلاكهم للمصاريف في حين أكد 35.71% من المبحوثين أنهم لا يمتلكون المصاريف اللازمة.

نستنتج بناء على ما سبق أن نسبة كبيرة من المبحوثين يملكون المصاريف لكن الدخل الفردي في الأسرة منخفض جدا، كما أن تلبية حاجيات الأسرة شبه منعدم، وعلى هذا الأساس فإننا نجد أن امتلاك المبحثوين للمصاريف دليل على قيامهم بتلبية حاجياتهم بنفسهم بطرق أخرى مغايرة كالاتجار بالمخدرات أو السرقة، علما أن معظمهم لا يعمل، كما أن الكثير منهم يقوم بتلبية حاجياته هو فحسب دون تلبية حاجيات أسرته.

جدول رقم (13) يوضح توزيع المبحوثين حسب مصدر المصاريف

المصاريف	التكرار	%
مصروف خاص من الأب	0	0
عمل خاص يتقاضى من خلاله الأجر	9	21,43
اقتراض من الأشخاص	12	28,57
طرق غير مشروعة	21	50,00
المجموع	42	100

شكل رقم (13) يوضح توزيع المبحوثين حسب مصدر المصاريف



تبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (13) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب مصدر المصاريف أن نسبة 50% من المبحوثين يؤكدون أن مصدر مصاريفهم قادم من طرق غير مشروعة، تليها نسبة 28.57 % من المبحوثين الذين يؤكدون أنهم يقترضون الأموال من أشخاص آخرين، في حين أن ما نسبته 21.43 % يؤكدون أن مصدر مصاريفهم يعود من الأعمال الخاصة التي يتقاضونها، كما نجد أن معظمهم يؤكدون أنهم لا يتحصلون على أي مصروف خاص من الأب.

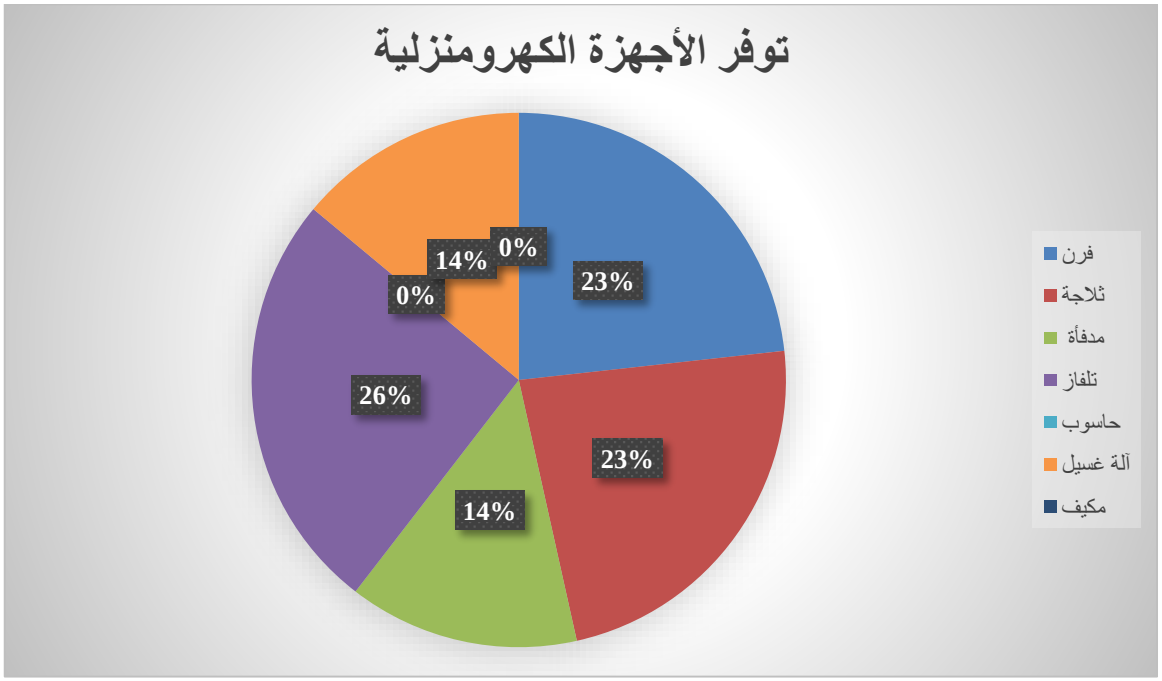
نستنتج أن نصف عدد المبحوثين يؤكدون أنهم يتحصلون على مصاريفهم بطرق غير مشروعة وقد تكون هذه الطرق بواسطة الاتجار بالمخدرات أو السرقة أو التزوير أو طرق أخرى يمتهنها المبحوثون، كما أن نسبة معتبرة أيضا من المبحوثين يؤكدون أن مصدر مصاريفهم هو الاقتراض من أشخاص آخرين، وبما أن معظمهم لا يعمل فذلك دليل أن معظم هذه المبالغ المقترضة لن تعود للدائنين.

فضلا عن ذلك، فإننا نجد أن جميع المبحوثين لا يتحصلون على أي مبالغ من قبل والديهم، وهذا دليل أن الدخل الفردي للآباء لا يكفي لسد حاجيات الأسرة فيدفعهم لحرمان أبنائهم من أية مصاريف.

جدول رقم (14) يوضح توزيع المبحوثين حسب توفر الأجهزة الكهرومنزلية

الأجهزة الكهرومنزلية	التكرار	%
فرن	30	71,43
ثلاجة	30	71,43
مدفأة	18	42,86
تلفاز	33	78,57
حاسوب	0	0
آلة غسيل	18	42,86
مكيف	0	0

شكل رقم (14) يوضح توزيع المبحوثين حسب توفر الأجهزة الكهرومنزلية



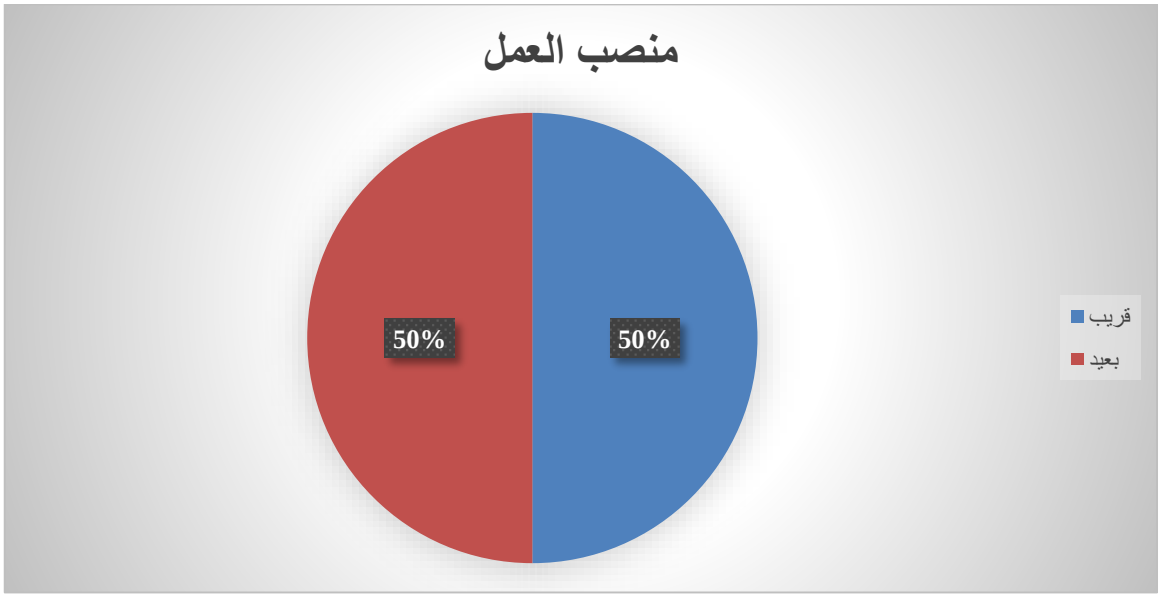
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (14) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب توفر الأجهزة الكهرومنزلية أنه ليس كل المبحوثين يملكون أساسيات الحياة من فرن وثلاجة ومدفأة، حيث أن ما نسبته 71.43 % من المبحوثين يملكون فرن وثلاجة، في حين أن ما نسبته 42.86 % من المبحثوين يملكون مدفأة، وكذلك الأمر بالنسبة لآلة الغسيل حيث أن فقط ما نسبته 42.86% من المبحوثين يملكونها، كما أن الكثير من المبحوثين يملكون تلفاز في المنزل، وذلك بنسبة 78.58%، لكن الأمر ليس سيان بالنسبة للحاسوب والمكيف فهو غير موجود تماما في منازل المبحوثين.

نستنتج أن أكثر من نصف عائلات المبحوثين لا يملكون الأجهزة الكهرومنزلية التي تعتبر من ضروريات الحياة، خاصة فيما يتعلق بالمدفأة، كما أن الحاسوب غير موجود قط وهذا دليل على حالة التخلف التي تعيشها هذه أسر المبحوثين.

جدول رقم (15) يوضح توزيع المبحوثين حسب الحصول على مناصب العمل:

منصب العمل	التكرار	%
قريب	9	50
بعيد	9	50
المجموع	18	100

شكل رقم (15) يوضح توزيع المبحوثين حسب الحصول على مناصب العمل:



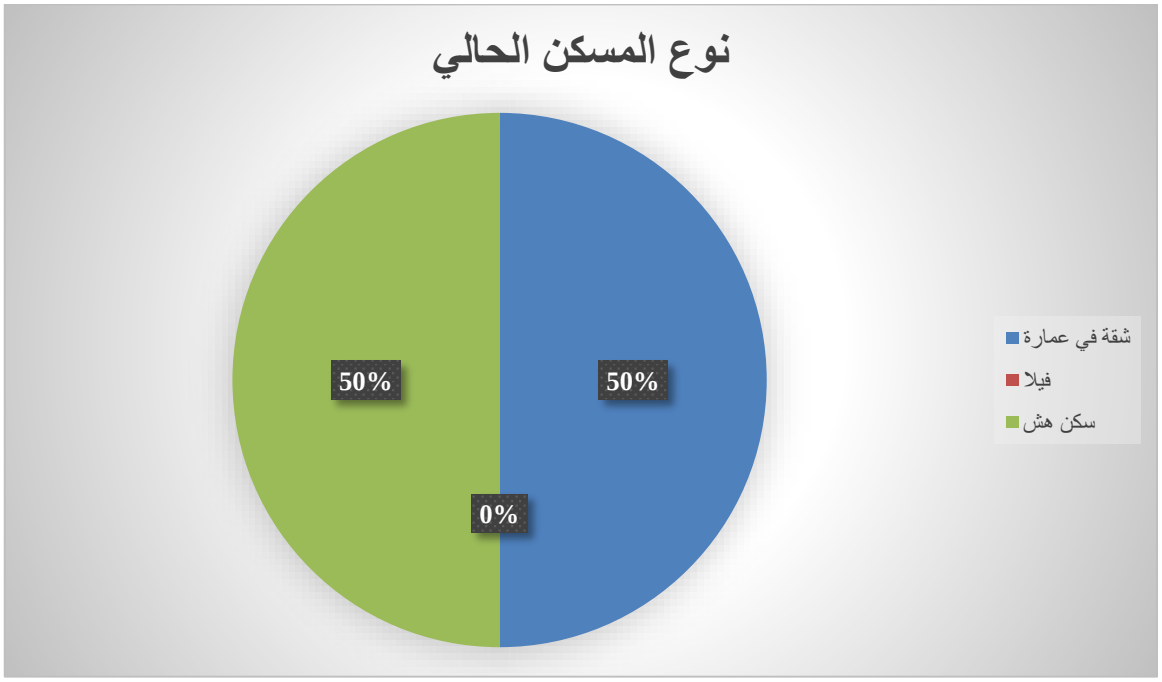
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (15) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب الحصول على مناصب العمل أن ما نسبته 50 % من العمال يعملون في أماكن قريبة من مكان العمل في حين أن ما نسبته 50 % يعملون في أماكن بعيدة، كما أن عدد المبحوثين الذين يعملون كان يبلغ بـ 6 مبحوثين، وهذا نظرا للبطالة المتفشية.

البيانات الخاصة بالفرضية الثانية: يؤدي اختلاف مكان الإقامة السابق وإطار التفكير لدى أفراد الأحياء الجديدة إلى تضارب المصالح وخلق الصراعات بينهم.

جدول رقم (16) يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن الحالي:

حسب المسكن الحالي	التكرار	%
شقة في عمارة	21	50
فيلا	/	
سكن هش	21	50
المجموع	42	100

شكل رقم (16) يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن الحالي:



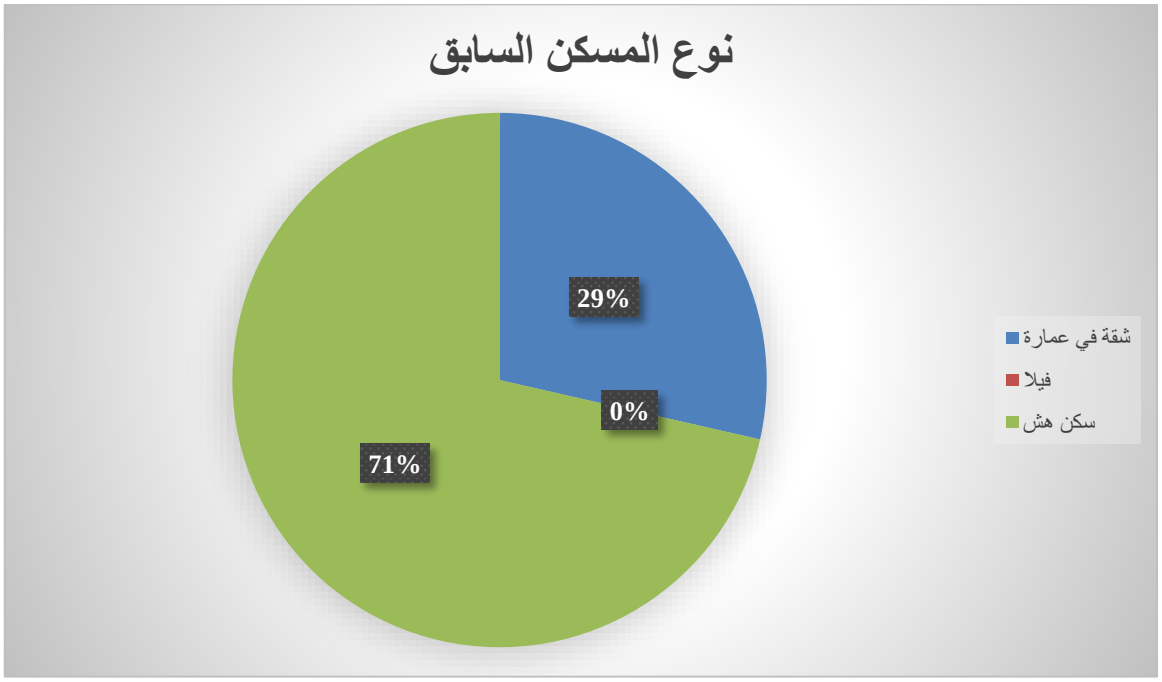
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (16) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن الحالي أن ما نسبته 50 % من المبحثوين يقطنون في شقة في عمارة، وكذلك ما نسبته 50 % منهم يقطنون في سكنات هشة في الحي، في حين أن لا أحد من المبحوثين يقطن في فيلا.

نستنتج أن نصف عدد المبحوثين يقطنون في العمارات في شققF3 المتوفرة في حي عين الجردة، وبسبب أن معظم أسر المبحوثين تتكون من 5 أفراد وفوق، فيتكدس بذلك الأفراد في غرفتين، كما أن النصف الآخر يقطن في سكنات هشة قابلة للانهيار مما يدفع بهم إلى الخروج إلى الحي والبقاء لساعات طويلة فيه، ما يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية.

جدول رقم (17) يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن السابق:

حسب المسكن السابق	التكرار	%
شقة في عمارة	12	28,57
فيلا	/	0
سكن هش	30	71,43
المجموع	42	100

شكل رقم (17) يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن السابق:



يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (17) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن السابق أن ما نسبته 71.43 % من المبحوثين كانوا يقطنون في سكنات هشة،

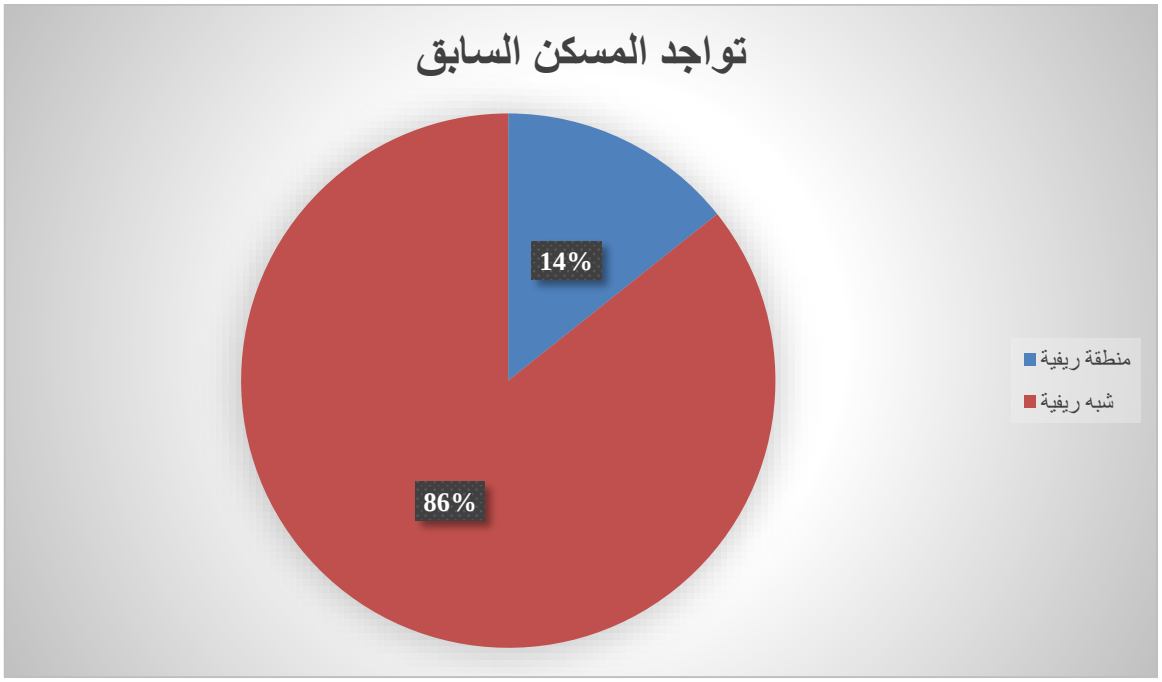
في حين كان 28.57% من المبحوثين يقطنون في شقة في عمارة، في حين ألا أحد من المبحوثين يقطن في فيلا.

نستنتج أن نصف عدد المبحوثين الذين كانوا يقطنون في السكنات الهشة كبير وقد انتقل جزء بسيط منهم للسكن في عمارات في شقق F3، وبسبب أن معظم أسر المبحوثين أعدادها كبيرة، ولأن السكنات الهشة غير صالحة للسكن، فإن هذا ما يدفع بهم إلى الخروج إلى الحي والبقاء لساعات طويلة فيه، ما يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية.

جدول رقم (18) يوضح توزيع المبحوثين حسب تواجد المسكن السابق

تواجد المسكن السابق	التكرار	%
منطقة ريفية	6	14,29
شبه ريفية	36	85,71
المجموع	42	100

شكل رقم (18) يوضح توزيع المبحوثين حسب تواجد المسكن السابق



يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (18) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب تواجد المسكن السابق أن معظم المبحوثين بنسبة 85.71 % كانوا يقطنون في منطقة شبه ريفية في سكنات هشة لا تتوفر على ضروريات الحياة، في حين أن ما نسبته 14.29% أكد غير ذلك.

نستنتج أن معظم المبحوثين الذين يعانون من البطالة ويقترفون مختلف الآفات الاجتماعية كانوا يقطنون في مناطق شبه ريفية لا تتوفر فيها ضروريات الحياة.

جدول رقم 19: توزيع المبحوثين حسب توفر الأجهزة الكهرومنزلية ونوع السكن الحالي

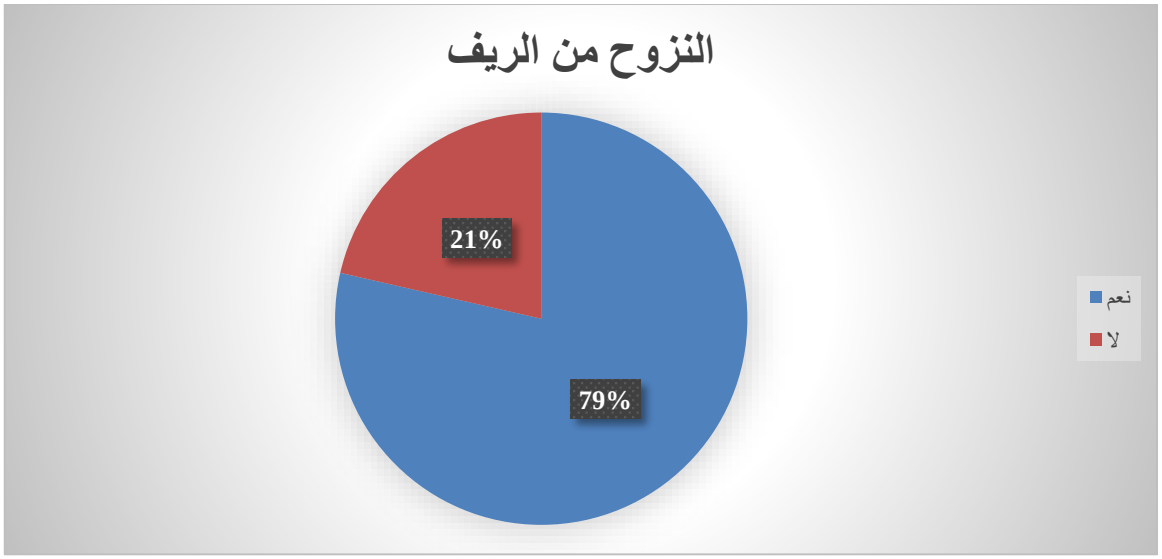
	سكن هش	شقة	فيلا	المجموع
فرن	**6**	**24**	**-**	**30**
ثلاجة	**9**	**21**	**-**	**30**
مدفأة	**3**	**15**	**-**	**18**
تلفاز	**12**	**21**	**-**	**33**
حاسوب	**0**	**0**	**-**	**0**
آلة غسيل	**3**	**15**	**-**	**18**
مكيف	**0**	**0**	**-**	**0**

نلاحظ أن المبحوثين الذين يقطنون في سكنات هشة هم أقل فئة لا تتوفر لديهم الأجهزة الكهرومنزلية خاصة ما تعلق بالفرن والمدفأة الذين يعدون أهم عنصر، كما نلاحظ أيضا أن الثلاجة غير متوفرة بكثرة لدى ساكني السكنات الهشة، أما بخصوص الساكنين في شقق فإننا نلاحظ تحسن تدريجي في توفر الأجهزة الكهرومنزلية مقارنة بالسكنات الهشة، خاصة فيما تعلق بالأجهزة الأساسية المتمثل في الفرن والثلاجة والمدفأة.

جدول رقم (20) يوضح توزيع المبحوثين حسب إمكانية النزوح من الريف إلى المدينة

هل نزحت من الريف إلى المدينة	التكرار	%
نعم	33	78,57
لا	9	21,43
المجموع	42	100

شكل رقم (20) يوضح توزيع المبحوثين حسب إمكانية النزوح من الريف إلى المدينة



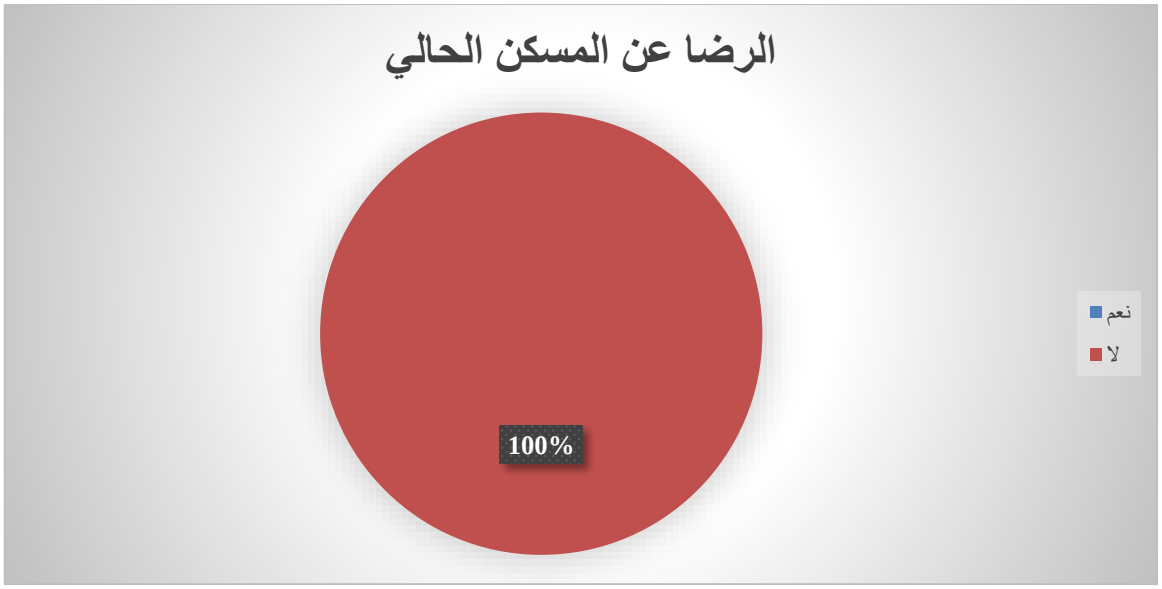
يتبين من خلال الجدول والشكل رقم (19) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب إمكانية النزوح من الريف إلى المدينة أن معظم المبحوثين بنسبة 78.57% قد نزحوا من الريف إلى المدينة في حين أن ما نسبته 21.43 منهم كان متواجدا في المدينة قبلا ولم ينزح من الريف.

نستنتج أن المبحوثين الذين ينزحون من الريف إلى المدينة يعانون من آفات اجتماعية كثيرة خاصة بسبب البطالة وعدم حصولهم على تكوين أكاديمي كافٍ يمكنهم من البحث عن عمل في المدينة والحصول على دخل مادي قار يحافظ على كرامة حياتهم.

جدول رقم (20) يوضح توزيع المبحوثين حسب الرضى عن المسكن الحالي

راضي عن المسكن الحالي	التكرار	%
نعم	0	0
لا	42	100
المجموع	42	100

شكل رقم (20) يوضح توزيع المبحوثين حسب الرضى عن المسكن الحالي



يتبين من خلال الجدول والشكل رقم (20) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب الرضى عن المسكن الحالي أن جل المبحوثين غير راضين عن المسكن الحالي وذلك بنسبة 100%، حيث أنه لم يكن هنالك ولا مبحوث أكد أنه راضي عن المسكن. نستنتج أن جل المبحوثين غير راضين عن المسكن الحالي الذي يقطنون فيه، خاصة وإن علمنا أن جل السكنات التي يعيشون فيها تختلف ما بين شقق في عمارات F3 أو سكنات هشة في حي عين الجردة، وعلى هذا الأساس فإن عدم الرضا عن المسكن يؤدي بالمبحوثين لاقتراف آفات اجتماعية مختلفة رغبة من هم في الخروج من المسكن الذين هم ليسوا راضين عنه.

جدول رقم 21: يمثل توزيع المبحوثين حسب النزوح الريفي والرضا عن المسكن السابق

	نزحت من الريف		لم أنزح من الريف		المجموع
راضي	33	78,57 %	**9**	21,43 %	**42**
غير راضي	9	21,43 %	**33**	78,57 %	**42**
المجموع	42	100	**42**	**100**	**42**

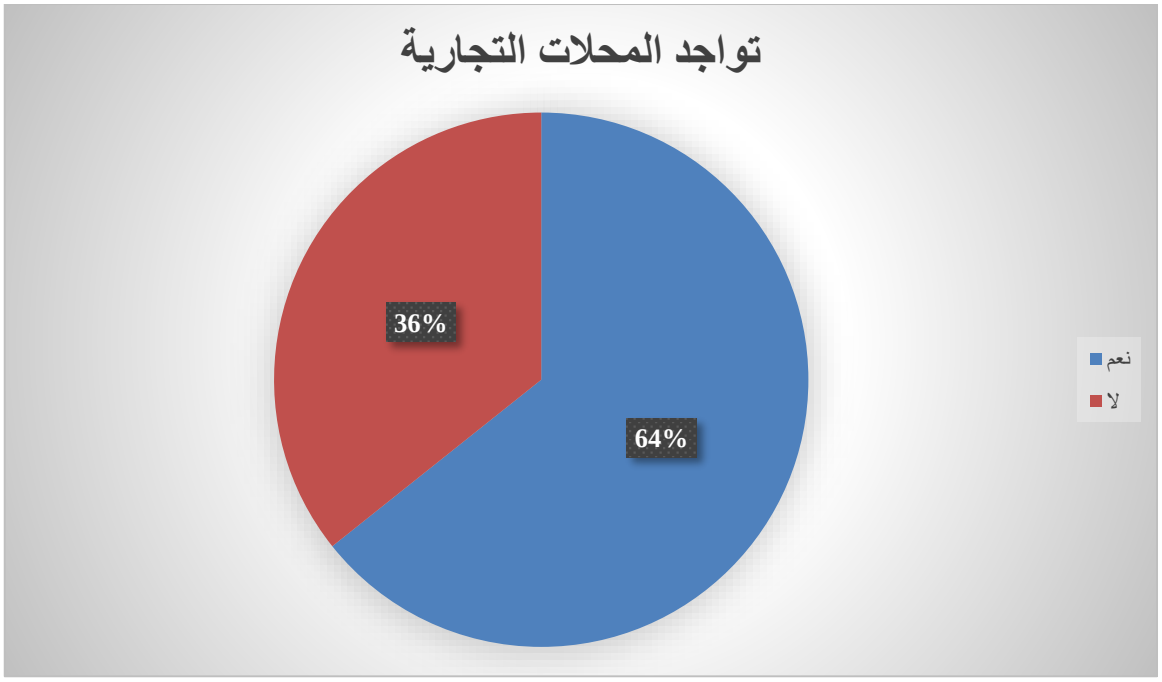
يتبين لنا من خلال الجدول رقم 21 أن معظم المبحوثين الذين نزحوا من المدينة يبدون راضين عن نزوحهم من الريف في حين أن معظم المبحوثين الذين لم ينزحوا من الريف كانوا غير راضين أيضا عن عدم نزوحهم من الريف ، كما كانوا غير راضين عن المسكن السابق.

وعلى هذا الأساس فإننا نستنتج أن معظم المبحوثين راضين عن نزوحهم من الريف وذلك بسبب السكنات الهشة التي كانوا يعيشون فيها في الريف، خاصة في ظل عدم توفر المرافق العمومية والإنارة العمومية، ولكن وعلى الرغم من نزوحهم من الريف إلا أنهم لا يزالون يعانون من مشاكل البطالة، وهم بذلك أيضا غير راضين عن المسكن السابق.

جدول رقم (22) يوضح توزيع المبحوثين حسب تواجد العدد الكافي من المحلات التجارية

تواجد المحلات التجارية	التكرار	%
نعم	27	64,29
لا	15	35,71
المجموع	42	100

شكل رقم (22) يوضح توزيع المبحوثين حسب تواجد العدد الكافي من المحلات التجارية



يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (22) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب تواجد العدد الكافي من المحلات التجارية أن 64.29% من المبحوثين يؤكدون وجود محلات تجارية في حي عين الجردة، في حين يؤكد ما نسبته 35.71 % منهم أنه لا يوجد محلات تجارية كافية في الحي.

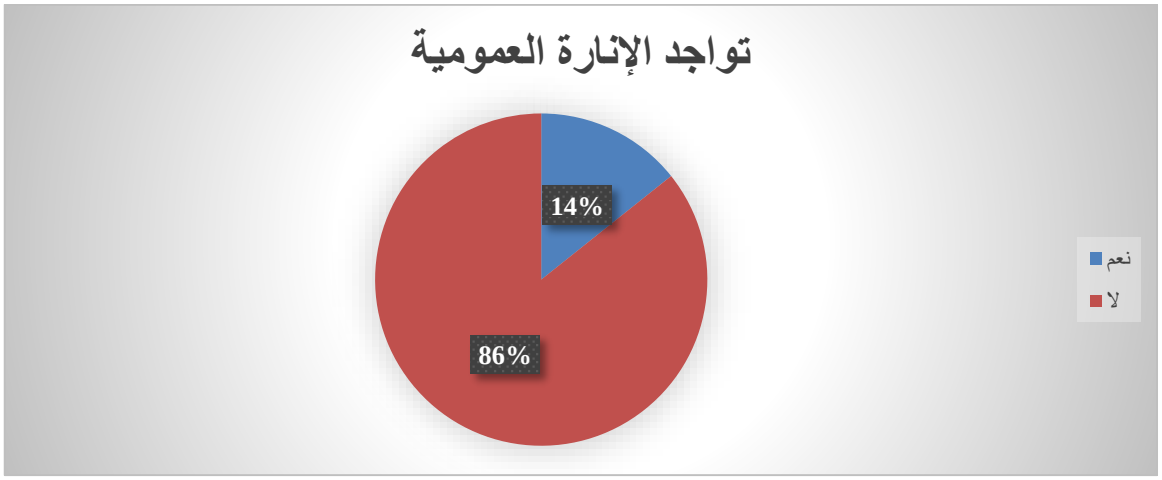
نستنتج أن المحلات التجارية في الحي غير متناسقة بالشكل الكافي، ففي حي عين الجردة هنالك مناطق تحتوي على محلات تجارية كافية، نجد مناطق أخرى لا تحوي على محلات تجارية، كما أن بعض المناطق الأخرى لا تحوي أي محل تجاري.

وعلى هذا الأساس فإن عدم توفر المحلات التجارية يتسبب في انعدام سبل الحياة في هذه المناطق، وقد يكون مؤشرا لانعدام الأمن في المنطقة وتفشي الآفات الاجتماعية.

جدول رقم (23) يوضح توزيع المبحوثين حسب الإنارة العمومية في الحي

الإنارة العمومية	التكرار	%
نعم	6	14,29
لا	36	85,71
المجموع	42	100

شكل رقم (23) يوضح توزيع المبحوثين حسب الإنارة العمومية في الحي



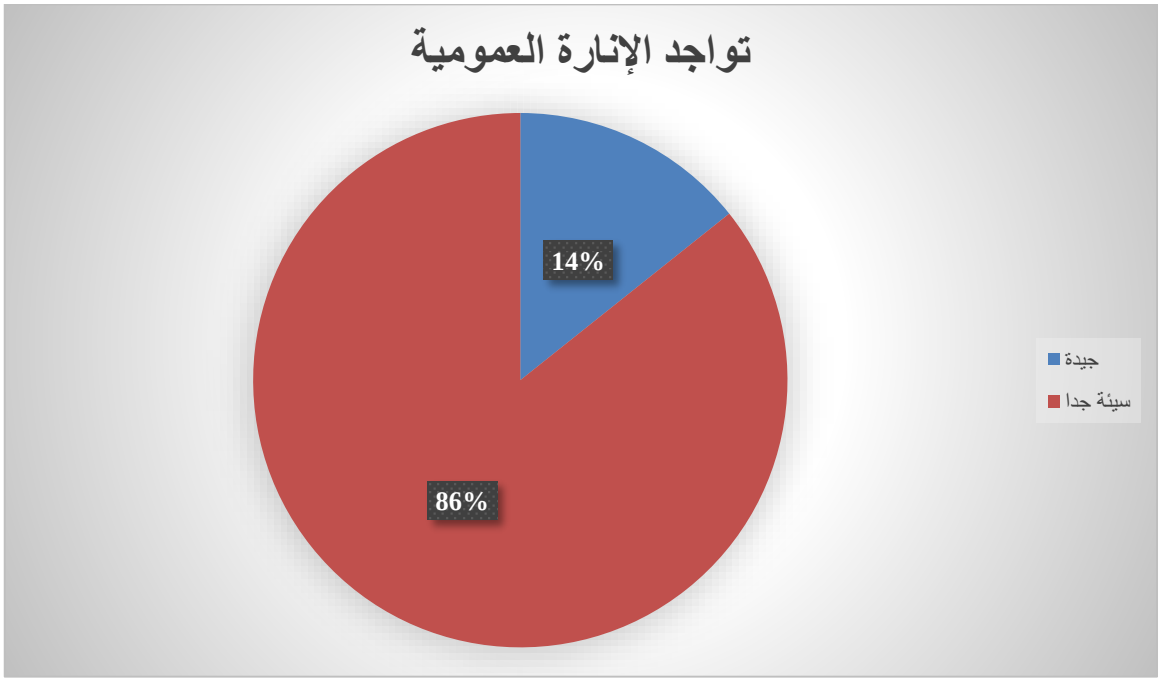
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (23) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب الإنارة العمومية في الحي أن ما نسبته 85.71 % من المبحوثين يؤكدون أنه لا توجد إنارة عمومية في الحي، في حين يؤكد 14.29% منهم أن الإنارة العمومية متواجدة في الحي.

وعلى هذا الأساس فإننا نستنتج أن الإنارة العمومية غير متواجدة بكثرة في حي عين الجردة ببلدية ذراع السمار، ولاية المدية وهذا ما يتسبب في انتشار الجريمة في الحي، لأن الإنارة العمومية تعد من سبل كبح الجريمة والآفات الاجتماعية تنتشر في الظلام أكثر منها في الإنارة.

جدول رقم (24) يوضح توزيع المبحوثين حسب جودة قنوات الصرف الصحي في الحي

جودة قنوات الصرف الصحي	التكرار	%
جيدة	6	14,29
سيئة جدا	36	85,71
المجموع	42	100

شكل رقم (24) يوضح توزيع المبحوثين حسب الإنارة العمومية في الحي



يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (24) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب جودة قنوات الصرف الصحي في الحي أن ما نسبته 85.71 % من المبحوثين يؤكدون أن جودة قنوات الصرف الصحي سيئة جدا الحي، في حين يؤكد 14.29% منهم أنها جيدة.

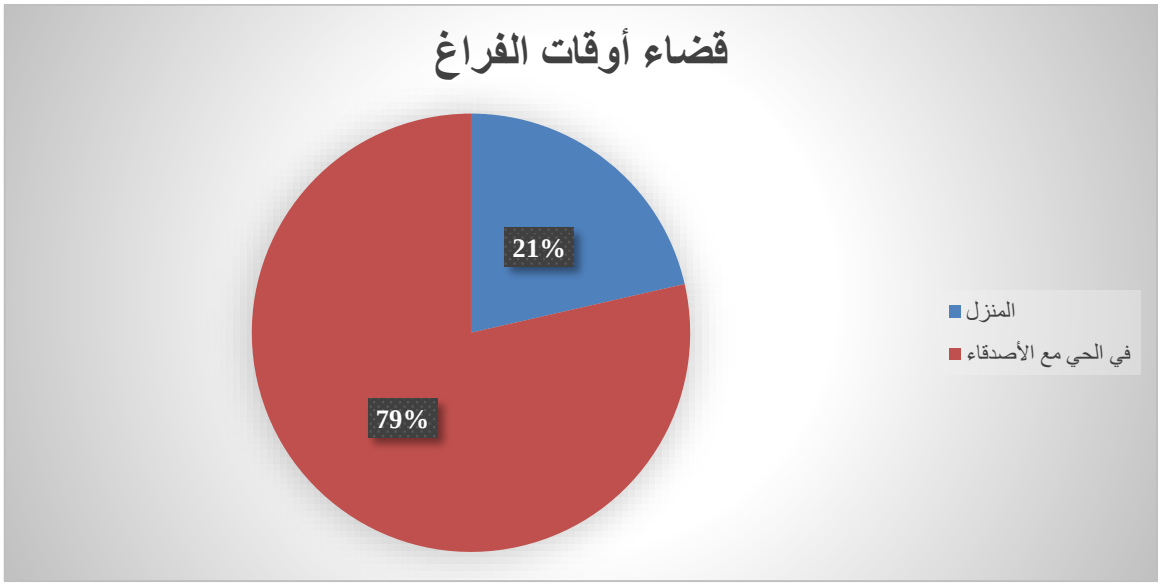
نستنتج أن سوء جودة قنوات الصرف الصحي في حي عين الجردة ببلدية ذراع السمار، ولاية المدية يتسبب في انتشار الجريمة في الحي، لأن القاذورات تؤثر على الحياة العامة في المجتمع وتتسبب في ظهور أمراض ثم آفات اجتماعية أخرى.

البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة: يساعد نقص المرافق الترفيهية والتثقيفية على انتشار وتنامي ظاهرة العنف في الوسط الحضري وعدم التكيف معه.

جدول رقم (25) يوضح توزيع المبحوثين حسب قضائهم لأوقات فراغهم

قضاء أوقات الفراغ	التكرار	%
المنزل	9	21,43
في الحي مع الأصدقاء	33	78,57
المجموع	42	100

شكل رقم (25) يوضح توزيع المبحوثين حسب قضائهم لأوقات فراغهم



يتبين لنا من خلال الجدول رقم (25) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب قضائهم لأوقات فراغهم أن ما نسبته 78.57 % من المبحوثين في الحي يقضون أوقاتهم في الحي مع الأصدقاء، في حين أن ما نسبته 21.43 % من المبحوثين يقضون أوقاتهم في المنزل.

نستنتج أن البقاء في الحي لساعات طوال مع الأصدقاء هو السبب الأول في انتشار الجريمة في الأحياء، وأن معظم المبحوثين يؤكدون أنهم يقضون معظم أوقاتهم في الحي، كما أكدوا أيضا أن المنزل بالنسبة لهم هو مجرد ملجأ لينامون فيه في أدنى الليل أو في الباكر، كما أنهم لا يرتادون المنزل إلا قليلا.

جدول رقم (26) يوضح توزيع المبحوثين حسب الانخراط في النوادي

الانخراط في النوادي	التكرار	%
نعم	9	21,43
لا	33	78,57
المجموع	42	100

شكل رقم (26) يوضح توزيع المبحوثين حسب الانخراط في النوادي

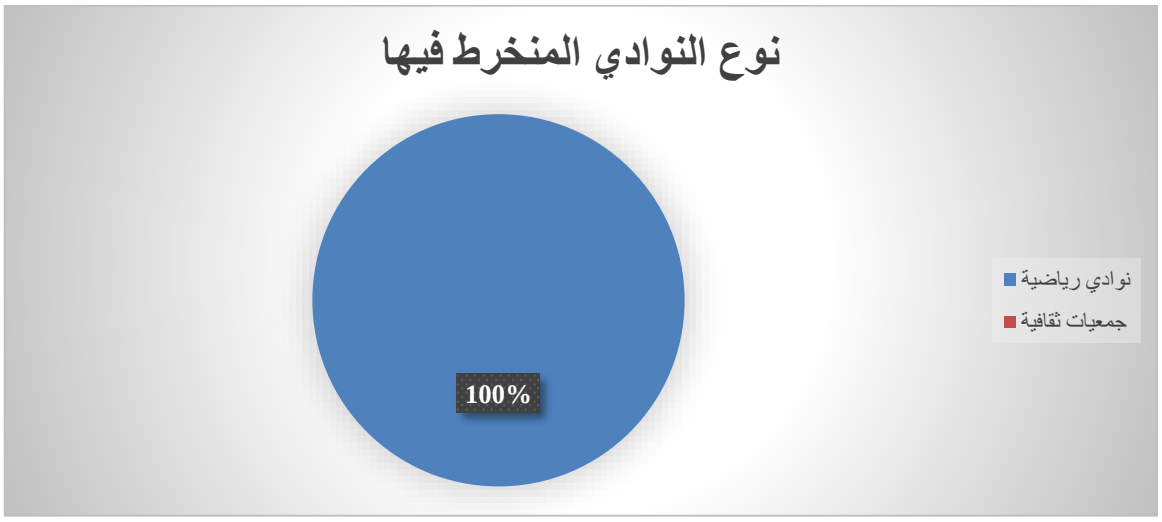
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (26) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب الانخراط في النوادي أن ما نسبته 78.57% من المبحوثين قد أكد أنهم لا ينخرطون في النوادي، في حين أكد 21.43 % منهم أنهم يرتادون النوادي.

نستنتج أن المبحوثين لا يقومون بالترفيه عن أنفسهم ولا يبحثون عن الترفيه والتثقيف، وهذا دليل على أنهم لا يحاولون التثقيف أو تعلم مهارات مختلفة، وهم بذلك يرتادون المقاهي للعب الدومينو والألعاب الورقية الأخرى وكذلك دور الألعاب والحدائق العمومية لممارسة مختلف الآفات الاجتماعية.

جدول رقم (27) يوضح توزيع المبحوثين حسب النوادي المنخرطين فيها.

قضاء أوقات الفراغ	التكرار	%
نوادي رياضية	9	100
جمعيات ثقافية	–	–
جمعيات أخرى	–	–
المجموع	9	100

شكل رقم (27) يوضح توزيع المبحوثين حسب الانخراط في النوادي



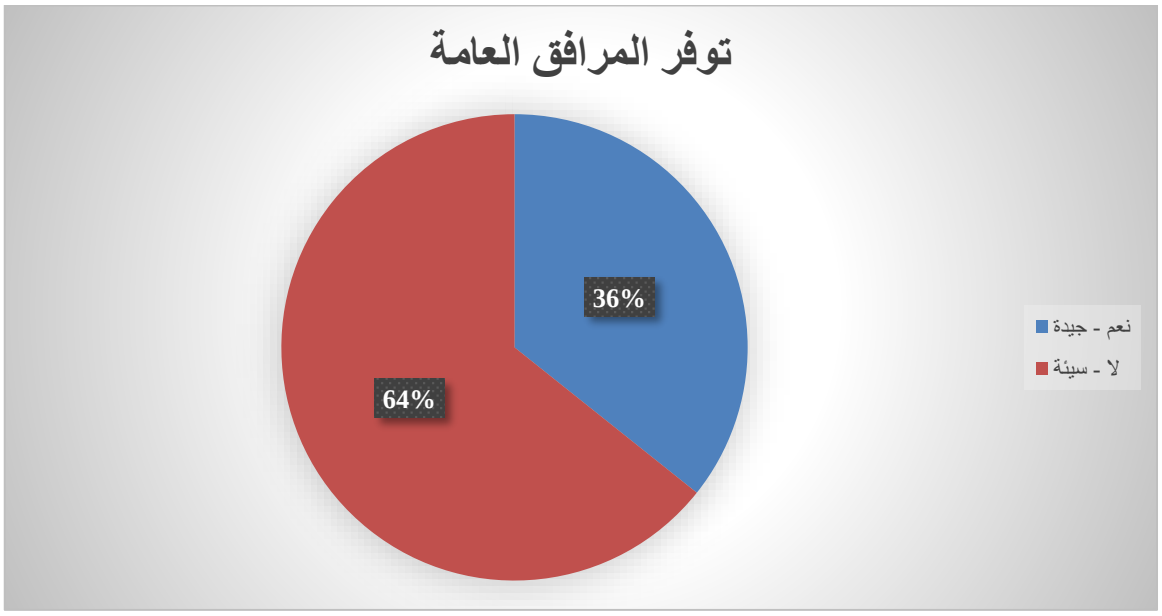
يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (27) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب النوادي المنخرطين فيها أن جميع المبحوثين مرتادي النوادي هم من مرتادي النوادي الرياضية فقط، في حين نجد أن النوادي الأخرى الثقافة أو الجمعيات الأخرى منعدم تماما.

نستنتج أن معظم اهتمامات المبحوثين تقع في نطاق الرياضة فحسب وتختفي بذلك الاهتمامات الثقافية أو العلمية المختلفة، وعلى هذا الأساس فإن العدد القليل من المبحوثين الذين أكدوا أنهم يرتادون النوادي أكدوا أن جل اهتماماتهم تقع في نطاق الرياضة فحسب وأنه ليس لديهم أي اهتمامات أخرى، وبهذا فإنهم يحدون من قدراتهم العلمية والثقافية.

جدول رقم (28) يوضح توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق العامة الضرورية

توفر المرافق العامة وجودتها	التكرار	%
نعم – جيدة	15	35,71
لا – سيئة	27	64,29
المجموع	42	100

شكل رقم (28) يوضح توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق العامة الضرورية

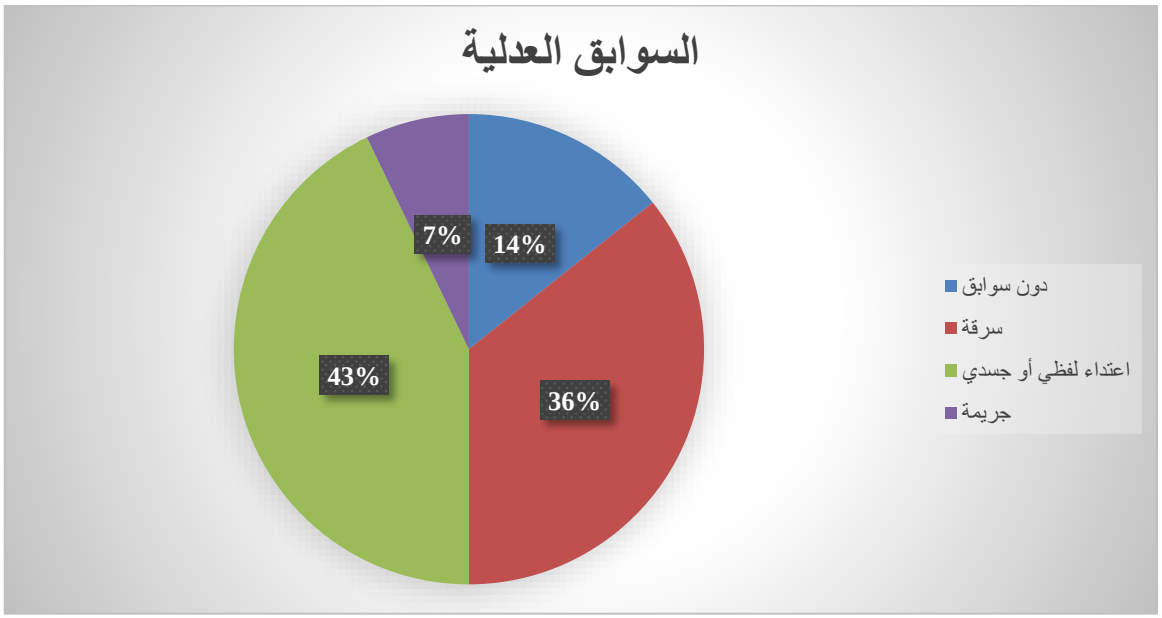


يتبين لنا من خلال الجدول والشكل رقم (28) الذي يوضح توزيع المبحوثين حسب توفر المرافق العامة الضرورية أن ما نسبته 64.29% من المبحوثين يؤكدون على عدم توفر المرافق العامة الكافية، كما يؤكدون على سوء جودتها، في حين يرى ما نسبته 35.71 % من أن المرافق العامة متوفرة وذات جودة جيدة، وهذا الاختلاف دليل على أن المرافق العامة وجودتها ليست سيان في حي عين الجردة، ففي بعض المناطق نجد أنها متوفرة وفي مناطق أخرى تكون منعدمة أو ذات جودة سيئة.

جدول رقم 29: يوضح توزيع المبحوثين حسب سوابقهم العدلية

السوابق العدلية	التكرار	%
دون سوابق	6	14
سرقة	15	36
اعتداء لفظي أو جسدي	18	43
جريمة	3	7
المجموع	42	100

شكل رقم 29: يوضح توزيع المبحوثين حسب سوابقهم العدلية



نلاحظ من خلال الجدول والشكل رقم 29 أن معظم المبحوثين ساكني الحي لديهم سجل سوابق عدلية و هذا دليل على أن الحي الذي يقطنون فيه يتفشى فيه الإجرام بكثرة، وقد كان نصيب المبحوثين المعتدين لفظيا وجسديا الأكبر بنسبة 43 %، تليه نسبة 36% بالنسبة للسارقين، ثم تليه نسبة 14% للمبحوثين الذين لم يسبق أن كان لديهم سجل إجرامي، ثم تليه نسبة 7% بالنسبة للمبحوثين مرتكبي الجرائم.

- **فرضية العوامل الأسرية:**

جدول رقم 30: يوضح توزيع المبحوثين حسب العنف وقضاء أوقات الفراغ

	المنزل		في الحي مع الأصدقاء	
عنف لفظي	18	42,86 %	-	0
عنف جسدي	9	21,43 %	12	28,57 %
عنف اقتصادي (سرقة، نصب، احتيال.	9	21,43 %	21	35,71 %
المجموع	42	100%	42	100%

نلاحظ أن أولئك المبحوثين الذين ليس لديهم سوابق عدلية أنهم يقبعون في المنزل لأوقات طويلة ولا يبقون في الحي إطلاقا، أما بالنسبة للمبحوثين الذين قاموا بالسرقة أن النسبة الأكبر كانت من نصيب المبحوثين الذين يبقون لساعات طويلة في الحي، وكذلك بالنسبة للاعتداء الجسدي، أما بخصوص الجريمة فقد كانت النسبة من نصيب الأشخاص الذين يبقون في الحي أيضا.

نستنتج أن البقاء في الحي لساعات طويلة مع الأصدقاء يدفع المبحوثين للجنوح للقيام بأعمال إجرامية، وأن البقاء في المنزل يبعد الشخص عن اقتراف المخالفات والجنح والجرائم.

جدول رقم 31: يوضح توزيع المبحوثين حسب الدخل الفردي و العنف

الدخل الفردي للأسرة	عنف لفظي		عنف جسدي		عنف اقتصادي (سرقة، نصب)	
أقل من 18000 دج	2	4,76 %	3	7,14 %	16	38,10%
من 18000 إلى 30000 دج	3	7,14 %	2	4,76 %	10	23,81%
من 30000 إلى 50000 دج	6	14,29 %	0		0	
من 50000 إلى 80000	0		0		0	
المجموع	11	26,19 %	5	11,90%	26	61,90%

من خلال الجدول رقم 31 يتبين لنا أن الدخل الفردي للأسرة يتسبب في جنوح المبحوثين لارتكاب العنف الاقتصادي المتمثل في السرقة والنصب والاحتيال، حيث أن معظم المبحوثين الذين يبلغ دخل أسرتهم الفردي أقل من 18000 دج وكذلك ما بين 18000دج و30000 دج يحاولون كسب معيشتهم بطرق منحرفة، أما أولئك المبحوثين الذين يبلغ دخلهم الفردي للأسرة من 50000 دج إلى 80000 دج فكل العنف الذين قاموا به هو عنف لفظي وليس جسدي ولا اقتصادي مثل السرقة والنهب والاحتيال.

نستنتج أن المبحوثين الذين يعانون من نقص الدخل الفردي للأسرة يقومون بارتكاب العنف الاقتصادي لغاية التمكن من العيش برفاهية، في حين أن المبحوثين الذين دخلهم الفردي جيد لا يجنحون للعنف الاقتصادي.

فرضية البطالة:

جدول رقم 32: يوضح البيانات مصدر المداخيل الخاصة بالمبحوثين وامتلاك المصاريف

المصاريف	يمتلك المصاريف		لا يمتلك المصاريف	
مصروف خاص من الأب	–		-	
عمل خاص يتقاضى من خلاله الأجر	1	3,13 %	8	25,00 %
اقتراض من الأشخاص	10	31,25 %	2	6,25 %
طرق غير مشروعة	21	65,63%	0	65,63 %
المجموع	32	100	10	100

نلاحظ من خلال الجدول رقم 32 أن أولئك الذين يعملون عملا خاصا يتقاضون من خلاله الأجر لا يمتلكون المصاريف الكافية للمعيشة، في حين أن المبحوثين الذين يقترضون الأموال من الغير يحصلون مصاريفهم بشكل كبير، أما الذين يتحصلون على مداخيلهم بطرق غير مشروعة فكلهم يمتلكون المصاريف الكافية للمعيشة.

نستنتج أن عدد كبير من المبحوثين يتحصلون على أموالهم بطرق غير مشروعة وفي الآن ذاته يملتكون المصاريف الكافية، وهذا ما يتسبب في جنوحهم لارتكاب الجرائم وتحصيل الأموال بطرق غير مشروعة، وكذلك يقوم عدد كبير من المبحوثين باقتراض الأموال من طرف أشخاص آخرين مع احتمالية عدم إعادة الأموال لأصحابها بسبب البطالة المتفشية،

وفي الآن ذاته نجد أن المبحوثين الذين يعملون لا يمتلكون المصاريف الكافية للعيش وهذا بسبب نقص المداخيل.

فرضية عدم التكيف:

جدول رقم 33: يوضح الأخوة حسب ترتيب سنهم وانخراطهم في النوادي

ترتيب سن الأخوة	منخرط في النوادي		غير منخرط في النوادي	
الأكبر	1	2,38 %	28	66,67 %
الثاني	1	2,38 %	2	4,76 %
الأصغر والأخير	7	16,67 %	3	7,14 %
المجموع	9	21,43 %	33	78,57 %

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 33 أن الأخ الأكبر في كل عائلة غالبا ما لا يكون منخرطا في النوادي في حين أن الإخوة الأخ الثاني أو الأصغر أو الأخير يكونون أكثر رغبة في الانخراط في النوادي.

نستنتج أنه كلما كان المبحوث أكبر فرد في العائلة كلما ابتعد عن الانخراط في النوادي وزادت رغبته في الانعزال عن الحياة المجتمعية في النوادي والبقاء في الحي مع الأصدقاء دون فعل شيء، وهذا بسبب المسؤولية التي تقع على عاتق الأخ الأكبر، أما بخصوص الإخوة الأصغر فإنهم غالبا ما يكونون أكثر رغبة في الانخراط في النوادي نظرا لقلة مصاريفهم اليومية.

جدول رقم 34: يوضح البيانات تواجد المحلات التجارية و تلبية حاجيات الأسرة

تواجد المحلات التجارية	يلبي حاجيات الأسرة		لا يلبي حاجيات الأسرة	
نعم	7	16,67 %	20	47,62 %
لا	3	7,14 %	12	28,57%
المجموع	10	23,81 %	32	76,19%

نلاحظ من خلال الجدول رقم 34 أن المحلات التجارية المتواجدة في حي عين الجردة لا تلبي حاجيات الأسرة إذ أن المواد الأولية غير متوفرة في هذه المحلات التجارية أو أنها بعيدة عن مكان السكن، فمعظم المحلات التجارية لا تلبي حاجيات الأسرة كما أنه في العديد من الأماكن في الحي تنعدم المحلات التجارية بشكل كام.

نستنتج أن كثرة المحلات التجارية وتوفر المواد الأولية فيها يؤدي إلى تلبية حاجيات الأسرة وانعدام المحلات التجارية وعدم توفر المواد الأولية فيها يؤدي إلى عدم تلبية حاجيات الأسرة.

على الجانب الآخر، عندما تنعدم المحلات التجارية في المنطقة أو تفتقر إلى توفر المواد الأولية الضرورية، يتعرض أفراد الأسرة لصعوبات في تلبية حاجاتهم اليومية. يضطرون للسفر إلى مناطق أخرى بحثًا عن المواد الأساسية، مما يستدعي وقتًا وجهدًا إضافيًا. هذا النقص في البنية التجارية قد يؤدي إلى عدم رضا الأسرة وتأثير سلبي على جودة حياتهم.

لذا، يمكن القول إن وجود المحلات التجارية وتوافر المواد الأولية فيها يلعب دورًا حاسمًا في تلبية حاجيات الأسرة. وعلى السلطات المحلية والجهات ذات الصلة أن تعمل على تعزيز البنية التجارية في الأحياء السكنية وتوفير المواد الأولية الضرورية لتحقيق رفاهية وراحة الأسر وضمان استقرارها

جدول رقم (35) يوضح توزيع المبحوثين حسب عملهم وحسب المسكن الحالي

عمل المبحوثين	سكن هش		شقة في عمارة		فيلا
إطار	–		–		–
موظف	–		–		–
عامل حر	8	19,05%	10	23,81 %	-
لا يعمل	18	42,86%	6	14,29 %	-
المجموع	26	61,90	16	38,10 %	-

نلاحظ أن المبحوثين الذين يعملون في أعمال حرة في حي عين الجردة يقطن بعضهم في سكان هشة في حين يقطن البعض الآخر في شقق في عمارات، أما بخصوص المبحوثين الذين لا يعملون ولا يشتغلون فإن معظمهم يقطن في سكنات هشة.

نستنتج أن عدم عمل المبحوثين يؤدي بهم إلى عدم تحصيل مداخيل تمكنهم من الانتقال والعيش في شقق في عمارات، وهم يبقون ذلك في سكنات هشة.

جدول رقم (36) يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع العمل ونوع العنف

عمل المبحوثين	عنف لفظي		عنف جسدي		عنف اقتصادي (سرقة، نصب)	
إطار	–		–		–	
موظف	–		–		–	
عامل حر	12	28,57	6	14,29	-	
لا يعمل	4	9,52	6	14,29	14	33,33
المجموع	16	38,10	12	33,33	14	33,33

نلاحظ أن المبحوثين الذين يشتغلون في أعمال حرة تكون معظم حالات لجوئهم إلى العنف عبر العنف اللفظي في حين يقوم بعضهم باستخدام العنف الجسدي، أما بخصوص العنف الاقتصادي المتمثل في السرقة أو النصب والاحتيال فإنهم لا يقومون به إطلاقا، في حين أن المبحوثين الذين يعانون من مشكلة البطالة فإن معظمهم يجنح للعنف الاقتصادي المتمثل في السرقة والنصب والاحتيال خاصة عبر اقتراض الأموال من أشخاص آخرين وعدم إعادتها لهم، كما يجنحون أيضا للعنف الجسدي والعنف اللفظي.

نستنتج أن المبحوثين الذين يشتغلون في أشغال حرة لا يقومون بالسرقة والنصب والاحتيال وتبقى معظم أنواع العنف الذي يستخدمونه عنفا لفظيا وهم بذلك يتفادون العنف الجسدي، أما بخصوص المبحوثين الذين لا يعملون فإن معظم جرائمهم هي جرائم السرقة والنصب والاحتيال.

جدول رقم (37) يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع العمل ونوع العنف

توفر المرافق العامة وجودتها	عنف لفظي		عنف جسدي		عنف اقتصادي (سرقة، نصب)	
نعم – جيدة	10	23,81 %	1	2,38 %	4	9,52 %
لا – سيئة	1	2,38 %	1	2,38 %	25	59,52%
المجموع	11	26,19 %	2	4,76%	29	69,05%

نلاحظ من خلال الجدول رقم 37 أن معظم المبحوثين الذين الذي يؤكدون على أن المرافق العامة جيدة يقومون باقتراف عنف لفظي بكثرة، أما بعضهم فيقوم باقتراف السرقة والنصب،

في حين أن المبحوثين الذين يؤكدون عدم توفر المرافق العامة أو توفرها مع سوء جودتها فإنهم يقومون باقتراف السرقة والنصب والاحتيال بكثرة.

نستنتج أن عدم توفر المرافق العامة أو توفرها بجودة سيئة يتسبب في جنوح المبحوثين لاستخدام العنف الاقتصادي المتمثل في السرقة والنصب والاحتيال.

الخاتمة

الخاتمة:

العنف في الأحياء السكنية هو مشكلة خطيرة تؤثر على سلامة وجودة حياة الأفراد في تلك الأحياء. يمكن أن يتضمن العنف في الأحياء السكنية العديد من الأشكال، بما في ذلك الجرائم المسلحة، والنزاعات العنيفة بين الأفراد، والضغوط النفسية والعاطفية المستمرة، والتحرش والعنف الأسري.

يعود أصل العنف في الأحياء السكنية إلى عوامل متعددة، بما في ذلك الفقر، وعدم المساواة الاقتصادية، وغياب الفرص الاقتصادية والتعليمية، وتواجد العصابات المنظمة، وتعاطي المخدرات، وتفشي الأسلحة غير المشروعة. تتأثر الأحياء السكنية ذات الدخل المنخفض عادة بشكل أكبر بهذه المشكلة، حيث يعاني السكان من ظروف صعبة ونقص في الموارد والخدمات الأساسية.

يجب أن يكون هناك اهتمام مستمر بالحد من العنف في الأحياء السكنية وإيجاد حلول فعالة لهذه المشكلة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للسكان، وتوفير فرص عمل مستدامة، وتوفير التعليم والتدريب المناسب، وتعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية.

علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز التوعية وتثقيف السكان حول أضرار العنف وأساليب حل النزاعات بطرق سلمية. يجب أن تشارك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي في جهود مكافحة العنف وتعزيز الأمان في الأحياء السكنية، من خلال تعزيز قوانين حماية الضحايا وتعزيز التواصل بين الجهات المعنية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بينهما. يجب أيضًا تعزيز دور الشرطة وتعزيز التواجد الأمني في الأحياء السكنية للحد من حدوث الجرائم وردع المتسببين في العنف.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأفراد في الأحياء السكنية المساهمة في تحسين الأمن والسلامة عن طريق تشكيل مجالس حي والتعاون مع السلطات المحلية لتنفيذ مشاريع وبرامج تعزز الأمان وتحقق التغيير الاجتماعي الإيجابي.

لا يمكن حل مشكلة العنف في الأحياء السكنية بسهولة أو بسرعة، ولكن من خلال التزام الجميع وتكامل الجهود يمكن تحقيق تحسينات ملموسة. يتطلب ذلك الاستثمار في التنمية المجتمعية، وتقديم الدعم اللازم للأفراد والأسر المعرضة للعنف، وتعزيز التعليم والثقافة السلمية، وتعزيز التسامح والتعايش السلمي بين الأفراد من خلال الحوار والتفاهم.

في النهاية، يجب علينا جميعًا العمل معًا للقضاء على العنف في الأحياء السكنية وبناء مجتمعات آمنة ومزدهرة للجميع. يتطلب ذلك التفكير بشكل شامل في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية التي تؤثر على هذه المشكلة والعمل بروح الشراكة والتعاون لتحقيق التغيير الإيجابي.

تترافق الأحياء السكنية مع معدلات الجريمة بشكل وثيق. يتأثر معدل ونوع الجريمة في تلك الأحياء بعدة عوامل. على سبيل المثال، يلعب الفقر وعدم المساواة الاجتماعية دورًا هامًا في زيادة معدلات الجريمة. يجد الأحياء ذات الدخل المنخفض صعوبة في الحصول على فرص عمل جيدة وتعليم جيد، مما يؤدي إلى احتمالية أعلى للتورط في أنشطة إجرامية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك نقص في الخدمات والبنية التحتية في تلك الأحياء، مثل الإضاءة العامة والشوارع الآمنة وأنظمة المراقبة، وهذا يخلق بيئة مناسبة للجريمة وتفشيها. كما يمكن أن يؤدي العزلة الاجتماعية والانفصالية في الأحياء السكنية إلى زيادة احتمالية وقوع الجرائم، حيث تتكون مجتمعات تفتقر إلى التواصل والتعاون.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون وجود عصابات ومجموعات إجرامية في تلك الأحياء عاملاً مؤثرًا، حيث تقوم هذه العصابات بأنشطة إجرامية مختلفة مثل تجارة المخدرات والسطو المسلح، مما يعزز حدوث الجرائم ويعرض سلامة الأحياء السكنية للخطر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

إبراهيم الحيدري: سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت – لبنان، ط1، 2015.

ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج4 ،دار الفكر، د. ط، د. ت.

ابن منظور: لسان العرب، مج4 ،مادة (ع.ن. ف)، دار المعارف، القاهرة_ مصر، د. ط، د. ت.

أدونيس: موسيقى الحوت الأزرق (الهوية، الكتابة، العنف)، دار الآداب، بيروت لبنان، ط1، 2002.

أندري لالاند: العنف، دفاتر فلسفية نصوص مختارة، تر: عزيز لزرق ومحمد الهالي، دار توبقال، الدار البيضاء_المغرب، ط1، 2009.

بلغيلفي, أ. مهنة, نصيرة. "إدمان الشباب على المخدرات في الوسط الحضري دراسة ميدانية بمدينة شلغوم العيد نموذجا." (2018)

تأليف فريق من الاختصاصيين، ترجمة الأب إلياس الزحلاوي، المجتمع العنف، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، دمشق، 1985.

تويجري، أسماء بنت عبد الله بن عبد المحسن. *الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للعائدات للجريمة*. Vol. 502. Naif Arab University (NAUSS), 2011.

جميلة، العلوي."واقع ألأحياء المتخلفة لمجتمع سطيف". رسالة ماجستير، فسم علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، 2007.

حسن ، اسماعيل عبيد. سوسيولوجيا الجريمة .بيروت : شركة ميدلان املحدودة ، 1993.

حسين عبد الجليل عايس: تمثلات العنف في رواية "كوثاريا" المنتهكة وإنتاج الحقيقة أ.د ضياء غني العبودي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، ع 23، مركز جيل البحث العلمي، أكتوبر 2016.

حيدر الجراح: العنف المعنوي تدمير لأسس الحياة ، مجلة النبأ ، ع4 ، آب 2000 ، الموقع الإلكتروني: annabaa.org، تاريخ الاطلاع: 18/2/2020.

خليل (أج.إ) المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع دار الحداثة ،بيروت، 1984 .
خليل أحمد خليل: المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، بيروت_لبنان، طل، 1983.
خليل سالم أبو سليم: العنف الاجتماعي والحماية القانونية للأيدي، مرجع سابق، ص18.
خليل سالم أحمد أبو سليم العنف الاجتماعي والحماية القانونية للأيدي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2012.

خوله أحمد يحي: الاضطرابات السلوكية والانفعالية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط 1 ، 2000.

ر.بورون وف. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الاجتماعية، الجزائر، ط1، 1986.
زهية بنا ناصر، جريمة تكوين جمعيات الأشرار ومساعدة المجرمين عليها المادة 176 ق، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة المسيلة، 2016-2017.
سايل, حدة وحيدة. *بحث فعالية التدريب على حل المشكلة و على الإسترخاء في علاج المدمنين على المخدرات*.. جامعة الجزائر2. كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية, 2009.
سجيد لزرق، التنشئة الاجتماعية الوالدية وجنوح الاحداث، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتاعية، قسم علم النفس، 2012-2013.
سعيد الخولي: العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة_ مصر، د.ط، 2008.

سلمان العودة، أسئلة العنف، جسور للترجمة والنشر، بيروت لبنان، ط2، 2015.
سمير الكرخي: العنف المفاهيم... المصطلحات... الدوافع والأسباب، مجلة النبأ ، العددان 67 68 آب 2002، الموقع الإلكتروني annabaa.org : تاريخ الاطلاع: 15/02/2020.
سهيل مقدم من أجل استراتيجيه فعاله في مواجهة العنف الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع جامعة وهران (الجزائر)، جوان 2012 .

السيد حنفي ، عوض.سكان المدينة بين الزمان والمكان .إلاسكندرية : الكتب العلمي،1997 .

الشريف حبيلة: الرواية والعنف، دراسة سوسيونصية في الرواية الجزائرية المعاصرة، عالم الكتب الحديث، اريد–الأردن، د ط، 2010.

شريف سيد كامل، الجريمة المنظمة في القانون المقارن، ط1، دار النهضة، القاهرة، دون سنة نشر.

صفوان مبيضين : العنف المجتمعي الأسباب... الحلول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2013.

صيدم، محمد رشيد, *فاعلية برنامج إرشادي نفسي لتنمية الصلابة النفسية لدى مدمني المخدرات*.2012.

طالب عبد الرضا كيطان. "تعاطي المخدرات والمسكرات وعلاقتهما ببعض المتغيرات الفردية والاجتماعيةدراسة ميدانية لبعض مظاهر الإدمان في مدينة الديوانية." *for humanities sciences al qadisiya* 13.1 (2010).

عبد الحليم بن بادة، احمد البرج، سياسة إعادة الادماج الاجتماعي للمسبوقين قضائيا وفق الأنظمة والتدابير المستحدثة، دراسة مقارنة.

عبد الخالق السيد رمضان ، جمال الدين.الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية . المكتب الجامعي الحديث، إلاسكندرية: د ت.

عبد الله عبد الغني غانم: جرائم العنف وسبل المواجهة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض – المملكة العربية السعودية –، ط1، 2015.

عبد الله عبد الغني غانم: جرائم العنف وسبل المواجهة، مرجع سابق، ص 100

عبدي سمرة: العنف المدرسي وعلاقته بسلوكيات العنف والتحصيل الدراسي لدى المراهق المتمدرس (15–17) سنة، دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ السنة الأولى ثانوي بولاية بجاية أنموذجا مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، إشراف الدكتورة أغلال فاطمة الزهراء جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

علي عبد العزيز النفيلي: الإنسان بين العنف والتسامح، مكتبة الشروق الدولية ، مصر ، ط1، 2013.

فرماس آمال, بواري نعيمة. "مفهوم عصابات الأحياء بين الاختلاف والتطابق مع مدلول جمعية الاشرار في ظل الامر 03/20 المتعلق بالوقاية من عصابات الاحياء ومكافحتها."، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021/2020.

فؤاد علي العاجز : العوامل المؤدية إلى تفشي العنف لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدارس محافظات غزة مجلة الجامعة الإسلامية ، ع 2 ، كلية التربية الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2002.

كربوش رمضان، العنف في المجتمع الجزائري: أرقام ومعطيات، الأسباب الثقافية والاجتماعية، ولاية عنابة أنموذجا، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في لاعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 24، سبتمبر 2016.

كركوري مباركة، حنان، "آليات مكافحة جرائم العصابات في المجتمع الجزائري (قراءة في أحكام الشريعة الإسلامية والأمر رقم 03/20)." (2020).

كمال الدين عمراني، الجريمة المنظمة وجريمة الإرهاب (دراسة مقارنة)، مجلة القانون والعلوم السياسية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد صالح، العدد الثاني، جوان 2015.

مجموعة مؤلفين. *المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2020.

محمد ارقزي نسيب، المافيا أداء للجريمة المنظمة، مجلة كلية أصول الدين، الرساط، السنة الثانية، العدد سبتمبر 2000.

محمد الأمين البشير: التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 1999.

محمد بن عبد الرحمان الحضيف: كيف تؤثر وسائل الإعلام؟ دراسة في النظريات والأسباب، مكتبة العبيكان، الرياض – السعودية –، ط2، 1998.

محمد عاطف غيث .قاموس علم الاجتماع .إلاسكندرية ، د ت.

مدحت مطر: تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها، مرجع سابق، ص 37.

مصطفى عمر التير : العنف العائلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1997.

مصطفى محمد موسد، التكدس السكاني العشوائي والإرهاب، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.

منظمة الصحة العالمية، التقرير حول العنف والصحة، القاهرة_مصر، 2002.

منى يوسف بحري ونازك عبد الحليم قطيشات: العنف الأسري، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 2011.

نبيل، السمالوطي .دراسات في علم الاجتماع .بيروت :دارالجيلاوي ،1997.

نرمين حسين السطالي سيكولوجية العنف وأثره على التنشئة الاجتماعية للأبناء السعية للنشر والتوزيع، ط 1 ، 2018.

نسرن عبد الحميد، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

يحيى محمد مرسي النمر، المشاكل التي تواجه اعداد اصدار وتنفيذ القوانين الإصلاحية ، دراسة مقارنة، ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون... أداة الإصلاح والتطوير) ، العدد 2، الجزء الأول، ماي 2017.

GRESLE (F), PANOFF (M.), PERRIN(M.) et TRIPIER (P.), Dictionnaire des science humaine sociologie psyckologie- sociale anthropologie ;coll,Franand Nathan,Paris 1990.